الاندماج الاقتصادى العربى

الاندماج الاقتصادى العربى

بين الأمل والواقع

تحرير

د. أحمد جلال ود. برنارد هوكمان

ترجمة: جمال إمام

مراجعة الترجمة: د.أمنية حلمى

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية
القاهرة
ومؤسسة بروكنجز
واشنطن دى سى

ويمكن الحصول على النسخة الإنجليزية من المركز المصرى للدراسات الاقتصادية
ودار نشر مؤسسة بروكنجز
1775 Massachusetts Avenue, N.W.
Washington, D.C. 20036

ويمكن الحصول على النسخة العربية من المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

مبنى نايل سيتى – البرج الشمالى – الطابق ٨
كورنيش النيل – رملة بولاق
القاهرة ١١٢٢١ – مصر

قام المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بالاشتراك مع مؤسسة بروكنجز بنشر أصل هذا العمل باللغة الإنجليزية فى عام ٢٠٠٣، تحت عنوان:
«Arab Economic Integration Between Hope and Reality»
وفى حالة وجود أى اختلاف بينه وبين النص المترجم فإن النص الأصلى باللغة الإنجليزية يعد هو الحاكم.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة هنا هى وجهات نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز المصرى للدراسات الاقتصادية. والمركز لا يضمن دقة البيانات الواردة فى فصول هذا الكتاب. والحدود الجغرافية والألوان والمسميات وغيرها من المعلومات المبينة على أية خريطة فى هذا الكتاب لا تعنى من جانب المركز أى حكم على الوضع القانونى لأية أراض أو تأييد أو قبول لتلك الحدود.

أعد الترجمة العربية
مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام
شارع الجلاء – القاهرة

المحتويات

تصـــدير

لم تخلف خمسون عاما من المحاولات المتكررة لتنفيذ مشروع الاندماج الاقتصادى العربى وراءها للمنطقة سوى .. «مشروع» فحسب. فلماذا؟ وهل من المحتمل أن يكون المستقبل مختلفا على أى نحو؟ وهل تستطيع الدول العربية أن تستفيد من تجربة الاتحاد الأوروبى؟ يقدم هذا الكتاب إجابات عن هذه الأسئلة. وقد استهل المركز المصرى للدراسات الاقتصادية مشروع البحث الذى قام عليه هذا الكتاب بوصفه محاولة لتفسير لغز الفجوة المستمرة بين الأمل فى الاندماج الاقتصادى وواقع الإنجازات المحدودة التى تحققت حتى الحين. والهدف النهائى للكتاب هو تزويد صناع السياسات بتقييم لمزايا مواصلة السعى فى المستقبل من أجل مشروع الاندماج، ووسائل ذلك، والعقبات التى تعترضه.

ولولا ما قدمه الكثير من الأفراد من دعم ومساهمات قيمة لما تيسر إصدار هذا الكتاب. ونود أن نعرب، على وجه الخصوص، عن تقديرنا العميق لمجلس إدارة المركز المصرى للدراسات الاقتصادية لموافقته على مشروع البحث، ولمؤلفى فصول الكتاب لإسهاماتهم الرائعة. كما أننا نعبر عن شكرنا على المعلومات البناءة والأفكار الثاقبة التى زودنا بها المشاركون فى مؤتمر الاندماج الاقتصادى العربى الذى عقده المركز فى القاهرة فى شهر أكتوبر ٢٠٠١. كما نتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى د. سلطان أبو على، ود. هبة حندوسة، ود. هناء خير الدين، ود. على سليمان، والسيد منير عبد النور، ود. مصطفى الفقى، لقيامهم بمناقشة الأوراق. كما أننا ممتنون لـ د. محمود أيوب، والسيد جمال الدين

البيومى، ود. طاهر حلمى لقيامهم بإدارة الجلسات وتقديم مداخلات قيمة. ونحن مدينون للدكتور أسامة الباز، ود. أيان بوج ود. يوسف بطرس غالى، والسيد جمال مبارك لما طرحوه من آراء صريحة ومتبصرة فى الجلسة الختامية للمؤتمر.

كما أننا ممتنون لما قدمه العديد من الأفراد والمؤسسات من دعم ومساهمات لا يقدران بثمن من أجل نجاح إصدار هذا الكتاب. ويستند عدد من فصول هذا الكتاب إلى أوراق خلفية أعدها فريق دراسة تابع لمجلس العلاقات الخارجية فى عام ٢٠٠١ عن خيارات السياسة التجارية الخاصة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويعرب كونان وميسرلين وزروق عن شكرهم على الدعم المالى المقدم من مجلس العلاقات الخارجية، وعلى التعليقات المفيدة التى قدمها د. مصطفى نابلى ود. موريس شيف. وبالنسبة للنسخة الإنجليزية، نود أن نوجه الشكر على وجه الخصوص إلى روبرت فاهيرتى وكريستوفر كيلهر من دار نشر مؤسسة بروكنجز لدورهما فى إخراج هذا الكتاب إلى النور. كما نتوجه بالشكر إلى إلين هيوز لما بذلته من عناية فى تحرير النص الأولى للكتاب، ولتانجام جاكوبسون لمساعدتها القيمة فى التحرير، ولياسر سليم لقيامه بعملية التحرير الأولية وقراءة مسودات الطباعة النهائية. وقد قدمت ندا مسعود، ونهال المغربل، وأمل رفعت، ونهى شريف، وأمينة طه مساعدات بحثية ممتازة. وقامت إيمان محسن وآخرون من العاملين بالمركز المصرى للدراسات الاقتصادية بعمل بارز فى تنظيم مؤتمر القاهرة. كما نتوجه بالشكر لمركز الأهرام للترجمة والنشر على إعداد النسخة العربية من هذا العمل.

وأخيرا وليس آخرا، وعلى الرغم من أن الكثيرين قد ساهموا فى إعداد هذا الكتاب، فإننا نتحمل المسؤولية الكاملة عن أى أخطاء أو سهو وقع فيه.

أحمد جلال
برنارد هوكمان

الاندماج
الاقتصادى العربى

١

الفصل الأول

بين الأمل والواقع: رؤية عامة للاندماج الاقتصادى العربى

أحمد جلال
برنارد هوكمان

ظل الاندماج الاقتصادى العربى مطروحا لنحو خمسين عاما على جدول أعمال رجال السياسة والمفكرين العرب، وموضع اهتمام الجمهور العربى بصفة عامة. وتمثلت قوة الدفع خلف الاندماج الاقتصادى العربى فى الاعتقاد السائد على نطاق واسع بأن تكوين كتلة اقتصادية عربية موحدة من شأنه أن يدعم القوة التفاوضية للمنطقة فى عالم يتصف بالاستقطاب بشكل متزايد، وأن يتيح لسكانها فرصة تحقيق مستوى حياة أفضل. وخلال هذه الفترة، تم القيام بمحاولات عديدة للاندماج الاقتصادى. فقد أنشئت جامعة الدول العربية، على سبيل المثال، فى عام ١٩٤٥ لتوفير وسيلة مؤسسية محتملة للقيام بمثل هذا المشروع.

بيد أن الاندماج الاقتصادى العربى لا يزال، بعد خمسين سنة، بعيد المنال، على النقيض من تجربة الاندماج الاقتصادى الأوروبى التى بدأت فى نفس الوقت تقريبا. لقد نجح أعضاء الجماعة الأوروبية فى تحويل رؤيتهم إلى واقع، فى حين لا يزال الأمل فى ذلك يراود مؤيدى الاندماج الاقتصادى العربى. ويثير الاختلاف فى نتائج التجربتين مجموعة من الأسئلة. أكانت المكاسب الاقتصادية المتوقعة من الاندماج الاقتصادى العربى صغيرة لدرجة حالت دون اتخاذ إجراءات محددة ومنتظمة صوب الاندماج، أم أن الأمر راجع إلى عدم وجود حوافز سياسية؟ أتفتقد المنطقة إلى آليات مؤسسية للقيام بتنفيذ

المشروع، أم أن معارضة جماعات المصالح داخل البلدان فرادى هى التى منعت تحقيق تقدم حقيقى حتى الحين؟ وإذا ما تطلعنا إلى الأمام، فما التأثير المحتمل للاندماج الاقتصادى العربى على رفاهة البلدان العربية المعنية؟ أهناك أى دروس يمكن أن تكتسبها المنطقة العربية من تجربة الاتحاد الأوروبى، أم أن التجربتين مختلفتان بحيث يجب على الاندماج الاقتصادى العربى أن يتبع مسارا فريدا؟ هذه هى الأسئلة العريضة التى نعالجها فى هذا الكتاب.

إن البحث عن أجوبة لهذه الأسئلة يعتبر أكثر إلحاحا فى الوقت الحالى بالنسبة للمنطقة العربية عن أى وقت مضى. لقد أصبحت المنافسة العالمية أكثر حدة. وتخضع الأسواق الدولية بشكل متزايد لهيمنة قوى اقتصادية إقليمية. والتقدم الاقتصادى فى العالم النامى غير متساو إلى حد كبير، مع كون الانفتاح على التجارة سمة للبلدان الناجحة. وعلى النقيض من ذلك، ورغما عما تم فى التسعينيات من إصلاح مهم للسياسات، لا تزال البلدان العربية أقل اندماجا فيما بينها مما كان يؤمل فيه وأقل انفتاحا على التجارة مع بقية العالم عن الاقتصادات سريعة النمو، ولا تزال متأخرة من حيث الأداء الاقتصادى. فمن الجدير بالذكر، مثلا، أن نصيب الفرد من الدخل فى مصر، يقل فى الوقت الحالى عن خمس مثيله فى كوريا بعد أن كان مساويا له فى الخمسينيات. ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى المغرب، والذى كان قريبا من مثيله فى ماليزيا، يبلغ فى الوقت الحالى ثلثه فقط. ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى المملكة العربية السعودية، والذى كان أعلى من مثيله فى تايوان، يبلغ اليوم نصفه فحسب.[١] وليس من المتوقع، مع عدم وجود تغييرات عميقة فى السياسات، أن يتجاوز النمو فى الناتج المحلى الإجمالى ٣ إلى ٤ فى المائة فى العقد المقبل. وبالنظر إلى أن متوسط النمو فى القوة العاملة يزيد على ٣ فى المائة سنويا، فسيكون من الصعب العمل على تقليل المستويات الراهنة من البطالة بشكل مؤثر، والتى ترتفع إلى مستويات تبلغ ٢٠ فى المائة فى بعض البلدان.[٢] ويتوصل أحدث إصدار من تقرير *التنمية البشرية العربية* إلى استنتاجات مماثلة.[٣] ورغما عن التقدم الواضح الذى تحقق فى المنطقة، فلا يزال هناك الكثير الذى يتعين عمله لسد الفجوة مع معظم دول العالم بشأن العديد من مؤشرات التنمية البشرية.

ولا يوجد فى هذا الكتاب أى افتراضات بأن الاندماج الاقتصادى العربى سيعمل بالضرورة على تحسين رفاهة البلدان الأعضاء، بصفة جماعية أو فردية. وعلاوة على ذلك،

(١) Hoekman and Messerlin (2001).

(٢) Nabli and De Kleine (2000).

(٣) United Nations Development Program and Arab Fund for Economic and Social Development (2002).

لا توجد آراء مسبقة بشأن كيفية تحقيق هذا الاندماج. وإنما ينصب التركيز على معالجة عدد من الأسئلة الرئيسية بشكل موضوعى، بهدف التوصية بمسار للعمل. ويستكمل التحليل المعروض هنا أعمالا سابقة بشأن الاندماج الإقليمى اضطلع بها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، تشمل اتفاقات التجارة الحرة بين عدد من البلدان العربية والاتحاد الأوروبى،(٤) والآفاق المرتقبة لاتفاق التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.(٥)

وسيقدم المؤلفون فى الفصول التالية تفسيرا لنتائج الجهود التى بذلت فى الماضى من أجل الاندماج الاقتصادى الإقليمى العربى؛ ويطرحون تقديرا للمنافع المتوقعة، لو تم الاضطلاع بهذا الاندماج؛ ويناقشون الدروس التى يمكن أن تستقيها المنطقة العربية من تجربة الاتحاد الأوروبى. ويتمثل هدف هؤلاء المؤلفين فى تحديد الشروط الأساسية الضرورية لنجاح الاندماج فى المستقبل.

لماذا فشلت محاولات الاندماج الاقتصادى العربى الماضية؟

تملك الحكومات العربية تاريخا طويلا من التفاوض حول أشكال كثيرة من اتفاقات التجارة الإقليمية، من المعاهدات الثنائية لتخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على عدد محدود من السلع إلى برامج طموحة تهدف إلى خلق سوق عربية مشتركة. ولم يكن معظم هذه الاتفاقات فعالا، ولم يتم تنفيذ الكثير منها بشكل كامل، مما أسفر عن تجارة بينية محدودة بالمقارنة بالأقاليم الأخرى (انظر الفصل الثانى، الجدول ٢-١). ومن بين أمثلة ذلك، معاهدة عام ١٩٥٣ لتنظيم عبور تجارة السلع فيما بين الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية؛ واتفاق عام ١٩٦٤ بين مصر والعراق والأردن وسوريا لإنشاء سوق عربية مشتركة؛ واتفاق عام ١٩٨١ لتسهيل وتعزيز التجارة البينية العربية الذى وقعته ثمانى عشرة دولة عضو فى جامعة الدول العربية؛ ومجلس التعاون العربى الذى استمر فترة قصيرة المكون من مصر والعراق والأردن واليمن؛ واتحاد المغرب العربى المشكل من الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.(٦)

وبالنسبة للاقتصاديين، يعتبر التحرير غير التمييزى للتجارة مفضلا عن اتفاقات الاندماج الاقتصادى الإقليمى، حيث يمكن أن تكون هذه الاتفاقات مكلفة من الناحية الاقتصادية بسبب تحويل التجارة. غير أن الاتفاقات الإقليمية لا تقتصر على الأمور الاقتصادية فحسب. إذ أن لها فى المعتاد أهدافا سياسية، والمكاسب السياسية قد تعوض

(٤) Galal and Hoekman (1997).
(٥) Galal and Lawrence (1998).
(٦) Zarrouk (2000).

التكاليف الاقتصادية أو قد تفوقها. وفى حين أنه من الصعب تحديد وزن مناسب لكل طرف من طرفى المعادلة، فإن التحدى يتمثل فى ضمان أن يسفر الاندماج الإقليمى عن تحقيق مكاسب صافية عامة. وفضلا عن ذلك، من المهم أن ندرك أن المكاسب السياسية تنزع إلى التناقص بمرور الزمن مع تحقق الأهداف الأولية. ومن ثم، فحتى لو ظلت التكاليف والمنافع الاقتصادية ثابتة، فإن ثمة حاجة إلى مبادرات مستمرة للتعويض عن القيمة المتناقصة للمكاسب السياسية.(٧) وقد يكون عجز ترتيبات الاندماج الإقليمى عن تحقيق توازن إيجابى عام بين التكاليف والمنافع، والحفاظ عليه، هو السبب فى إجهاض كثير من الاتفاقات أو فشلها بعد قليل.

فهل كان نقص مثل هذا التوازن هو المسئول عما تحقق من تقدم محدود فى الاندماج الاقتصادى العربى؟ تشير سميحة فوزى فى الفصل الثانى إلى أن الحوافز السياسية والاقتصادية كانت مفتقدة. وعلى الصعيد السياسى، فإن الشواغل المتعلقة بتوزيع المكاسب الناجمة عن الاندماج فيما بين البلدان وداخلها؛ والسيادة الوطنية؛ وتكاليف التواؤم مع المنافسة المتزايدة، عملت كلها على تقييد الاندماج الاقتصادى العربى. وكان نقص مؤسسات «الالتزام»، وبخاصة آليات تعويض من يخسرون نتيجة لإصلاح التجارة، والافتقاد إلى توافق الآراء بشأن اختيار دولة أو أكثر للعمل كقائد إقليمى، بمثابة عوامل مقيدة أخرى. وعلى الصعيد الاقتصادى، لم يكن لدى البلدان العربية حوافز كافية للاندماج لأن لديها هياكل إنتاجية متماثلة، محصنة بمستويات حماية مرتفعة. وكان من بين عواقب ذلك قيام تجارة بينية عربية محدودة.(٨) ونظرا إلى أن البلدان العربية لم يكن لديها بيئة مواتية للاستثمار بشكل كاف، وتكلفة أعلى للمعاملات، وحواجز تقييدية للدخول أكثر من غيرها من البلدان المناظرة، فإن الاستثمارات البينية كانت محدودة أيضا.

هل غيرت الإصلاحات المهمة التى جرت فى العقدين الأخيرين من الحوافز الاقتصادية بما يكفى لتهيئة النجاح للاندماج الاقتصادى العربى؟ إلى حد ما فقط. فقد ظلت الحوافز المتاحة للشركات والحواجز غير الجمركية تعوق التجارة والاستثمار فيما بين البلدان العربية. ويبين أحمد جلال وسميحة فوزى فى الفصل الثالث أن هيكل الحوافز السائد فى مصر مازال يحابى الإنتاج من أجل السوق المحلية. وتستند استنتاجاتهما إلى محاكاة بسيطة لربحية شركتين مصريتين متطابقتين من جميع النواحى، فيما عدا أن إحداهما تواجه هيكل الحوافز الخاص بشركة تصدير، والأخرى هيكل حوافز شركة تنتج من أجل الاستهلاك المحلى. كما أنها تستند إلى محاكاة لربحية شركة تصدير مصرية بالمقارنة مع

(٧) Messerlin (2001).

(٨) يجرى استجلاء هذه النقطة بتعمق فى الفصل السادس من هذا الكتاب، وفى اماكن اخرى من قبل: Al-Atrash and Yousef (2000), Devlin and Page (2001), Havrylyshyn and Kunzel (2000), and Yeats and Ng (2000).

شركة تصدير مماثلة فى بلدان نامية أخرى. ويظل هذا التحيز المناوئ للتصدير، الذى ينشأ عن سعر صرف مغالى فى قيمته، ومستويات مرتفعة للتعريفات الجمركية، وأسعار فائدة مرتفعة ومعدلات ضريبة عالية على الشركات، قائما حتى عندما يؤخذ فى الاعتبار التعويض الجزئى للمصدرين من خلال الإعفاءات الجمركية والضريبية. ويعنى ذلك أن تحرير التجارة لم يصل إلى مدى بعيد بما يكفى لعكس اتجاه عقود من استراتيجيات التصنيع المتوجهة للداخل، وأن معظم الشركات المصرية لا تجد بعد جاذبية فى التصدير إلى البلدان العربية الأخرى أو إلى بقية العالم. وحيث إنه قد يوجد تحيز مماثل فى دول عربية أخرى، فليس من المستغرب أن الاندماج الإقليمى كان محدودا.

وفى الفصل الرابع، يقدر زروق حجم وتواتر الحواجز غير الجمركية بالنسبة لثمانية بلدان عربية على أساس مسح للقطاع الخاص. وتبين النتائج أن تكلفة الالتزام بجميع التدابير غير الجمركية تصل فى المتوسط إلى ١٠ فى المائة من قيمة السلع المشحونة. وإجراءات التخليص الجمركى تلى التعقيدات البيروقراطية فى كونها أهم مصدر للتكاليف التجارية غير الجمركية. فتقضى الشركة المتوسطة خمسة وتسعين يوم عمل سنويا فى حل المشكلات مع الجمارك وغيرها من السلطات الحكومية. وفى المتوسط، يُعزى إلى المدفوعات غير الرسمية المتصلة بالتخليص الجمركى واحد فى المائة فقط من قيمة الشحنات، غير أن خمس الذين أجابوا من المسح أبلغوا عن مدفوعات تتراوح بين ٢ و ١٧ فى المائة.[٩] وينتج التأخير المفرط من عمليات الفحص والتخليص الطويلة جدا، وعدد المستندات والتوقيعات المطلوبة لإنهاء المعاملة التجارية، والمشكلات كثيرة الحدوث مع الجمارك وغيرها من السلطات الحكومية.

ولن يعمل اتفاق «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» لعام ١٩٩٨ على تقليل أو إزالة هذه الحواجز غير الجمركية بالكامل. وفى الحقيقة أن هذا الاتفاق، على خلاف المحاولات السابقة، يشمل التزامات محددة تتطلب إلغاء شاملا للتعريفات الجمركية، والرسوم الشبيهة بالتعريفات الجمركية، والتدابير غير الجمركية.[١٠] ويتعين إلغاء رسوم الاستيراد والحواجز الأخرى على التجارة فى السلع عربية المنشأ بحلول عام ٢٠٠٨. بيد أن هذا الاتفاق يعتبر بمثابة اتفاق تقليدى (سطحى) للتجارة التفضيلية، مقصور على التجارة فى السلع. وتستثنى الخدمات والاستثمارات من هذا الاتفاق، مما يقلل إلى حد كبير قدرته على إحداث تأثير اقتصادى إيجابى ملموس. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن تظل التدابير غير الجمركية تمثل حواجز مهمة أمام الاندماج الإقليمى ما لم يتم الاضطلاع بإصلاحات أخرى.

---

(٩) يبين المسح أن عددا من البلدان العربية، مثل مصر والأردن، عملت على تحسين أداء الجمارك فى السنوات الأخيرة. وفى بلدان أخرى، مثل لبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا، لم تتحسن الأمور أو تدهورت.

(١٠) Zarrouk (2000).

ومهما تكن العقبات التى واجهت الاندماج الاقتصادى العربى فى الماضى، فإن احتمال أن يكون المشروع مفيدا أم لا يعتبر السؤال الرئيسى الذى يحدد الحوافز السياسية للاندماج. ونتناول هذا السؤال فى الفصل الخامس.

التأثير المحتمل للاندماج الاقتصادى العربى

من الناحية المثالية، هناك حاجة إلى نموذج توازن عام لكل بلد يمسه الأمر للإجابة عن التساؤل حول ما إذا كان الاندماج الاقتصادى العربى سيكون مفيدا أم لا. ويمكن حينئذ إدخال التغييرات التى قد يجلبها الاندماج الاقتصادى العربى لتحديد التأثير المحتمل بالنسبة لكل بلد وبالنسبة للمنطقة ككل. وبالنظر إلى أن الاندماج الاقتصادى يمكن أن يتخذ شكل اندماج سطحى (ينطوى على إصلاحات للسياسات تطبق فقط عند الحدود الوطنية) أو اندماج عميق (ينطوى على إصلاحات إضافية «لما وراء الحدود»)، فيتعين الاضطلاع بعمليات محاكاة مختلفة فى ظل فروض شتى.

وعلى الرغم من عدم توافر تقدير للتأثير المحتمل للاندماج الاقتصادى العربى على جميع البلدان العربية، فإن كونان يقدم مثل هذا التقدير بالنسبة لمصر وتونس فى الفصل الخامس، باستخدام نموذج للاقتصاد بأكمله لكل من البلدين. وقد تم الاضطلاع بعمليات محاكاة بالنسبة لشكلى الاندماج السطحى والعميق على حد سواء، مع التركيز بوجه خاص على تأثير تحسين كفاءة الصناعات الخدمية (مثلا، التمويل، النقل، التسويق) فى ضوء أهميتها بالنسبة للقدرة التنافسية للشركات العربية.[١١] وعلى الرغم من أن الأرقام الدقيقة تختلف بالنسبة لمصر وتونس، فإن النتائج النوعية متماثلة بدرجة ملحوظة. وتتمثل أهم نتيجة فى أن من شأن الإصلاحات الشاملة لقطاع الخدمات أن تولد مكاسب تفوق بكثير تلك التى يمكن الحصول عليها من إلغاء التعريفات الجمركية وحدها. وعموما، فإنه يمكن الحصول على مكاسب تقدر بنسبة ١٣ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى تونس، و١٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر من خلال المنافسة وإصلاح القواعد التنظيمية التى تحكم قطاع الخدمات. وفى حالة تونس، فإن المكاسب المقدرة تفوق بأكثر من ثلاث مرات تلك التى قد يولدها تحرير التجارة فى السلع وحدها؛ وتبلغ المكاسب الضعف بالنسبة لمصر. ولا يصعب إدراك الأسباب فى أن أعمق الإصلاحات التى تحسن كفاءة قطاع الخدمات من شأنها أن تحسن الرفاهة بدرجة كبيرة. حيث يؤثر إصلاح قطاع الخدمات على الاقتصاد ككل، وليس على القطاع الخارجى فحسب؛ وهو ينطوى على إزالة الحواجز المرتفعة أمام دخول كل من الشركات المحلية والأجنبية؛ ويلغى السياسات التى

(١١) توضح الدراسات التى اجراها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية مؤخرا أهمية وجود خدمات كفؤة بالنسبة للاقتصاد. ويحدد Mansour (2001) اكثر الخدمات إلحاحا لدعم القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فى عينة من البلدان العربية. وتناقش Tohamy (2001) اهمية الخدمات بصفة عامة، وتوثق المدى الذى وصل إليه تحرير قطاع الخدمات فى مصر. ويقدر Galal (1999) المكاسب المحتملة من وجود درجة أكبر من المنافسة وتفكيك القيود التنظيمية فى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية المصرى.

تخلق تكاليف لا داعى لها للمعاملات التجارية. ويختلف ذلك عن تحرير التجارة فى السلع، الذى يحقق مكاسب فى الكفاءة فقط.

ولا يعنى ذلك أنه ينبغى وقف أو إرجاء تحرير التجارة فى السلع. فالمكاسب تكون أعلى إذا ما تم مواصلة تنفيذ كل من جدولى أعمال الإصلاحات. وتحرير التجارة يوائم بين الأسعار المحلية والعالمية، ومواءمة الأسعار عامل بالغ الأهمية فى ضمان تخصيص الاستثمارات بكفاءة، والحصول على المواد من أقل الموردين تكلفة، وأن يكون لدى الشركات سبل للحصول على أحدث التكنولوجيات. كما أن تحرير التجارة أمر أساسى لتقليل تكلفة التكيف مع الإصلاحات. وتسفر السيناريوهات التى تقوم فيها الحكومات بإلغاء التشوهات الداخلية أولا ثم التحول بعد ذلك إلى التشوهات الحدودية (الحواجز التجارية) عن نتائج غير مواتية. فمثل هذا النهج لا يقلل فقط مكاسب الدخل الحقيقية، وإنما يفاقم أيضا من تكاليف التكيف. ويتعين أن تمر القوة العاملة بعملية «تنقل» من قطاع لآخر. وخلال المرحلة الأولية، تتدفق الموارد المحلية إلى أكثر القطاعات الصناعية والخدمية تمتعا بالحماية. ومن شأن الإصلاحات اللاحقة فى قطاع الخدمات أن تولد تحولات إلى الاتجاه العكسى.

وإجمالا، فإن التأثير الاقتصادى المحتمل للاندماج الاقتصادى العربى إيجابى، على الأقل بالنسبة لمصر وتونس. ومن المتوقع أن تكون المكاسب أكبر بكثير إذا ما انطوى الاندماج الاقتصادى العربى على أعمال لزيادة كفاءة قطاع الخدمات، علاوة على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة. ويظل التساؤل قائما عما إذا كان من الممكن أن نتوقع تحقيق مكاسب مماثلة بالنسبة للبلدان العربية الأخرى، وبخاصة الدول المنتجة للنفط. وبافتراض أن تكون المكاسب الصافية إيجابية بالنسبة لغالبية البلدان المشاركة، فإن التساؤل يثار حول المسار الأمثل لتحقيق التقدم فى الاندماج الاقتصادى العربى وطبيعة هذا المسار. ويبحث الفصلان السادس والسابع عن مفاتيح للإجابة من واقع تجربة الاتحاد الأوروبى.

الدروس المكتسبة من الاتحاد الأوروبى

إن فهم تجربة الاتحاد الأوروبى يعتبر فى كثير من النواحى وثيق الصلة بدرجة كبيرة بفهم جهود الاندماج الإقليمى العربى التى بذلت فى الماضى وبإثراء محاولات المستقبل بالمعلومات. لقد كانت الدوافع إلى كل من الاتحاد الأوروبى وتجارب الاندماج الاقتصادى العربى المبكرة سياسية. وقد سعى كل منهما إلى استخدام التعاون الاقتصادى كآلية للاندماج. وكان قرب الجوار عاملا مشتركا آخر. ولهذه الأسباب، من المفيد أن تدرس تجربة الاتحاد الأوروبى لاستخلاص العبر، مع عدم إغفال السياق التاريخى للمنطقتين،

والظروف الأولية لاقتصاداتهما، وهيكل الحوافز الاقتصادية. ومن بين الأسباب الرئيسية الأخرى لدراسة تجربة الاتحاد الأوروبى أنها مثال بارز على الاندماج الناجح.

وعلى الرغم من أن المنطقتين بينهما أوجه تشابه، فإن اختلافاتهما تبدو أكبر بكثير. وفى الفصل السادس، يبين هوكمان وميسرلين أن الظروف التى سادت الخمسينيات والستينيات فى أوروبا كانت مختلفة إلى حد كبير عن تلك التى تسود المنطقة العربية فى الوقت الحالى. فالاختلافات فى الحجم، ومستوى التنمية، وهيكل السوق، ومستوى الحماية، تشير كلها إلى أنه ليس من المحتمل أن يكون تحرير التجارة فى السلع أفضل طريق لاندماج البلدان العربية. وبدلا من ذلك، قد تكون الإجراءات المتزامنة التى تنطوى على تحرير غير تمييزى للتجارة والإصلاح المتجانس لأسواق الخدمات أكثر نجاحا.[١٢]

فلماذا يحتمل أن تكون لمثل هذه الاستراتيجية فرصة نجاح أفضل فى المنطقة العربية؟ تكمن الإجابة فى القيود السياسية المفروضة على الإصلاحات فى مجال السياسة التجارية، وبخاصة عندما تكون حواجز التجارة مرتفعة ومكلفة، كما هو عليه الحال فى الاقتصادات العربية. إن السياسة التجارية تدور حول مجموعة من المقايضات الداخلية بين مصالح داخلية متعارضة. فالبعض يكسب، والبعض الآخر يخسر. ولكى ينجح التحرير والاندماج، لا بد من أن يكون هناك ائتلاف داخلى كبير بما يكفى لأن يحبذهما على أى بدائل أخرى، بما فى ذلك الأمر الواقع.[١٣] وبالنظر إلى مستوى الحماية التجارية المرتفع فى المنطقة العربية، فإن بناء مثل هذا الائتلاف أمر بالغ الأهمية، وإن يكن صعبا. وعلى النقيض من ذلك، فنظرا إلى أن الخدمات تعتبر مدخلا رئيسيا فى العملية الإنتاجية وكذلك أنشطة من قبيل التوزيع والبيع، فإن تحرير الخدمات يمكن أن يولد مكاسب مهمة بفضل تكاليف إنتاج أكثر انخفاضا بالنسبة لقطاعى الصناعات التحويلية والزراعة – ويعتبر كل منهما بمثابة دوائر مؤيدة كبيرة وقوية. وينبغى أن تعمل التخفيضات فى تلك التكاليف على تسهيل تحرير التجارة عن طريق تعزيز القدرة التنافسية للصناعة والزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إصلاحات قطاع الخدمات ستزيد الاستثمارات فى الصناعات المحررة، ومن شأن ذلك أن يولد فرصا للتوظف للعمال المهرة وغير المهرة الذين تستخدمهم الحكومة أو الصناعات المنافسة للواردات، أو للعمال المتعطلين عن العمل. وفى حين أن

---

(١٢) يشير هوكمان وميسرلين أيضا، وبدون استفاضة، إلى أن اندماج أسواق عوامل الإنتاج يمكن أن يستكمل استراتيجية الاندماج القائمة على الخدمات. لقد كان التبادل فى قوة العمل من الناحية التقليدية كبيرا نسبيا فى المنطقة العربية – ربما أكبر منه فى الاتحاد الأوروبى. وفى الحقيقة، فلربما كان حراك عوامل الإنتاج والتجارة فى الخدمات بديلا للتجارة فى السلع فى المنطقة العربية، حيث كان هناك انتقال كبير لقوة العمل من البلدان التى لديها فائض فى قوة العمل (مثلا، مصر والأردن ولبنان) إلى البلدان شحيحة العمالة (مثلا، المملكة العربية السعودية والكويت). بيد أنه من الممكن أن يكون الافتقاد إلى ترتيبات تعاونية قد قيد حراك قوة العمل بحيث كان أقل مما يتعين أن يكون عليه. ومن الممكن أن يؤدى اتفاق بشأن نظام أكثر استقرارا وترسيخا لتنقل قوة العمل داخل المنطقة إلى فوائد مهمة.

(١٣) Galal (2000).

تفكيك القيود التنظيمية على الدخول إلى الأسواق سيسفر حتما عن إعادة هيكلة للصناعة المحلية، فإن التداعيات بعيدة الأثر لإصلاح قطاع الخدمات بالنسبة لحجم أعمال القطاعات والعمالة الكلية أقل منها بالنسبة لإلغاء الحواجز التجارية، لأن الخدمات كثيرا ما تنزع إلى أن تُستهلك حيثما تنتج.(١٤)

وفى الفصل السابع، يحدد ونترز السمات المؤسسية الرئيسية التى أفضت إلى نجاح جهود اندماج الاتحاد الأوروبى. فمنذ البداية وهذا المشروع ينظر إليه ككل وكعملية متصلة، وليس كسلسلة من الخطوات المنفصلة. وكانت هناك مساندة سياسية قوية للاندماج، وهيئة تنفيذية مركزية لإدارة العملية ودفعها إلى الأمام. ووفرت الرؤية الكبرى للاندماج أساسا لما تلا ذلك، فى حين عملت المفوضية الأوروبية كحارس لهدف الاندماج الأسمى فى أثناء أوقات الانكماش. وتم استنباط آليات لإعادة التوزيع لمؤازرة التعاون، وكذلك تم وضع اتفاق لمواصلة تنفيذ الاندماج تدريجيا.

طريق المستقبل

ربما تكون أهم خطوة على الطريق إلى الاندماج الاقتصادى العربى هى التسليم بالحقيقة الصارخة بأنه لا يزال بعد خمسين سنة مجرد أمل أكثر من كونه واقعا. ومهما كان حسن النية الذى اتسمت به جهود الماضى، فإنها لم تكن فعالة. وبالتالى، يتعين الاختيار ما بين ثلاثة بدائل عريضة: التخلى عن مشروع الاندماج الاقتصادى العربى تماما، أو مواصلة العمل به كالمعتاد على أساس تحرير التجارة التفضيلى، أو القيام بقفزة إلى الأمام عن طريق الاستفادة من الخبرة المكتسبة حتى الحين. ويجب أن يهتدى الاختيار بالعوامل السياسية وليس الاقتصادية فحسب. والتخلى عن مشروع الاندماج الاقتصادى العربى تماما يعنى الاستغناء عن مكاسب مهمة محتملة للمنطقة. والخيار الثانى معيب إلى حد كبير حيث إن تحرير التجارة التفضيلى قوبل بمعارضة قوية فى الماضى، ومن غير المحتمل أن يكون مفيدا على أى حال. وأصلح خيار هو الاستفادة من الدروس المكتسبة من التجربة لاستنباط بديل، مسار أكثر طموحا للاندماج فى المستقبل، مسار له مردود اقتصادى واضح.

وإذا ما تم اختيار نهج أكثر طموحا نحو الاندماج الاقتصادى العربى، فإن الخطوة التالية تكون استحداث رؤية مشتركة بشأن الشكل النهائى للاندماج، على الأقل مبدئيا فيما بين مجموعة رئيسية صغيرة من البلدان. لقد كان من الواضح لمؤسسى الاتحاد الأوروبى أن الهدف من الاتحاد هو خلق سوق مشتركة لها سياسة تجارية خارجية

(١٤) كونان، الفصل الخامس من هذا الكتاب.

مشتركة، والسماح فى نهاية المطاف بحرية انتقال السلع والخدمات والاستثمارات والقوة العاملة فيما بين الدول الأعضاء. ومن المهم للمنطقة العربية أن تصوغ هدفا نهائيا بوضوح. ويتمثل الخياران المطروحان إما فى خلق سوق عربية مشتركة، أو اتفاق تجارة حرة أعمق يمتد إلى التعاون بشأن السياسات التنظيمية والمؤسسات المشتركة. والاختيار فيما بين هذين الخيارين يعتبر قرارا سياسيا بالأساس.

وما أن يتم الاتفاق على رؤية، فإن الخطوة التالية تكون اختيار المسار الملائم لتحقيقها. وفى حالة الاتحاد الأوروبى، وفر تحرير التجارة الإقليمية أساسا لمزيد من الاندماج. وكان يتعين أن يلى ذلك حراك القوة العاملة، وتحرير الاستثمار الأجنبى المباشر، والجهود الرامية إلى تقليل الحواجز التنظيمية التى كانت تجزئ أسواق الخدمات الوطنية. وفى الحقيقة، لم يتم بذل جهود جادة لتحرير التجارة والاستثمار فى الخدمات قبل التسعينيات، وذلك من خلال «السوق الموحدة» الأوروبية أو مبادرة «١٩٩٢». كما أن المسار الذى اتبع فى المنطقة العربية بدأ بتحرير التجارة البينية العربية فى السلع، على الرغم من أنه لم يتم وضع خطوات لاحقة بشكل واضح. وبالنظر إلى أن القوة العاملة تتمتع بالحراك إلى حد ما فى المنطقة العربية وأن أسواق الخدمات غير كفؤة نسبيا، فإن المسار البديل يمكن أن يؤكد على اتفاقات متوازية بشأن تحرير التجارة (مثلما هو الأمر فى اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، وحراك القوة العاملة، وتحرير الخدمات، وهو ما يمكن أن يحدث تأثيرا ملحوظا على القدرة التنافسية للشركات. ولا يعنى ذلك القول بأنه يتعين الاضطلاع بجميع الأعمال على هذه الجبهات الثلاث مقدما، وإنما من المرغوب فيه تحقيق تقدم متزامن فيها كلها من أجل تعزيز تأثيرها. ومزايا هذا النهج مزدوجة: إذ من شأنه أن يدر مكاسب اقتصادية مهمة، ويساعد على حشد التأييد لمزيد من إصلاح التجارة بين العمال ورجال الصناعة والزراعة.

وإذا وجدت الرؤية والمسار، فإن الخطوة التالية تكون إعادة التفكير فى المؤسسات الضرورية للاضطلاع بمشروع الاندماج. فى حالة الاتحاد الأوروبى، تضمن الهيكل مؤسسات فوق وطنية: وكالة تنفيذية (المفوضية الأوروبية)، وهيئة للإشراف السياسى (المجلس الأوروبى)، وسلطة قضائية (محكمة العدل الأوروبية)، وبرلمان أوروبى منتخب مباشرة. ويتعين أن يأخذ تصميم الترتيبات المؤسسية للاندماج الاقتصادى العربى فى اعتباره طبيعة المشروع المتفق عليه، والمؤسسات القائمة، والفجوات ما بين الاثنين. وعموما، إذا ما ظل الاندماج الاقتصادى العربى شكلا سطحيا من الاندماج يركز على التحرير الإقليمى للتجارة فى السلع، فلن تكون هناك سوى حاجة طفيفة إلى تعديل الترتيبات المؤسسية الراهنة. ومن ناحية أخرى، فإذا ما أعيد تصميم المشروع ليكون

مواتيا لقيام سوق عربية مشتركة، فإن التنفيذ سيتطلب تغييرات مؤسسية كبرى. ويكون النموذج فى هذه الحالة مناظرا لنموذج الاتحاد الأوروبى، وتصبح الدروس التى يطرحها وتترز فى الفصل السابع وثيقة الصلة بدرجة كبيرة. وإذا ما حدث، فى سيناريو ثالث وسط بين الاثنين، بأن تم إيجاد شكل أعمق من الاندماج الاقتصادى الإقليمى لا يشمل سياسة مشتركة للتجارة الخارجية، فإن من الضرورى القيام بمراجعة متأنية للمؤسسات القائمة. وفى حين أنه لا يمكن الحكم مسبقا على نتائج مثل هذه المراجعة، فإن الاحتمال كبير بأن تتطلب تدعيم كيان يقوم داخل جامعة الدول العربية للإشراف على تصميم القضايا العريضة للاتفاق وإنفاذها، علاوة على إيجاد كيانات جديدة لمعالجة مجالات اتفاق جديدة – على سبيل المثال، حراك العمال وتحرير خدمات الشبكات.

إن الإطار الزمنى للمشروع ومصداقيته لهما أهميتهما الحاسمة لنجاحه بصورة كلية. وعلى وجه الخصوص، ينبغى السماح بوقت كاف لتمكين البلدان من التكيف بسرعة تكون مقبولة لها من الناحية الاجتماعية. وأصعب مهمة هى بناء المصداقية، وبخاصة فى ضوء تاريخ خمسين سنة من إبرام الاتفاقات التى لا تصمد. ولكن الالتزامات الخارجية والقيادة السياسية هما اللتان تحدثان فرقا حقيقيا هنا.

المراجع

Al-Atrash, Hassan, and Tarik Yousef. 2000. "Intra-Arab Trade: Is It Too Little?" IMF Working Paper 00/10. Washington: International Monetary Fund (January).

Devlin, Julia, and John Page. 2001. "Testing the Waters: Arab Integration, Competitiveness, and the Euro-Med Agreements." In *Towards Arab and Euro-Med Regional Integration*, edited by Sebastien Dessus, Julia Devlin, and Raed Safadi. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.

Galal, Ahmed. 1999. "The Welfare Impact of Telecom Reform in Egypt: An Ex Ante Analysis." In *Partners for Development: New Roles for Government and the Private Sector in the Middle East and North Africa*, edited by Samiha Fawzy and Ahmed Galal. Washington: World Bank.

———. 2000. "Incentives for Economic Integration in the Middle East." In *Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa*, edited by Bernard Hoekman and Hanaa Kheir-El-Din. Washington: World Bank.

Galal, Ahmed, and Bernard Hoekman, eds. 1997. *Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements*. London: Center for Economic Policy Research.

Galal, Ahmed, and Robert Lawrence, eds. 1998. *Building Bridges: An Egypt-U.S. Free Trade Agreement*. Brookings.

Havrylyshyn, Oleh, and Peter Kunzel. 2000. "Intra-Industry Trade of Arab Countries: An Indicator of Potential Competitiveness." In *Catching Up with the Competition: Trade Opportunities and Challenges for Arab Countries*, edited by Bernard Hoekman and Jamel Zarrouk. University of Michigan Press.

Hoekman, Bernard, and Patrick Messerlin. 2001. *Harnessing Trade for Development in the Middle East and North Africa*. New York: Council on Foreign Relations.

Mansour, Antoine. 2001. "Support Services and the Competitiveness of SMEs in the Arab Region." ECES Working Paper No. 56. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies (May).

Messerlin, Patrick. 2001. *Measuring the Costs of Protection in Europe*. Washington: Institute for International Economics.

Nabli, Mustapha, and Annette De Kleine. 2000. "Managing Global Integration in the Middle East and North Africa." In *Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa*.

Tohamy, Sahar. 2001. "Case Study of Egypt's Service Liberalization, Service Barriers, and Implementation of the GATS." In *Services in the International Economy*, edited by R. Stern. University of Michigan Press.

United Nations Development Program and the Arab Fund for Economic and Social Development. 2002. *Arab Human Development Report*. New York.

Yeats, Alexander, and Francis Ng. 2000. "Beyond the Year 2000: Implications of the Middle East's Recent Trade Performance." In *Catching Up with the Competition*.

Zarrouk, Jamel. 2000. "The Greater Arab Free Trade Area: Limits and Possibilities." In *Catching Up with the Competition*.

الفصل الثانى

الأسباب السياسية والاقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الاندماج الاقتصادى العربى

سميحة فوزى

"The inability to mobilize the considerable collective human and material resources of a "nation" of more than 200 million people accounts in part for the powerlessness which is the fundamental problem facing the Arabs today."

(Edward Said, 1996)

يتسنى للملم بظروف العالم العربى إدراك أن حلم الوحدة العربية كان منذ فترات طويلة ومازال يحتل موقعا أساسيا فى ثقافة العرب وتاريخهم؛ وأن العرب يعدون من أوائل الرواد الذين نادوا بالاندماج الإقليمى فى مطلع الخمسينيات. ولكن، على الرغم من المحاولات المتكررة على مدى نصف قرن لتحقيق الاندماج الإقليمى، فإن العلاقات الاقتصادية العربية ظلت محدودة وضعيفة بالمقارنة بمثيلاتها فى إطار التكتلات الإقليمية الأخرى. وبينما اكتسب الاتجاه نحو الاندماج الإقليمى قوة دفع كبيرة فى كافة أرجاء العالم، ظل الاندماج الإقليمى العربى مجرد «مشروع». ولا يتسق هذا الوضع مع ما انتهت إليه العديد من الدراسات، والتى توضح أن الاندماج بين الدول العربية من شأنه أن يحقق مكاسب إيجابية ملموسة بالنسبة لرفاهة الدول العربية.(١)

ومن هنا اهتمت هذه الدراسة بتحليل الأسباب المسؤولة عن تباطؤ مسيرة التعاون الاقتصادى العربى حتى الوقت الحاضر، بغية تحديد ما إذا كان المستقبل يحمل فى طياته بشائر أكثر تفاؤلا. وبتعبير أكثر تحديدا، يتناول هذا الفصل التساؤلات التالية: ما العوامل الاقتصادية والسياسية التى حالت دون تحقيق الاندماج حتى وقتنا الحاضر؟

---

* يود المؤلف أن يعبر عن شكره وتقديره العميق لكل من نهال المغربل وامينة طه على المجهود البحثى الدقيق خلال إعداد هذه الدراسة.

(١) Hoekman and others (1998); Galal and Hoekman (1997); Konan and Maskus (1997).

كيف تسنى لتجارب الاندماج الإقليمى الأخرى التغلب على مثل تلك المشكلات؟ وأخيرا، كيف يمكن للدول العربية ضمان تحقيق مستقبل واعد لمشروع الاندماج فيما بينها؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، يستند الفصل إلى الأدبيات الاقتصادية والسياسية فى مجال الاندماج الإقليمى. ويقوم التحليل على فرض أساسى وهو أن نجاح الترتيبات الإقليمية إنما يرتبط بالضرورة بتوافر مجموعتين من الشروط، الأولى الشروط أو الدوافع الاقتصادية والثانية الشروط أو الدوافع السياسية. فأى تحليل اقتصادى للاندماج يغفل العناصر السياسية والمؤسسية يصبح محدود القيمة، حيث إن الاندماج الاقتصادى يتحقق بالضرورة داخل أطر سياسية ومؤسسية محددة. وبالمثل، فالتحليل السياسى للاندماج الذى يقوم على استبعاد الجوانب الاقتصادية يعد تحليلا مضللا. والخلاصة أنه بدون اتباع منهج تحليلى متعدد الجوانب لا يمكن الوصول إلى تشخيص سليم لوضع الاندماج الإقليمى العربى، أو إلى توصيات محددة من شأنها دفع خطى التعاون مستقبلا.[٢]

وتقدم كل من نظرية الاتحاد الجمركى والنظرية الحديثة للاندماج الإقليمى تفسيرا شاملا للدوافع الاقتصادية.[٣] ووفقا لهذه النظريات، تتوافر لدى الدول دوافع للاندماج إذا ما كان هذا الأخير يؤدى إلى رفع مستويات الرفاهة أو، بتعبير آخر، إذا ما اقترن الاندماج بتحقيق مكاسب استاتيكية وديناميكية. أما الدوافع السياسية للاندماج كما يتضح من قراءة الأدب السياسى فتتحقق فى حالة ما إذا كان لدى القادة السياسيين رغبة فى الاندماج؛ وأيضا حينما تكون لديهم القدرة على إيجاد المؤسسات والقواعد الإقليمية اللازمة لضمان استمرار عملية الاندماج. وأخيرا عندما يقبل أولئك القادة قيام واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء بدور الزعامة الإقليمى. حيث تعد تلك القيادة هى نقطة الارتكاز فى مجال تنسيق القواعد والسياسات، علاوة على ما تقوم به من تخفيف لحدة مشكلات توزيع فوائد الاندماج بين الدول الأعضاء.[٤]

وبغية استكشاف مدى انطباق الإطار النظرى السابق على الإقليم العربى، يتتبع الفصل فى البداية مسار الاندماج الإقليمى حتى الوقت الحاضر، ثم ينتقل بعد ذلك إلى مناقشة مدى توافر الدوافع الاقتصادية والسياسية الضرورية لتحقيق هدف الاندماج الاقتصادى العربى. وأخيرا، يستكشف الفصل الآفاق المستقبلية للاندماج العربى ويقدم بعض الملاحظات الختامية.

---

(٢) Escribano (2000); Mattli (2000).

(٣) Viner (1950); Lawrence (1997); De Melo and Panagariya (1993).

(٤) Haas (1968); Moravcisk (1991).

مسار الاندماج العربى

على الرغم من المحاولات المتعددة والمستمرة من قبل الدول العربية لتحقيق التعاون والاندماج خلال العقود الخمس الماضية، إلا أن تلك المحاولات لم تحقق سوى النزر اليسير من النتائج.

الجهود المكثفة

شهدت الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر التسعينيات مرحلتين متميزتين من حيث محاولات تشجيع وتعميق العلاقات الاقتصادية العربية. المرحلة الأولى بدأت فى أعقاب الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع الازدهار البترولى فى مطلع السبعينيات. وخلال المرحلة الأولى، شجعت ثلاثة عوامل على الاتجاه نحو الاندماج، وهى بالتحديد: إنشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥، وجهود الأمم المتحدة فى سبيل تنشيط التعاون الإقليمى ثم لاحقا إنشاء السوق الأوروبية المشتركة فى ١٩٥٧. واشتملت المحاولات المبكرة للاندماج الإقليمى على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التى أبرمت فى مطلع الخمسينيات. وتبع ذلك معاهدة تيسير التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت فى عام ١٩٥٣، وأيضا اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧. وفى عام ١٩٦٤، بذلت جهود لإنشاء السوق العربية المشتركة.

وقد استهدفت جهود تشجيع الاندماج الاقتصادى خلال تلك الفترة تحقيق الاندماج على المستوى الإقليمى، اعتمادا على تنشيط التجارة بصفة رئيسية. وفى حين أسهمت تلك الجهود فى تنشيط التجارة خلال الخمسينيات والستينيات، إلا أنها لم تنجح فى تحقيق درجة أعمق من الاندماج الاقتصادى. إذ بدا أن الساسة العرب لم يوجهوا اهتماما كافيا إلى الجوانب الاقتصادية، بل كان تركيزهم منصبا بدرجة أكبر على التعاون السياسى والعسكرى. وبتعبير آخر، يبدو أنهم اعتبروا أنشطة الأعمال والتجارة بمثابة آثار تترتب على الجهود السياسية، لا أسباب دافعة لها.[٥]

وشهدت المرحلة الثانية، والتى بدأت مع ارتفاع أسعار البترول فى عام ١٩٧٣، زيادة فى تدفقات رؤوس الأموال والعمالة داخل الإقليم. أما الزيادة فى التجارة البينية، فقد كانت محدودة. وقد دفعت الزيادة فى عوائد النفط من ناحية، ومحدودية نجاح الاندماج فى المرحلة الأولى من ناحية أخرى إلى البحث عن استراتيجية بديلة لتحقيق الاندماج الاقتصادى العربى. وتمثلت الاستراتيجية الأولى، والتى انتهجت خلال السبعينيات، فى إقامة مشروعات مشتركة بمشاركة فعالة من جانب الحكومات. ولكن سرعان ما اتضح أن هذه الاستراتيجية لن تساعد على تحقيق الاندماج الاقتصادى. ومن ثم، أفسح المجال لتطبيق استراتيجية الاندماج الاقتصادى على مستوى التكتلات الفرعية Sub-regional

(٥) Sayigh (1999); Owen (1999).

blocks. وقد أسفرت هذه الاستراتيجية خلال عقد الثمانينيات عن ظهور مجلس التعاون الخليجى، ومجلس التعاون العربى، واتحاد دول المغرب العربى.[٦] وساد الاعتقاد لدى بعض المراقبين بأن مثل هذه التكتلات الفرعية تتوافر لها فرص النجاح بدرجة أكبر نتيجة لمحدودية عدد الدول. ولكن، على الرغم من نمو التجارة فيما بين أعضاء كل من تلك التكتلات، فقد كان هذا النمو محدودا إذا ما قورن بنمو التجارة مع الأطراف الأخرى خارج التكتل. وتنامى بعد ذلك الاعتقاد بأن تلك التجمعات الفرعية كانت مسئولة جزئيا عن تأخر مشروع الاندماج العربى.[٧]

ونتيجة لعدم نجاح التكتلات الإقليمية الفرعية فى تنمية التجارة فيما بين الدول العربية، ظهرت فى عام ١٩٨١ محاولة لإحياء فكرة الاندماج العربى على مستوى المنطقة بأسرها فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى فيما بين الدول العربية. وتوج هذا الجهد فى عام ١٩٧٧ فى صورة إحياء الاهتمام بانشاء منطقة التجارة الحرة العربية. وقد انضمت ثمانى عشرة دولة إلى البرنامج التنفيذى لهذه المنطقة، والذى بدأ تطبيقه فى ١يناير ١٩٩٨. وكان من شأن هذا البرنامج إحياء اتفاقية ١٩٨١ الخاصة بتيسير وتنمية التبادل التجارى فيما بين الدول العربية.[٨] وعلى الرغم من هذه الجهود المكثفة، إلا أن النتائج جاءت محدودة نسبيا. وفيما يلى نستعرض فى عجالة تطور العلاقات الاقتصادية العربية، فى مجالى التبادل التجارى وانتقال عوامل الإنتاج.

التجارة العربية البينية

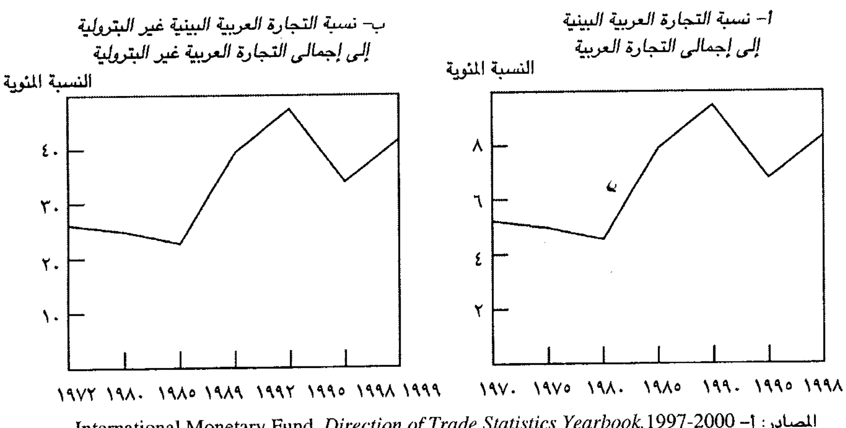
يبين الشكل (٢-١) زيادة نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالى الصادرات العربية من ٢,٥٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ٨,٢٪ فى عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من هذا الاتجاه الإيجابى، إلا أنه يلاحظ أن متوسط نسبة الصادرات العربية البينية من إجمالى الصادرات العربية والبالغ ٧٪ تقريبا يقل كثيرا عن المستويات المناظرة فى التكتلات الإقليمية الأخرى. فعلى سبيل المثال، تبلغ هذه المستويات ٦٠٪ فى الاتحاد الأوروبى، و٢٢٪ فى تجمع الآسيان، و٤١٪ فى النافتا (جدول ٢-١). وباستبعاد صادرات البترول، تصل نسبة الصادرات العربية البينية غير البترولية إلى ١٩٪ فى المتوسط، وهو مستوى لايزال يقل كثيرا عما تظهره بيانات التكتلات الإقليمية الأخرى.

واستهدافا لتقدير ما إذا كانت التجارة العربية البينية محدودة أم لا، قام الأطرش ويوسف باستخدام نموذج الجاذبية Gravity Model للمقارنة بين مستويات التجارة الفعلية والمحتملة.[٩] وقد انتهت دراستهما إلى أن الصادرات العربية البينية وكذلك الصادرات العربية إلى السوق العالمية تقل عما تظهره تنبؤات النموذج. وتنطوى هذه

---

(٦) El Naggar (1997).
(٧) Shafik (1994).
(٨) Zarrouk (1998).
(٩) Al Atrash and Yousef (2000).

الشكل ٢-١: تطور الصادرات العربية البينية والتجارة العربية البينية غير البترولية



المصادر: أ- International Monetary Fund, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 1997-2000.
ب- Zarrouk (1992); Arab League (1999-2001).

الحقيقة ضمنا على وجود إمكانات أكبر للتجارة فيما بين الدول العربية، وأيضا فيما بين الدول العربية وبقية أجزاء العالم، بالمقارنة بما يتحقق بالفعل، إلا أن هذه النتيجة لا تنطبق على كافة الصناعات. فقد أظهرت دراسات كل من هافريليشين وكونذل، ودفلن وبيج، أنه على الرغم من انخفاض مستوى التجارة العربية البينية بشكل عام، إلا أن بعض القطاعات من بينها: الصناعات الكيماوية وصناعات الحديد والصلب تحقق مستويات مرتفعة من التجارة العربية البينية.(١٠)

تدفقات رؤوس الأموال

من الشكل (٢-٢) يتضح أن تدفقات رؤوس الأموال فيما بين الدول العربية اتسمت بالتواضع الشديد خلال الفترة من عام ١٩٥٠ وحتى عام ٢٠٠٠، باستثناء عقد السبعينيات. وحتى بالنظر إلى فترة الذروة فى السبعينيات، يلاحظ أن نسبة تدفقات رؤوس الأموال إلى الإيرادات البترولية لم تتجاوز ٢٪. فبينما بلغت الإيرادات البترولية ٢٧٩ مليار دولار، لم تزد تدفقات رؤوس الأموال عن ٦ مليار دولار.(١١)

(١٠) Havrylyshyn and Kunzel (2000); Devlin and Page (2001).

(١١) فى أربع دول عربية مصدرة للبترول، هى: السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر.

جدول ٢-١: الصادرات الإقليمية البينية كنسبة من إجمالى الصادرات (سنوات مختارة، نسب مئوية)

التكتل الإقليمى	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨
منطقة التجارة الحرة العربية AFTA	٥,٢	٤,٩	٤,٥	٧,٨	٩,٤	٦,٧	٨,٢
الآسيان ASEAN	١٩,٢	٢١,٣	٢٢,٤	٢٠,٧	٢٠,٧	٢٦,٤	٢٢,٢
ميركوسور MERCOSUR	٩	غ.م	١٢	٦	٩	٢٠	٢٥
أيبيك APEC	٥٨	غ.م	٥٨	٦٨	٦٨	٧٢	٧٠
النافتا NAFTA	٣٦	٣٤,٦	٣٣,٦	٤٣,٩	٤١,٤	٤٦,٢	٥١
الاتحاد الأوروبى EU	٥٩,٥	٥٧,٧	٦٠,٨	٥٩,٢	٦٥,٩	٦٢,٤	٥٦,٨

المصدر: IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 1997-2000; World Bank, *World Development Indicators*, 2001 (CD-ROM).

ويعزى انخفاض مستوى تدفقات رؤوس الأموال العربية البينية إلى الافتقار أو ضعف أسواق المال فى الدول العربية، علاوة على القوانين واللوائح المقيدة والمانعة، وهو ما دفع المستثمرين العرب إلى الاتجاه نحو الأسواق العالمية. فتلك الأسواق توفر فرصا أفضل لتعظيم الربحية وتنويع المخاطر. وهناك العديد من الشواهد التى تشير إلى أن أغلب رؤوس الأموال العربية قد تم تحويلها إلى البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، مع استثمار جانب يعتد به منها فى الذهب والفضة. ويقدر العريان وفيشر قيمة الاستثمارات العربية خارج المنطقة العربية بما يتراوح بين ٣٥٠ مليار دولار و٦٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٥.[١٢]

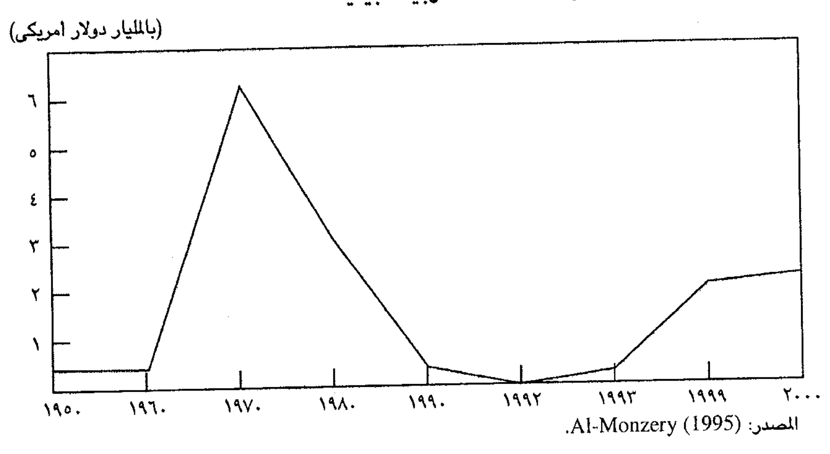
انتقالات عنصر العمل

لعبت انتقالات عنصر العمل بين الدول العربية دورا أكثر أهمية فى تدعيم أواصر التعاون الاقتصادى العربى بالمقارنة بالتجارة البينية. ويعزى هذا جزئيا إلى أن العقبات القائمة فى سبيل انتقال عنصر العمل كانت أقل حدة من تلك التى تواجه التبادل التجارى السلعى. كما يمكن أن يعزى هذا أيضا إلى التباين الكبير فى وفرة عنصر العمل فيما بين الدول العربية. ويبين الجدول (٢-٢)، والذى يوضح نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلى الإجمالى فى بعض الدول المختارة، أن الأردن، واليمن، والمغرب، ومصر هى أكثر الدول المصدرة للعمالة إلى المنطقة العربية.

وجدير بالذكر أن هجرة العمل وما اقترن بها من تدفقات لرؤوس الأموال قد مثلت آلية ناجحة للمشاركة فى الثروة البترولية عبر الإقليم، ولتحقيق الاستفادة من الموارد البشرية غير المستغلة. ومع ذلك، لم تمثل انتقالات عنصر العمل بديلا لزيادة التجارة الإقليمية، ويرجع ذلك لثلاثة أسباب رئيسية، أولا: عدم تمتع عنصر العمل بحرية الانتقال بين الدول العربية بنفس الدرجة التى يتمتع بها نظيره فى دول الاتحاد الأوروبى مثلا. ففى الدول الأوروبية تتوافر لمواطنى أية دولة فرصة العمل فى كافة الدول الأخرى. وثانيا، أن حرب الخليج، وما تبعها من توتر بين الدول العربية، قد أسفرت عن انخفاض أعداد العاملين

(١٢) El Erian and Fischer (1996).

الشكل ٢-٢: تطور الاستثمارات الخاصة العربية البينية



المصدر: Al-Monzery (1995).

العرب المهاجرين داخل المنطقة ومن ثم، انخفاض تحويلات العاملين. وأخيرا، اتجهت الدول العربية البترولية الغنية نحو إحلال العمالة العربية بالعمالة الرخيصة الوافدة من آسيا، وهو ما أدى إلى إضعاف هذا العامل المهم من عوامل الاندماج الاقتصادى العربى.

وإجمالا، يمكن من التحليل السابق استخلاص ملاحظتين. الملاحظة الأولى مؤداها أن نمط الاندماج الإقليمى فيما بين الدول العربية هو نمط غير مألوف. ففى معظم أجزاء العالم، تمثل التجارة السلعية أساس الاندماج الإقليمى، بينما تأتى انتقالات عنصر العمل فى المرحلة الأخيرة للاندماج. وهو النمط الذى تحقق فى أوروبا وشرق آسيا، وكذلك فى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وعلى النقيض، يلاحظ فى التجربة العربية أن التجارة البينية كانت محدودة، بينما كان انتقال عنصر العمل هو العامل الأكثر وضوحا فى مجال الاندماج العربى. وثانيا، على الرغم من الجهود الواضحة لتشجيع الاندماج الاقتصادى فيما بين الدول العربية، فقد ظل الإقليم العربى من أقل الأقاليم اندماجا فى

جدول ٢-٢: تحويلات العاملين كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى الدول العربية الرئيسية المصدرة لعنصر العمل

(نسبة مئوية)

البلدان	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩
الجزائر	غ.م	١	١	١	٣	٢
مصر	٣	١٢	١٠	٩	٥	٤
الأردن	١٢	١٥	٢٠	١٢	١٨	٢١
المغرب	٦	٦	٨	٨	٦	٦
السودان	٢	٣	٣	١	غ.م	غ.م
تونس	غ.م	٤	٣	٤	٤	٤
اليمن	غ.م	غ.م	غ.م	٣٢	٢٧	١٨

المصدر: World Bank, *Global Development Finance,* 2001 (CD-ROM).

العالم من حيث تدفقات رؤوس الأموال والتجارة. فالعمل هو العنصر الوحيد الذى يتمتع بحرية نسبية فى التنقل. وربما يمكن تفسير ذلك جزئيا بأن معظم الجهود الماضية قد ركزت على صياغة الاتفاقات وعقد مؤتمرات القمة، بدلا من التصدى للمعوقات الرئيسية القائمة فى سبيل الاندماج الاقتصادى العربى والمتمثلة فى ضعف أو غياب الدوافع والحوافز الاقتصادية والسياسية. ويتناول القسم التالى العوامل الاقتصادية المفسرة لضعف نتائج التعاون العربى حتى وقتنا الحالى.

الدوافع الاقتصادية

من الطبيعى، وفى ضوء ما يتمتع به الوطن العربى من وفرة وتنوع فى الموارد الطبيعية، أن يتوقع الفرد وجود دوافع اقتصادية قوية للاندماج الاقتصادى بين الدول العربية. فمن ناحية، تبلغ المساحة الإجمالية للوطن العربى ١٤ مليون كيلو متر مربع، أى ما يعادل مساحة الاتحاد الأوروبى، وثلاثة أرباع مساحة أمريكا اللاتينية. ويمثل سكان العالم العربى نحو ٥٪ من إجمالى سكان العالم. وفضلا عن هذا، هناك تباين فى توزيع العمالة، ورأس المال، والموارد الطبيعية بين الدول العربية. لماذا إذن هذا المستوى المنخفض من الاندماج؟ وهل يساعد تحليل الدوافع الاقتصادية فى الإجابة عن هذا السؤال؟

لعله من المفيد قبل أن ننتقل إلى تحليل الدوافع الاقتصادية فى الوطن العربى، أن نشير إلى أهم ما انتهى إليه الأدب الاقتصادى فى هذا الشأن. وبمراجعة نظريات الاندماج الاقتصادى يلاحظ أنه فى البداية حينما كان معظم الدول يتبع استراتيجيات إحلال الواردات، وما يقترن بها من حماية وهيمنة من جانب الدول، ركزت نظرية الاتحاد الجمركى على آثار إلغاء التعريفة الجمركية على تنشيط التجارة، وهو ما يطلق عليه «المكاسب الاستاتيكية». ووفقا لفينر فإن المكاسب الاستاتيكية تتوقف على ما يعرف بخلق التجارة Trade Creation وتحويل التجارة Trade Diversion.(١٣) ويشير مصطلح «خلق التجارة» إلى التجارة الجديدة التى يمكن أن تنشأ نتيجة لإحلال التجارة مع الدول المجاورة محل إنتاج السلع محليا. وبالتالى، فهو يشير إلى تحول الإنتاج من دولة عضو تنتج بتكلفة مرتفعة إلى دولة عضو أخرى تنتج بتكلفة منخفضة، وهو ما يؤدى إلى زيادة فى مستوى الرفاهة. أما «تحويل التجارة» فهو يشير الى التحول الجغرافى من دولة غير عضو تنتج بتكلفة منخفضة إلى دولة عضو أخرى تنتج بتكلفة مرتفعة، الأمر الذى يؤثر سلبا على مستوى الرفاهة. ومن ثم، فمدى الرغبة فى الاندماج الإقليمى إنما تعتمد على الأثر الصافى لخلق التجارة وتحويل التجارة.

وفى المقابل، ظهرت التفسيرات الحديثة للاندماج الإقليمى وتطورت فى وقت تميز باتباع معظم الدول استراتيجيات ذات توجه خارجى، وباضطلاع القطاع الخاص بدور قائد فى النشاط الاقتصادى. ونتج عن هذه التطورات أن تركزت دوافع الاندماج الإقليمى

(١٣) Viner (1950).

على تحقيق المكاسب الديناميكية للاندماج، وهي تلك المكاسب التي تقترن بزيادة الاستثمار، والمنافسة، وتحسن مستويات الإنتاجية.(١٤)

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه المكاسب الاقتصادية بنوعيها-الاستاتيكية والديناميكية - لا تتحقق بصورة تلقائية أو فورية. فثمة شروط معينة ينبغي أن تتوافر لضمان استفادة الدول من الترتيبات الإقليمية، وهو ما يخلق لديها الدوافع للاندماج. فمن ناحية، تتزايد احتمالات الاستفادة من المكاسب الاستاتيكية للاندماج حينما تتوافر للدول ثلاثة شروط، أولا: تحقق درجة مرتفعة من الاندماج بين اقتصاداتها، حيث إن ذلك من شأنه إتاحة فرصة أكبر لخلق التجارة. وثانيا، زيادة عدد الدول، مما يؤدى بدوره إلى وجود أسواق أوسع وفرص أكبر للتجارة. وثالثا، تقارب الدول جغرافيا، لأن التقارب الجغرافي يخفض تكاليف النقل ويشجع بالتالي قيام التجارة. وعلى الرغم من اعتقاد البعض أن ثورة الاتصالات قد تقلل أهمية التقارب الجغرافي، إلا أن هذا لا يعني إلغاء أهميته بصورة كاملة.

ومن ناحية أخرى، تستلزم الاستفادة من المكاسب الديناميكية للاندماج الإقليمي مزيدا من الانفتاح من جانب الدول، حيث إن خفض التعريفة الجمركية يعني مزيدا من المنافسة والكفاءة، واحتمالات أقل لتحويل التجارة وأخيرا، قدرا أقل من المعارضة للاتجاه نحو الاندماج. كما أنه كلما ازداد الدور الذي يلعبه القطاع الخاص الديناميكي، ازدادت إمكانات تنشيط التجارة وتكوين المشروعات المشتركة. والسؤال الذي يثار هنا هو: هل تتوافر للدول العربية شروط الاستفادة من الفوائد الاستاتيكية والديناميكية للاندماج؟ في السطور القليلة القادمة نحاول الإجابة عن هذا السؤال.

درجة الاندماج بين الدول العربية

يبين الجدول (٢-٣) مؤشر الاندماج بين كل دولة من الدول العربية وبقية الدول العربية باستخدام بيانات منتصف التسعينيات. ويقيس المؤشر مدى التوافق بين هياكل الصادرات والواردات في الدول المختلفة. وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر ومائة. وتبلغ قيمة المؤشر صفرا حينما تكون السلع التي لا تصدرها دولة ما هي تلك السلع التي تستوردها دولة أخرى. وتبلغ القيمة مائة حينما تتوافق حصص صادرات وواردات الدول المختلفة بشكل تام. وبالتالي، فكلما ارتفعت قيمة المؤشر، ازدادت احتمالات نجاح الاندماج الإقليمي. وبالمقارنة بين مؤشرات الاندماج بين كل دولة عربية وبقية الدول العربية وبين المؤشرات المناظرة في التكتلات الإقليمية الأخرى، يتضح الانخفاض البالغ لدرجة الاندماج بين الهياكل التجارية لمعظم الدول العربية، وهو وضع غير موات لقيام التجارة الإقليمية البينية. وقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن ضعف درجة الاندماج بين الدول العربية هو أحد الأسباب الرئيسية لمحدودية مكاسب التجارة نتيجة للاندماج الإقليمي، وهو ما يفسر عدم وجود دوافع اقتصادية قوية لقيام الاندماج.(١٥)

(١٤) Lawrence (1997); De Melo and Panagariya (1993).

(١٥) Al Atrash and Yousef (2000); Yeats and Ng (2000).

جدول ٢-٣: مؤشرات التكامل التجارى بين الدول العربية خلال التسعينيات

الترتيبات الإقليمية	*قيمة المؤشر*
الترتيبات الإقليمية الناجحة	
الاتحاد الأوروبى[أ]	٥٣,٤
النافتا	٥٦,٣
الترتيبات الإقليمية غير الناجحة	
تحالف الأنديان	٧,٤
منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (اللافتا)	٢٢,٢
الدول العربية[ب]	
البحرين	١٧,٤
مصر	٢٨,٠
الأردن	٢٥,٥
الكويت	٩,٦
لبنان	٣٤,٣
ليبيا	٨,٥
عمان	٢٥,٦
قطر	١٣,٦
السعودية	١٣,٢
سوريا	١٦,٨
اليمن	٥,٩
الإمارات	٢٠,٦

المصدر: Yeats and Ng (2000).
(أ) يتعلق بالأعضاء الست الأصليين.
(ب) يعبر كل رقم عن التكامل بين دولة معينة وبقية الدول العربية.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا لنظرية «هيكشر-أولين» Heckscher-Ohlin فإن نمو التجارة البينية فى الاتحاد الأوروبى لم يتحقق فحسب نتيجة لارتفاع مستوى الاندماج بين أعضاء الاتحاد والناجم بدوره عن تباين درجة توافر عناصر الإنتاج، بل إن هناك عاملين آخرين قد لعبا دورا مهما فى نجاح تجربة الاندماج الإقليمى بين الدول الأوروبية وهما المنافسة غير الكاملة وتمايز المنتجات.[١٦] وينطوى هذا ضمنا على أنه حتى مع انخفاض درجة الاندماج فيما بين الدول العربية فهناك مجال لزيادة التجارة العربية البينية إذا ما عملت الدول العربية على تنمية قواعدها الصناعية وزيادة درجات التنوع والتخصص.

كبر عدد الدول العربية

على الرغم من كبر عدد الدول العربية والحجم الكبير لعدد سكانها مجتمعة (٢٧٠ مليون نسمة) إلا أن الحجم الاقتصادى للدول العربية يعد محدودا، وهو ما يمثل أحد الأسباب الكامنة وراء التقدم المحدود للتعاون العربى. وعلاوة على هذا، فالتفاوتات الشاسعة فيما بين النظم الاقتصادية ومستويات التنمية للدول العربية تعوق تحقيق أشكال أكثر عمقا للعلاقات الاقتصادية.

(١٦) Shafik (1994).

فالتفاوت فى مستويات الدخل الفردى فى الوطن العربى يزيد عن واحد وعشرين مثلا، حيث يبلغ متوسط الدخل الفردى فى السودان أدنى مستوى (٦١٠ دولارا) بينما يبلغ نظيره فى الكويت أعلى مستوى (١٢٧١٠ دولارا). وفى المقابل، تصل هذه الفجوة إلى عشرة أمثال وخمسة أمثال فقط فى النافتا والاتحاد الأوروبى، على التوالى.[١٧] ومؤدى اتساع فجوة الدخل فى العالم العربى هو عدم التكافؤ فى توزيع المكاسب والخسائر الناتجة عن الاندماج فيما بين الدول، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى تصاعد الاتجاهات المعارضة للاندماج. فمن ناحية، تخشى الدول الفقيرة مخاطر التهميش. ومن ناحية ثانية، فإن الدول البترولية الغنية لا يتوافر لديها الحافز أو الدافع لمشاركة الدول العربية الفقيرة لها فى ثرواتها.[١٨]

التقارب الجغرافى

تتقارب الدول العربية جغرافيا، ويوجد لمعظمها حدود مشتركة مع عديد من الدول العربية الأخرى. إلا أن ارتفاع قيود التعريفة الجمركية، والافتقار إلى البنية الأساسية وإلى وسائل النقل المختلفة تؤدى جميعها إلى ارتفاع تكاليف التبادل التجارى فيما بين هذه الدول، كما تعمل على تآكل المزايا النسبية المقترنة بالجوار الجغرافى. وذلك على عكس ما حدث فى تجربتى الاتحاد الأوروبى والنافتا حيث لعب التقارب الجغرافى دورا مهما فى تنشيط التجارة الإقليمية البينية، وذلك نتيجة لغياب قيود التعريفة الجمركية، جنبا إلى جنب مع توافر شبكات للبنية الأساسية تتصف بالكثافة والتنوع.

الانفتاح

تتسم معظم الاقتصادات العربية بارتفاع درجة الحماية الجمركية مقارنة بغيرها من الدول النامية، سواء نظرنا إلى هذه الحماية بصورة مطلقة أو نسبية. فعلى الرغم من قيام معظم الدول العربية بجهود مكثفة لتحرير اقتصاداتها منذ منتصف الثمانينيات من خلال اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف وإقليمية، فإن متوسط التعريفة الجمركية على مستوى المنطقة العربية لايزال يفوق نظائره فى التكتلات الإقليمية الأخرى (شكل ٢-٣). كما تتصف القيود غير الجمركية بالكثافة فى كثير من دول الإقليم.[١٩] ويعد ارتفاع درجة الحماية أحد السمات الموروثة لاستراتيجية إحلال الواردات التى انتهجت فى أعقاب استقلال معظم الدول العربية. ويترتب على ارتفاع درجة الحماية ضعف الدوافع لتحقيق الاندماج، نظرا لما يترتب على الاندماج من ضياع للإيرادات الجمركية، والتى صارت تمثل مصدرا رئيسيا للإيرادات الحكومية فى معظم الدول العربية.[٢٠] هذا فضلا عن أن الصناعات التى تمكنت من الاستمرار بفضل وجود أسوار الحماية المرتفعة غالبا ما تقاوم الاندماج نظرا لانخفاض مستويات كفاءتها. كما أن ارتفاع مستويات الحماية يؤدى إلى تثبيط الدوافع لدى الشركات للبيع فى الأسواق الخارجية، حيث تكون الأرباح

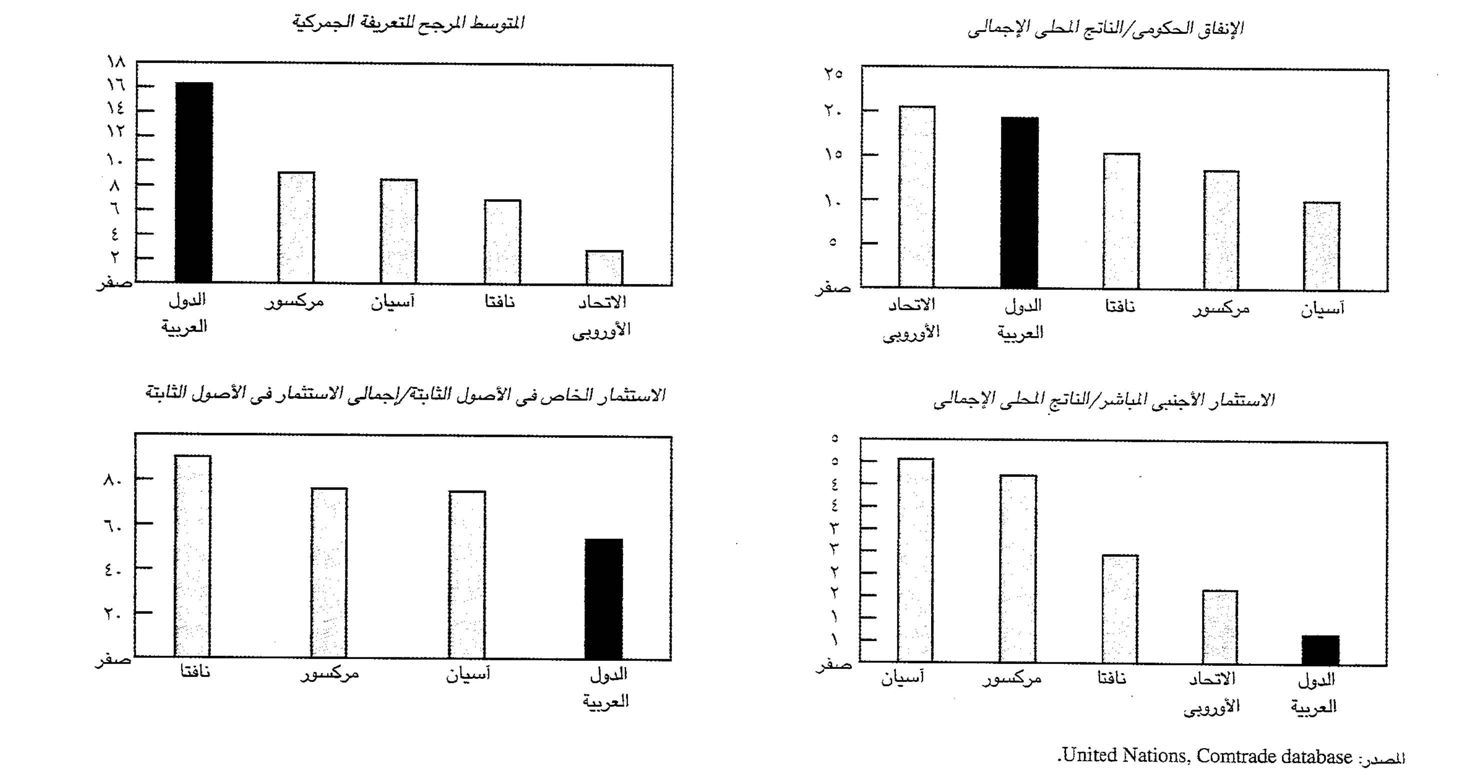
(١٧) Shafik (1994).

(١٨) Alonso-Gamo and others (1997).

(١٩) Zarrouk (1998).

(٢٠) نظرا لأن الإيرادات الجمركية فى معظم الدول العربية تمثل نسبة يعتد بها من الإيرادات الحكومية، تبلغ ٢٠٪ فى المتوسط خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧)، فقد أبدت الحكومات ترددا بشأن التنازل عن هذا المورد المستقر من الموارد المالية.

الشكل ٢-٣: مؤشرات مختارة للدول العربية والأقاليم الأخرى (متوسط ١٩٩٥-١٩٩٩)



المصدر: United Nations, Comtrade database.

أكثر ارتفاعا فى الأسواق الداخلية المتمتعة بالحماية. وعليه، فإن الصادرات تأتى فى مرتبة متأخرة فى سلم أولوياتها.[(٢١)]

وخلافا للتجربة العربية، يلاحظ أن التحرير والانفتاح قد سبقا التكتل الإقليمى فى كل من الاتحاد الأوروبى والنافتا. فانخفاض مستويات التعريفة قبل حدوث الاندماج فى هذه التجارب كان يعنى ضآلة مستوى تحويل التجارة فى ظل الاتفاقات الإقليمية. ففى الاتحاد الأوروبى، كانت التعريفات الجمركية قد تم إلغاؤها وفقا لاتفاقية السوق الأوروبية المشتركة التى أبرمت خلال الخمسينيات والستينيات. وكذلك قبل إنشاء النافتا، كان متوسط التعريفة الجمركية المفروضة على السلع المكسيكية الداخلة إلى أسواق الولايات المتحدة يبلغ نحو ٤٪، كما بلغ المستوى المناظر لسلع الولايات المتحدة الداخلة إلى السوق المكسيكى نحو ١٠٪. وبالإضافة إلى هذا، بذلت فى التجربتين جهود يعتد بها لإلغاء نظم حصص الاستيراد.[(٢٢)]

اشتراك القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى

بينما يبين استعراض التجارب الناجحة للاندماج الإقليمى مدى أهمية دور القطاع الخاص فى عملية الاندماج، نجد على النقيض أن هذا الدور مازال محدودا فى العالم العربى، ويرجع ذلك إلى هيمنة الحكومات العربية على النشاط الاقتصادى. إذ أدى كبر حجم الحكومات، مقاسا بنسبة الإنفاق الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى، إلى تضاؤل إسهام القطاع الخاص فى الحياة الاقتصادية (شكل ٢-٣). وفضلا عن هذا، فقد أسفرت أوجه القصور التى يتسم بها الإطاران المؤسسى والقانونى عن افتقار للشفافية، وارتفاع فى تكلفة المعاملات الاقتصادية، وانخفاض فى القدرة التنافسية لقطاع الأعمال.

وبالإضافة إلى محدودية حجم القطاع الخاص وانخفاض قدرته التنافسية، يبدو أن القطاع الخاص لم يجد أية عناصر جاذبة فى عمليات الاندماج الإقليمى. فمن ناحية، يتصف مناخ الأعمال فى معظم الدول العربية بأنه غير محفز للاستثمار الخاص، مقارنة بالتكتلات الإقليمية الأخرى. ومن ناحية أخرى، تعد الأسواق المحلية أكثر ربحية، بالمقارنة بأسواق الدول المجاورة، وهو ما يعزى بدرجة كبيرة إلى الحماية الجمركية.[(٢٣)]

وخلافا للوضع السابق فى الدول العربية، يلاحظ أن القطاع الخاص قد لعب دورا مهما فى تحقيق الاندماج فى أوروبا وأمريكا.[(٢٤)] ففى حالة الاتحاد الأوروبى، لعبت الشركات الخاصة دورا مهما فى مساندة معاهدة روما. كما عملت مجموعة من الشركات متعددة الجنسية فى أوروبا على تنشيط عملية الاندماج، الأمر الذى أسفر عن ظهور

(٢١) Hoekman (1998).

(٢٢) Shafik (1994).

(٢٣) فضلا عن هذا، اظهرت دراسات عديدة أن الكثير من العوامل قد اسهم فى تفاقم بطء الاندماج الإقليمى العربى. احد هذه العوامل هو أزمة الديون التى تعرض لها عدد من الدول العربية خلال الثمانينيات نتيجة لانخفاض أسعار البترول. وقد اثرت هذه الأزمة - بوجه خاص - على مصر والأردن، وهما الدولتان اللتان كانتا تعتمدان بدرجة كبيرة على المعونات العربية وتحويلات العاملين (Owen 1999).

(٢٤) Mattli (2000).

السوق الأوروبية الموحدة. وقد تمثلت حجة الشركات الأوروبية بهذا الشأن فى أن الأسواق الأوروبية المتناثرة لا تتيح وفورات الحجم اللازمة لرفع قدراتها التنافسية.

وبالمثل، فى تجربة النافتا قامت الحكومات بإشراك القطاع الخاص فى عمليات التفاوض، وإن كانت تلك المشاركة قد تمت صياغتها وتنفيذها على نحو يتسم بالكفاءة والوضوح. فعندما قررت الحكومة إزالة قيود التعريفة والحصص الكمية، قامت الصناعات المختلفة بإعداد أوراق متضمنة وجهات نظرها، اشتملت على تحليل للجداول الزمنية الملائمة لعملية التحرير وتسلسل خطواتها. كما أعربت منظمات الأعمال الكبيرة فى دول النافتا عن مساندتها لتعميق الاندماج، وذلك من خلال المطالبة بتوسيع نطاق الاتفاقية لتشمل ضمانات متعددة، من بينها ما يتصل بتوافر الصرف الأجنبى، وعمليات المصادرة وتسوية النزاعات.[٢٥] ومن بين هذه المنظمات:

- الاتحاد القومى للمنتجين الصناعيين The National Association of Manufacturers
- الاتحاد القومى لأنشطة التجزئة The National Retail Federation
- المائدة المستديرة للأعمال The Business Roundtable
- المجلس الأمريكى للأعمال الدولية The US Council for International Business

وإجمالا، يمكن من التحليل السابق القول بأن الدول العربية لم تتوافر لها الدوافع الاقتصادية الكافية للسعى إلى تحقيق الاندماج الإقليمى. فانخفاض درجة الانفتاح وضعف درجة الاندماج بين معظم الدول العربية، والدور المحدود للقطاع الخاص أضعفت جميعها الحافز للاندماج. إلا أنه كما أشرنا سابقا لا تمثل الجوانب الاقتصادية وحدها القوى الدافعة للاندماج، فالعوامل السياسية لها أهميتها أيضا. ولهذا، يتناول القسم التالى تحليل الجانب السياسى للتعاون العربى الإقليمى.

الدوافع السياسية

يحاول هذا الجزء من الدراسة معرفة ما إذا كانت الدوافع السياسية عملت فى صالح الاندماج الاقتصادى العربى أم لا. وعلى وجه التحديد، يحاول هذا الجزء الإجابة عن التساؤل التالى: هل يعد غياب الدوافع السياسية أحد الأسباب التى حالت دون تحقيق الاندماج الاقتصادى بين الدول العربية؟

وفقا للأدبيات السياسية المهتمة بالاندماج الاقتصادى، فإن هناك ثلاثة شروط أساسية ينبغى أن تتوافر لكى يتحقق الاندماج:[٢٦] أولا، توافر الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق الاندماج؛ ثانيا، توافر القدرة لدى أولئك القادة على إنشاء أطر مؤسسية إقليمية كفؤة وقادرة على حل المشكلات التى قد تصاحب عملية الاندماج. وأخيرا، يتمثل الشرط الثالث فى قبول القادة – طواعية – قيام واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء بدور القائد الإقليمى. وفيما يلى تفصيل لما تقدم:

(٢٥) Lawrence (1997).
(٢٦) Haas (1968); Moravcisk (1991).

توافر الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق الاندماج: لكى تتوافر هذه الرغبة، ينبغى أن تكون المنافع المرتقبة من الاندماج بالنسبة للقيادة السياسية - والتى تتمثل فى الاحتفاظ بالقوة السياسية وبتحسن فرص إعادة الانتخاب - تزيد عن التكاليف المتوقعة نتيجة قيام هذا الاندماج. بتعبير آخر، من المتوقع أن يسعى القادة السياسيون إلى تشجيع وتنفيذ الاندماج إذا ما رأوا أنه سيعزز من شرعية وجودهم، ودون أن يكون ذلك مصحوبا بفقدان جانب كبير من أوضاعهم السيادية.

قدرة القادة السياسيين على إنشاء الأطر المؤسسية الإقليمية الكفؤة: يتحقق هذا الشرط حينما يتمكن القادة من إرساء القواعد والسياسات والمنظمات الإقليمية فوق الوطنية، والتى تضطلع بمسؤوليات صياغة السياسات ومتابعتها، علاوة على حل المنازعات. ويقع على عاتق تلك المؤسسات الإقليمية مسؤولية العمل على تحقيق الاندماج والحصول على مساندة الدول المختلفة من أجل وضع القواعد الإقليمية موضع التنفيذ.

قبول القادة السياسيين - طواعية - قيام واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء بدور القائد الإقليمى: تتجاوز تجارب الاندماج الإقليمى مجرد إزالة القيود المفروضة على التبادل التجارى أى الاندماج السطحى Shallow Integration لتشتمل على جهود لتطبيق قواعد وسياسات اقتصادية موحدة أى الاندماج العميق Deep Integration مثل تطبيق قواعد موحدة للمنشأ، وتوحيد السياسات التجارية وقوانين الاستثمار. وغالبا ما ينجم عن الاندماج العميق ظهور مشكلات فى مجال التنسيق، خاصة إذا ما تباينت مصالح ووجهات نظر الدول بشأن مسارات وخطط العمل. ومن أفضل الوسائل للتغلب على مثل هذه المشكلات هو الاتفاق طواعية على اختيار دولة واحدة أو أكثر لتلعب دور القيادة فى التكتل الإقليمى، على أن يكون معيار الاختيار هو أهمية الدولة أو الدول لاستمرار الاندماج. وتمثل هذه الدولة أو الدول القائدة نقطة الارتكاز فى مجال تنسيق القواعد واللوائح والسياسات. كما يكون من شأنها العمل على حل مجالات الاحتكاك والتوتر المرتبطة بقضايا توزيع منافع الاندماج من خلال تقديم بعض التعويضات المادية.

وتؤكد التجربة الواقعية هذا الإطار النظرى. فتجارب الاندماج الناجحة استوفت الشروط الثلاث السابقة. ولهذا، فمن المرجح أن يكون ضعف نتائج تجربة الاندماج العربى ناتجا عن الافتقار إلى هذه الشروط الثلاث، وهو ما نتناوله بالتفصيل فى السطور القادمة.

الإرادة السياسية

ينطوى قرار الاندماج فى حد ذاته على التضحية بدرجة ما من درجات الاستقلال السياسى. وعليه، لكى يصبح الاندماج مرغوبا سياسيا، ينبغى أن تكون المنافع المتوقعة

من الاندماج للقيادة السياسية أكبر من التكاليف المرتقبة. وتأخذ هذه المنافع صورة الاحتفاظ بالقوة السياسية، أو زيادة فرص إعادة الانتخاب. إلا أن الوضع فى المنطقة العربية يشير إلى أن منافع الاندماج كانت تقل كثيرا عن التكاليف من وجهة نظر القادة العرب. فبالنسبة لجانب المنافع، كما رأينا فى الجزء السابق، فإن المكاسب الاقتصادية المقترنة بالاندماج من المتوقع أن تكون محدودة، الأمر الذى يفسر جزئيا عدم حماس القادة للدخول فى اتفاقات للاندماج. ويختلف هذا عن الوضع السائد فى كل من الاتحاد الأوروبى والنافتا، حيث توقع القادة مكاسب اقتصادية ملموسة من الاندماج. فعلى سبيل المثال، وقعت الدول الأوروبية على قانون أوروبا الموحدة كرد فعل لبطء النمو الاقتصادى فى أوروبا فى بداية الثمانينيات. وبالمثل، اتجهت كندا والمكسيك إلى الولايات المتحدة حينما كانت الدولتان تعانيان مصاعب اقتصادية.(٢٧) والأمر الأكثر أهمية – كما يشير إليه إسكريبانو – أنه نظرا لأن قادة معظم الدول العربية لم يحتلوا مواقعهم عن طريق الانتخابات الحرة، فهم لا يرون فى المكاسب الاقتصادية للاندماج وسيلة مهمة لبقائهم فى مواقعهم، حيث لديهم وسائل أخرى تحقق البقاء فى الحكم.(٢٨)

وفيما يتعلق بالتكاليف المتوقعة، يعد التخوف من فقدان السيادة بمثابة العقبة الأساسية فى سبيل الاندماج. فوفقا لما يشير إليه هدسون وصايغ أدى حرص النخبة الحاكمة فى العالم العربى على الحفاظ على أوضاعها المؤثرة فى دولها – كل على حدة – إلى عدم مساندة مشروعات الاندماج.(٢٩) وواقع الأمر، ينبع هذا التراخى فى دفع جهود الاندماج من اعتقاد القادة السياسيين أنه لكى تتحقق الفاعلية للاندماج الاقتصادى، ينبغى أن يكون هذا الاندماج مصحوبا – إن آجلا أو عاجلا – باندماج سياسى. وبالنسبة للنخبة الحاكمة، قد ينطوى هذا الأمر – ضمنا– على فقدان أوضاعها المميزة كطبقة حاكمة.(٣٠)

وثمة تفسير مهم آخر لارتفاع تكاليف الاندماج وهو أن الاندماج غالبا ما يؤدى فى الأجلين القصير والمتوسط إلى بعض التكاليف الانتقالية المرتبطة بعملية التكيف مع الوضع الجديد، والتى قد تسفر بدورها عن ضغوط اجتماعية قد تكون باهظة التكلفة من وجهة النظر السياسية. ومن أمثلة تكاليف التكيف: انخفاض الإيرادات الجمركية، واتساع فجوة ميزان المدفوعات، والإضرار بصناعات إحلال الواردات، وارتفاع معدلات البطالة. وعلى الرغم من أن المنافع فى الأجل الطويل قد تفوق التكاليف قصيرة ومتوسطة الأجل، إلا أن الساسة عادة ما ينظرون إلى الأجل الطويل باعتباره أطول كثيرا مما يودون تقبله. ويصدق هذا الوضع على كافة التجارب الإقليمية، ولكنه أكثر وضوحا فى العالم العربى نتيجة

---

(٢٧) Mattli (2000).

(٢٨) Escribano (2000).

(٢٩) Hudson (1999); Sayigh (1999).

(٣٠) علاوة على هذا، اشار (Sirageldin 1998) و(Escribano 2000) إلى اسباب سياسية اخرى ادت إلى إحجام الحكومات العربية عن السعى لتحقيق الاندماج، من بينها: الاضطرابات الداخلية، والانقسام السياسى وفقدان الثقة المتبادلة.

جدول ٢-٤: مؤشرات مختارة للمنطقة العربية والتكتلات الإقليمية الأخرى (٪)

المؤشر	المنطقة	المتوسط (١٩٩٠-١٩٩٩)
الصادرات الصناعية التحويلية/إجمالى الصادرات (٪)	الدول العربية	٢٤
	الاتحاد الأوروبى EU	٨٢
	النافتا NAFTA	٧٥
	ميركوسور MERCOSUR	٣١
	الآسيان ASEAN	٦٦
الإيرادات الجمركية/إجمالى الإيرادات الضريبية (٪)	الدول العربية	٣٠
	الاتحاد الأوروبى EU	غير متاح
	النافتا NAFTA	٢
	ميركوسور MERCOSUR	٦
	الآسيان ASEAN	١٥
البطالة/إجمالى قوة العمل (٪)	الدول العربية	٢٢
	الاتحاد الأوروبى EU	غير متاح
	النافتا NAFTA	٦
	ميركوسور MERCOSUR	٨
	الآسيان ASEAN	٤

المصدر: World Bank, *World Development Indicators*, 2001 (CD-ROM).

لارتفاع تكلفة التكيف اللازمة لتحقيق المنافع المنشودة من الاندماج. كذلك هناك عامل آخر يفاقم حدة المشكلات التى يواجهها القادة السياسيون فى الدول العربية ألا وهو غياب الآليات اللازمة لتعويض الفئات التى تضار من الاندماج.

ويوضح الجدول (٢-٤) بعض التكاليف المصاحبة للاندماج فى المنطقة العربية مقارنة ببعض التكتلات الإقليمية الأخرى. ويكشف هذا الجدول عن ارتفاع الوزن النسبى للفئات التى يرجح معارضتها لجهود الاندماج فى العالم العربى. ويبدو أن هذه الفئات لديها من القوة ما يمكنها من عرقلة جهود الانفتاح الإقليمى. وتشتمل هذه الفئات على: المستثمرين فى صناعات إحلال الواردات (ويقاس بمدى انخفاض حصة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالى الصادرات)؛ والبيروقراطيين المسؤولين عن استدامة الموازنة العامة (مقاسة بنسبة الإيرادات الجمركية إلى إجمالى الإيرادات الضريبية)؛ والعاملين فى الحكومة والقطاع العام (مقاسة بمعدل البطالة).

الإطار المؤسسى الإقليمى

يشير الإطار المؤسسى الإقليمى إلى مجموعة القواعد والسياسات والمنظمات الإقليمية والتى تعلو القوانين القومية، وتطبق بصورة مباشرة على الدول الأعضاء فى التكتل الإقليمى. وتتمثل المسؤولية الرئيسية لها جميعا فى متابعة وضمان تطبيق الالتزامات

المدرجة ضمن نطاق الاندماج، وذلك بهدف رفع درجة الالتزام بقواعد الاندماج. وفيما يلى استعراض لمدى توافر هذا الإطار المؤسسى بالمنطقة العربية.

المؤسسات الإقليمية لمتابعة وضمان تنفيذ القواعد والقوانين

على الرغم من وجود العديد من المنظمات العربية الإقليمية (مثل مجلس الوحدة الاقتصادية، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، ومنظمة الدول العربية المنتجة للبترول ومنظمة العمل العربية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى)، فإن الإقليم يفتقر إلى المؤسسات الفعالة التى يمكنها التصدى لمهام صياغة وتنفيذ ومتابعة القواعد والقوانين والسياسات اللازمة لتحقيق الاندماج الإقليمى. وإذا نظرنا إلى تجربة الاتحاد الأوروبى نجد أن الدول الأعضاء نجحت فى إنشاء مؤسسات فوق وطنية، مثل اللجنة الأوروبية، والمجلس الأوروبى (السلطة التنفيذية بالاتحاد) والبرلمان الأوروبى (السلطة التشريعية) ومحكمة العدل الأوروبية (السلطة القضائية). وقد لعبت هذه المؤسسات دورا رئيسيا فى نجاح الاتحاد الأوروبى.[٣١]

وتتمثل المشكلة فى المنطقة العربية فى أنه على الرغم من وجود عدد كبير من المنظمات، إلا أن أدوارها محدودة وقدراتها ضعيفة ومن ثم فنتائج أعمالها غير ملموسة. وعلى الرغم من أن هذا الجانب من جوانب القصور ليس هو العائق الحقيقى فى سبيل الاندماج، حيث يأتى فى المقام الأول غياب الدوافع الاقتصادية والسياسية، إلا أن الافتقار إلى إطار مؤسسى فعال من شأنه أن يعوق محاولات الإسراع بعملية الاندماج فى المستقبل.

فعلى الرغم من أن جامعة الدول العربية قد تأسست منذ سنوات طويلة مضت، إلا أن جهود الجامعة فى سبيل دفع الاندماج الاقتصادى قدما لم تتسم بالفاعلية.[٣٢] فالجامعة العربية ليست سلطة فوق وطنية، وهو الوضع الذى تتمتع به اللجنة الأوروبية. كما أن الجامعة تفتقر إلى السلطة القانونية والسياسية التى تمكنها من أن تتجاوز الصفة السيادية للدول الأعضاء. بل الواقع هو أن مقدمة اتفاقية الجامعة تؤكد على سيادة واستقلال الدول الأعضاء. وفضلا عن هذا، فجامعة الدول العربية هى منظمة صغيرة نسبيا تضم نحو ألف موظف، مقابل ٢٠ ألفا يعملون بمقر الاتحاد الأوروبى فى بروكسل فحسب. كما تفتقر الجامعة إلى المؤسسات والآليات المطلوبة لصنع السياسات الجماعية، وتلك الضرورية لحل النزاعات على المستوى الإقليمى.

آليات التعويض لحماية الأطراف المتضررة

لا توفر كل من اتفاقية عام ١٩٨١ بشأن تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، أو اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الموقعة عام ١٩٩٧، آليات فعالة للتعويض فيما بين الدول العربية. وهو ما يفسر جزئيا أسباب إحجام عدد من الدول العربية عن تحرير

(٣١) هوكمان وميسرلين، الفصل السادس من هذا الكتاب.
(٣٢) Hudson (1999).

التجارة الخارجية. ويوضح استعراض تجارب بعض التكتلات الإقليمية الأخرى مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية وتحالف الأنديان Andean Pact أنها انهارت نتيجة للخلافات التى وقعت بشأن كيفية اقتسام منافع وتكاليف الاندماج. وبالإضافة إلى هذا، كان غياب الآليات التى تعالج توزيع مكاسب الاندماج داخل كل دولة على حدة سببا فى إعاقة الجهود الهادفة إلى تحقيق الاندماج العربى.

أما فى الاتحاد الأوروبى، فإن توافر الآليات اللازمة لتعويض المتضررين كان يمثل أحد عناصر النجاح المهمة. وثمة نوعان من الآليات تم استخدامهما لهذا الغرض.(٣٣) استهدف النوع الأول تعويض المتضررين داخل الدول. وأحد الأمثلة فى هذا الشأن هو السياسة الزراعية المشتركة التى استخدمت لتقديم التعويضات للقطاع الزراعى، حيث كان من المتوقع أن يتعرض هذا القطاع لخسائر نتيجة للاندماج. وقد ساهمت ألمانيا، وبريطانيا، وهولندا فى تقديم التعويضات وفقا لهذه السياسة، بينما كانت فرنسا، وإيطاليا، وأيرلندا هى الدول الرئيسية المستفيدة من التعويضات. أما النوعية الثانية من الآليات فقد استخدمت لتعويض الدول أو الأقاليم المتضررة من الاندماج. ومن أمثلة المؤسسات التى أنشئت لهذا الغرض: بنك الاستثمار الأوروبى، والصندوق الاجتماعى الأوروبى، واللذان استهدفا مساعدة أقل الأقاليم نموا، بالإضافة إلى مساعدة المناطق التى تتعرض صناعاتها للتدهور وترتفع بها معدلات البطالة. ومن أهم الدول التى استفادت من هذه الآليات هى البرتغال، وإسبانيا، واليونان، وأيرلندا.

أما فى النافتا، فلم توجد آليات لتقديم تعويضات مالية للمكسيك وإنما بدلا من ذلك، منحت المكسيك فترة أطول للتكيف من خلال تحديد برنامج مرحلى لتحرير التجارة. فعلى سبيل المثال، التزمت الولايات المتحدة بإلغاء التعريفة الجمركية على كثير من المنتجات بصورة فورية، بينما منحت المكسيك الحق فى إلغاء مثل هذه القيود على مدى خمس سنوات.

القيادة الإقليمية

وفقا لهدسون يفتقر العالم العربى إلى وجود إجماع حول من يتولى دور الزعامة فى الإقليم العربى.(٣٤) وقد لعب هذا العامل دورا لا يمكن إغفاله فى عدم نجاح تجارب منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والآسيان، وتحالف الأنديان. وقد قامت مصر بهذا الدور بصورة جزئية خلال الخمسينيات والستينيات، إلا أن دورها تراجع فى أعقاب توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل فى نهاية السبعينيات.

ومنذ ذلك الحين، بدا لبعض الدول العربية مثل العراق وسوريا والسعودية أن بمقدورها الاضطلاع بالدور القائد فى المنطقة. فمن ناحية، كان العراق يصبو إلى القيام

(٣٣) Shafik (1994).
(٣٤) Hudson (1999).

بدور محورى فى المنطقة، إلا أنه فقد هذا الوضع فى أعقاب الهزيمة فى حرب الخليج. ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من أن سوريا تتمتع بصفة القوة القائدة فى منطقة غرب الهلال الخصيب، إلا أن انخفاض مستوى التنمية بها يحول دون قيامها بدور القائد الإقليمى. وأخيرا، تتمتع السعودية بوضع خاص فيما بين دول الخليج، ولكن هذا الوضع لا يمتد إلى المنطقة العربية ككل.

وبالمقارنة بهذا الوضع، يتبين أن وجود دولة قائدة كان من أسباب النجاح فى كل من تجربتى الاتحاد الأوروبى والنافتا، وكانت الدول التى لعبت هذا الدور فى الاتحاد الأوروبى هى ألمانيا وفرنسا، وفى النافتا هى الولايات المتحدة.[٣٥] وقد كان للدول القائدة أوضاع محورية فى مجالات تنسيق القواعد واللوائح والسياسات.

وواقع الأمر، أن انتهاج سياسة الدول القائدة ينطوى على قدر أقل من التكاليف الاقتصادية والسياسية. فعلى سبيل المثال، كان اتباع دول الاتحاد الأوروبى معايير السلامة الألمانية أقل تكلفة من اتباع المعايير الهولندية. كما كانت ألمانيا هى الدولة التى بادرت بالسعى لإنشاء النظام النقدى الأوروبى. وقد كانت هذه المبادرة، بالإضافة إلى المطالبة بعقد مؤتمر للحكومات يستهدف إيجاد اتحاد سياسى بالتوازى مع النظام النقدى الأوروبى المقترح، هما أول أدوار القيادة الألمانية فى تاريخ الاتحاد الأوروبى. يضاف إلى هذا أن وجود دولة قائدة بالإقليم ساعد على التخفيف من حدة التوتر الذى يرتبط بمسألة توزيع المكاسب، كما كان له تأثيره الواضح فى تيسير مسار عملية الاندماج. وإلى حد كبير، تعتبر ألمانيا هى المساهم الرئيسى فى صندوق التنمية والصندوق الاجتماعى الأوروبيين.

وفى ضوء التحليل السابق يمكن القول بأن غياب الدوافع السياسية يعد مسؤولا جزئيا عن بقاء الاتفاقات الاقتصادية التفضيلية العربية فى طى التمنى، أو فى نطاق «التعاون الإقليمى الافتراضى» فحسب. فهناك، على وجه التحديد، ثلاثة أسباب سياسية تكمن وراء محدودية ما تحقق من نتائج ملموسة فى الماضى وهى: ضعف الرغبة لدى القيادات السياسية فى تحقيق الاندماج، وقصور الأطر المؤسسية الإقليمية المعنية بتنفيذ الاندماج، وكذلك غياب آليات تعويض الأطراف المتضررة، وأخيرا الافتقار إلى اتفاق عربى بشأن قيام دولة أو أكثر بدور الزعامة الإقليمى.

نظرة إلى المستقبل

بينما يكتسب الاندماج الإقليمى قوة دفع كبيرة فى كافة أرجاء العالم، نجد أن الاندماج الإقليمى العربى مازال محدودا، ويقل كثيرا عما حققته التكتلات الإقليمية الأخرى. ويثير هذا الوضع تساؤلات حول مستقبل المنطقة العربية، كما يدفع إلى البحث عن الأسباب التى تفسر ضعف سجل الاندماج الاقتصادى العربى فى الماضى.

(٣٥) Mattli (2000).

فمازال العالم العربى أقل الأقاليم اندماجا سواء نظرنا إلى تطور التجارة البينية أو تدفقات عناصر الإنتاج بين مختلف الدول العربية. ويعد غياب الدوافع السياسية والاقتصادية للاندماج مسؤولا عن بطء عملية الاندماج حتى الوقت الحاضر. وعلى وجه التحديد، هناك ستة عوامل اقتصادية وسياسية تساعد على تفسير تباطؤ وضعف مسيرة الاندماج الاقتصادى العربى حتى وقتنا الحاضر، وهذه تشمل:

- انخفاض درجة الاندماج بين الدول العربية
- انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادى
- ضعف دور القطاع الخاص
- غياب الرغبة لدى القيادات السياسية فى الاندماج
- عدم توافر الأطر المؤسسية الإقليمية اللازمة لتحقيق الاندماج وبصفة خاصة، آليات تعويض الفئات المتضررة
- وأخيرا، عدم الاتفاق على دولة أو أكثر للقيام بدور القائد الإقليمى.

ولكن، بالرغم مما سبق، فإن النظر إلى المستقبل يبشر بوضع أكثر تفاؤلا. وتستند وجهة النظر هذه إلى الظروف الاقتصادية المواتية داخليا وخارجيا، كما تستند إلى بعض التغيرات السياسية الإيجابية فى الوقت الراهن.

فعلى الجبهة الاقتصادية، شهد العقد الماضى قدرا يعتد به من الإصلاحات فى بعض الدول العربية وعلى رأسها مصر، والأردن، والمغرب، وتونس، ولبنان. وقد اشتملت عمليات الإصلاح على التقدم بصورة واضحة فى مجال تحرير التجارة من خلال جهود على مستوى الدول منفردة، علاوة على الجهود الإقليمية وتلك متعددة الأطراف. وفى الوقت الحالى، هناك إحدى عشرة دولة عربية لها عضوية كاملة فى منظمة التجارة العالمية، من بينها ست دول موقعة على اتفاقات مشاركة. وتتمثل فائدة هذه الاتفاقات فيما تمثله من آليات للالتزام والتنسيق بين القوانين والمعايير المحلية من ناحية، ونظيراتها المطبقة على المستوى الدولى من ناحية أخرى. وبصورة أكثر تحديدا، فإن اتفاقات المشاركة بين الاتحاد الأوروبى وبعض الدول العربية من المتوقع أن تسفر عن تقوية الدوافع لتحقيق الاندماج الإقليمى فيما بين الدول العربية بغية تمكينها من الاستفادة من تراكم قواعد المنشأ فضلا عن التغلب على ظاهرة «المركز والأطراف» "Hub and Spoke".

كما اشتملت عمليات الإصلاح على أدوار جديدة للحكومات والقطاع الخاص، على حد سواء، وهى أدوار من المتوقع أن تكون لها آثار إيجابية متعددة. فعلى سبيل المثال، إن انحسار الدور الإنتاجى للحكومات سيتيح لها القيام بأدوارها الأساسية على نحو أفضل، وهى الأدوار التى تتمثل فى تحسين مناخ الأعمال، وتوفير البنية الأساسية المادية وغير المادية. وقد أبرزت العديد من الدراسات أهمية هذه الأدوار كشروط أساسية للإسراع بخطى الاندماج الإقليمى. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يساهم تزايد مشاركة القطاع

الخاص فى الأنشطة الاقتصادية فى توسيع نطاق التعاون الإقليمى. فزيادة مشاركة القطاع الخاص ستؤدى إلى ارتفاع مستويات الإنتاجية وزيادة الصادرات غير التقليدية. وأخيرا، فإن إمكانية مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية الإقليمية قد تخلق الدوافع لإيجاد ترتيبات إقليمية، وخاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن الافتقار الحالى للبنية الأساسية يعد إحدى العقبات القائمة فى سبيل التعاون الإقليمى.

كذلك، فإن طبيعة البرنامج التنفيذى لاتفاقية التجارة الحرة العربية الموقعة عام ١٩٩٧ تزيد احتمالات نجاح التعاون الإقليمى فى المستقبل. فلأول مرة تلتزم الدول العربية بتخفيض معدلات التعريفة الجمركية بمتوسط سنوى قدره ١٠٪ على مدى عشر سنوات. وعلى الرغم من أن البرنامج يسمح للدول العربية بإعداد قوائم بالمنتجات الزراعية والصناعية التى تتصف بحساسية معينة وتلزم حمايتها خلال فترة انتقالية، فإن هذا السماح ستنقضى فترته بحلول عام ٢٠٠٨. كما ينص البرنامج على إلغاء القيود غير الجمركية، وأيضا على تبادل المعلومات التجارية. وبالإضافة إلى هذا، تضمن البرنامج مقترحات بخطوط إرشادية لتسوية النزاعات، وتعريف قواعد المنشأ، والمعاملة التفضيلية لأقل الدول تقدما.[٣٦]

ومن وجهة النظر السياسية، ثمة تنام فى تفهم بعض الدوائر السياسية العربية للحقيقة المتمثلة فى عدم قدرة أى من الدول على الانعزال عن موجة العولمة الراهنة. كما أن هناك اقتناعا متزايدا حول أفضلية منهج التعاون الإقليمى بالمقارنة بانتهاج الدول لأسلوب التواجد المنفرد فى الأسواق العالمية. ويبدو هذا جليا فى المبادرات المختلفة لتحرير التجارة من خلال جهود إقليمية ومتعددة الأطراف. كما تزايد الاقتناع لدى بعض الفئات فى الكثير من الدول العربية من بينها المثقفون والأحزاب السياسية بأن الصيغ الإقليمية للتعاون تحمل فى طياتها، بالإضافة إلى الوزن الاقتصادى، ثقلا سياسيا من شأنه أن يؤدى إلى تدعيم القدرة التفاوضية الجماعية على المستوى الإقليمى. ويبدو أن ارتفاع المستوى التعليمى لدى الجيل الجديد فى العديد من الدول العربية قد مارس هو الآخر تأثيرا إيجابيا على الاتجاهات السائدة والرأى العام.

وفضلا عما سبق، فقد أسفرت التغيرات الحديثة فى بعض الدول العربية عن توقعات إيجابية بشأن الإسراع بعمليات الإصلاح السياسى. ففى المغرب، تم انتخاب حكومة جديدة بأسلوب ديمقراطى، وجاء تولى عبد الرحمن اليوسفى زعيم المعارضة فى المغرب رئاسة الوزراء ليوفر دليلا على تزايد مساحة الحرية السياسية. وتزامن هذا مع اعتلاء الملك محمد السادس العرش. وفى الأردن وسوريا يعكس تولى الملك عبد الله والرئيس بشار الأسد القيادة السياسية قدرا من الليبرالية. وفى مصر، تعد انتخابات مجلس الشعب التى أجريت عام ٢٠٠٠ بمثابة علامة على الطريق صوب نظام أكثر ديمقراطية. يضاف إلى هذا، أن تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلى فى بعض الدول مثل مصر، والمغرب،

(٣٦) Zarrouk (1998).

وتونس، والأردن، ولبنان قد ساعد على التقليل من أهمية جماعات الضغط المعارضة للاندماج. هذه التطورات جميعا أسهمت فى خلق بيئة سياسية مواتية للاندماج الإقليمى.

وعلى الرغم من أن الأطر الاقتصادية والسياسية الراهنة للاندماج الإقليمى تنبئ بزيادة احتمالات نجاح الاندماج العربى فى المستقبل، فإنه يظل هناك الكثير مما ينبغى عمله لكى تصبح هذه الاحتمالات واقعا فعليا. فبدون التصدى للعقبات والتحديات القائمة، سيظل الاندماج العربى مجرد أمل، لا حقيقة واقعة. وأهم التحديات الماثلة أمام الاندماج العربى فى المستقبل هى جهود الإصلاح على المستوى المحلى، وتوافر الرغبة السياسية لتحقيق الاندماج.

وواقع الأمر، أن نتائج التحليل السابق تشير إلى أن الدول العربية ينبغى أن تعمل على مسارين متوازيين: مسار محلى، ومسار إقليمى. فعلى المستوى المحلى، يتعين أن تكرس الجهود لتحرير السياسات الاقتصادية، والإسراع بعمليات الإصلاح الهيكلى، وإزالة القيود الحكومية، وبصفة خاصة تلك القيود التى تؤثر سلبا على الاستثمارات الخاصة. فعمليات الإصلاح لن تؤدى فقط إلى إيجاد الدوافع الاقتصادية للاندماج، بل سوف تساعد على خلق الدوافع السياسية لدى القادة العرب. إذ سيترتب على الإصلاح الاقتصادى إمكان تحقيق مكاسب اقتصادية من عمليات الاندماج، الأمر الذى يولد بدوره آثارا إيجابية على القيادات السياسية. وبينما تمثل عمليات الإصلاح المحلى أهمية بالغة لزيادة التفاعل الاقتصادى على المستوى الإقليمى العربى، فهناك أيضا عدد من الترتيبات الإقليمية التى تنطوى على قدر مماثل من الأهمية للاندماج. وتتضمن هذه الترتيبات إرساء الآليات اللازمة لتعويض الأطراف المتضررة، وتقوية الإطار المؤسسى الإقليمى، والتوجه نحو تحقيق المزيد من العمق لاتفاقية التجارة الحرة العربية. وأخيرا، فمن الأهمية بمكان توجيه الانتباه إلى حقيقة مؤداها أنه فى ظل غياب الدعم السياسى سيظل الاندماج العربى ساكنا فى حيز الافتراض، لا الواقع.

والخلاصة، أن التعاون الإقليمى صار أحد القواعد الأساسية التى تحكم اللعبة الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمى. ومن ثم، فإن منهج الاندماج الإقليمى أصبح اختيارا حتميا للدول العربية. وعلى الرغم من أن الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة تتيح إمكانات أفضل للنجاح فى المستقبل، إلا أن هناك جهودا أساسية ينبغى بذلها لضمان مستقبل أفضل. وأخيرا، يجدر التأكيد على أن الاندماج ليس حدثا منعزلا بذاته، بل إنه عملية طويلة الأجل تستلزم عملا فوريا ومستمرا.

المراجع

Al-Atrash, H., Tarik Yousef (2000), "Intra-Arab Trade: Is it Too Little?" IMF Working Paper no.10.

Al-Monzery, S. (1995). "The Lost Opportunities in Economic Integration and Arab Development Path," Cairo, Egypt (in Arabic).

Alonso-Gamo, P. Annalisa Fedelino, Sebastian Paris Horvitz (1997), "Globalization and Growth Prospects in Arab Countries," *IMF Working Paper* No.125.

Arab Organization for Investment Guarantees, "Investment Climate in Arab Countries," Several Issues.

Arab League, *The Arab Economic Consolidated Report,* several issues.

De Melo, Jaime, Arvind Panagaryia, (1993). "*Introduction*" in De Melo, Jaime and Arvind Panagaryia (eds), *New Dimensions in Regional Integration,* Cambridge University Press, pp 3-20.

Dervis, K, Peter Bocock and Julia Devlin (1998), "Intra-regional Trade Among Arab Countries: Building a Competitive Economic Neighborhood," a paper presented at the Middle East Institute 52nd Annual Conference, Panel on "Arab Economy Market," Washington DC, 17 October 1998.

Devlin, J. and J. Page (1999), Testing the Waters: *Arab Integration, Competitiveness, and the Euro-Med Agreements,* Washington, World Bank.

El Erian, Mohamed, Stanley Fischer, (1996), "Is MENA a Region? The Scope for Regional Integration," *IMF Working Paper* No. 30.

El Naggar, Said (1997). "Foreign and Intra-trade Policies of the Arab Countries: The Basic Issues" in El-Naggar, S. (ed.), *Foreign and Intra-trade Policies of the Arab Countries,* Washington: International Monetary Fund.

Escribano, Gonzalo (2000), "Euro-Mediterranean Versus Arab Integration: Are they Compatible," paper presented at the International Conference on Arab Development Challenges of the New Millennium held in Rabat, 26-28 June 2000.

Galal, Ahmed and Bernard Hoekman, (1997). "Egypt and the Partnership Agreement with the EU: The Road to Maximum Benefits" in Galal, Ahmed and Bernard Hoekman (eds), *Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements,* United Kingdom: Center for Economic Policy Research and The Egyptian Center for Economic Studies, pp 282-306.

Haas, Ernst, (1968). *The Uniting of Europe,* Stanford University Press.

Havrylyshyn and Peter Kunzel (1997), "Intra-Industry Trade of Arab Countries: An Indicator of Potential Competitiveness," *IMF Working Paper* No.125.

Hoekman, Bernard (1995), "The World Trade Organization, the European Union, and the Arab World," *World Bank Working Paper* No.1513.

Hoekman, Bernard et al. (1998). "Economic Incentives and Effects" in Galal, Ahmed and Robert Z. Lawerence (eds), *Building Bridges: An Egypt-US Free Trade Agreement,* Brookings Institution Press, pp 79-110.

Hoekman, Bernard and Patrick Messerlin (Forthcoming), *"Arab Integration: Lessons from the European Community Experience,"* Working Paper, the Egyptian Center for Economic Studies.

Hudson, Michael (1999). *"Introduction: Arab Integration: An Overview"* in Hudson Michael ed, The Middle East Dilemma, Center For Contemporary Arab Studies Georgetown University.

International Monetary Fund (IMF). "Direction of Trade Statistics Yearbook," several Issues

Konan, Denise, Keith Maskus (1997). "A Computable General Equilibrium Analysis of Egyptian Trade Liberalization Scenarios," in Galal, Ahmed and Bernard Hoekman *(eds), Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of* the *Euro-Med Agreements*, United Kingdom: Center for Economic Policy Research and The Egyptian Center for Economic Studies, pp 156-177.

Lawerence, Robert (1997). "Preferential Trading Arrangements: TheTraditional and the New," in Galal, Ahmed and Bernard Hoekman, (eds), *Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements*, United Kingdom: Center for Economic Policy Research and The Egyptian Center for Economic Studies, pp 13-34.

Mattli, Walter (2000). "A Comparative Analysis for Regional Integration: What lessons for the Arab Region?

Mattli, Walter (1999). *The Logic of Regional Integration,* Cambridge University Press.

Meade, *J.E. (1956). The Theory of Customs Union, Amsterdam*: North Holland.

Moravcisk, Andrew (1991). "Negotiating the Single European Act," International Organization, 45:1.

Noble, Paul (1999). "The Prospects for Arab Cooperation," in Hudson Michael ed, *The Middle East Dilemma,* Center For Contemporary Arab Studies, Georgetown University.

Owen, Roger (1999). "Inter-Arab Economic Relations During the Twentieth Century: World Market Vs. Regional Market," in Hudson, Michael ed, The *Middle East Dilemma*, Center For Contemporary Arab Studies, Georgetown University.

Said, Edward (1996). "Arab Powerlessness," Al-Ahram Weekly (Cairo). April 25.

Sayigh, Yusif (1999). "Arab Economic Integration: The poor Harvest of the 1980's," in Hudson, Michael ed, *The Middle East Dilemma,* Center For Contemporary Arab Studies Georgetown University.

Shafik, Nemat (1994), "Learning From Doers: Lessons on Regional Integration for the Middle East," a paper prepared for a conference on Economic Cooperation in the Middle East: Prospects and Challenges, held at Cairo University, 14-16 May 1994.

Sirageldin, Ismail (1998). "Globalization, Regionalism and Recent Trade Agreements: Impact on Arab Economies." *Journal of Development and Economic Policies*, vol. 1, no. 1.

Viner, J. (1950). "The Customs Union Issue," New York: Carnegie Endowment for International Peace.

World Bank (2001), "World Development Indicators," CD-ROM.

World Bank (2001a), "Global Development Finance," CD-ROM.

Yeats, A. and Ng. Francis (2000). "Beyond the Year 2000: Implications of the Middle East Recent Trade Performance" in "Hoekman, B. and Jameel Zarrouk, (eds), *Catching Up with the Competition: Trade Opportunities and Challenges for Arab Countries*, The University of Michigan Press, pp 9-44.

Zarrouk, Jameel (1997). "Intra-Arab Trade: Determinants and Prospects for Expansion," in El-Naggar, S. (ed.), *Foreign and Intra trade Policies of the Arab Countries*, Washington: International Monetary Fund.

___(1998), "Arab Free Trade Area: Potentialities and Effects," paper prepared for MDF, Morocco.

___(2000). "The Greater Arab Free Trade Area" in Hoekman, Bernard, Jameel Zarrouk (eds), Catching *Up With the Competition*, The University of Michigan Press, 285-303.

الفصل الثالث

لغز الصادرات فى مصر

أحمد جلال
سميحة فوزى

تؤكد القراءة المتأنية للخطاب السياسى فى مصر والمتابعة المستمرة لجهود الحكومة أن قضية الارتقاء بالتصدير تحتل مكانة بارزة فى برنامج الإصلاح الاقتصادى. وليس أدل على ذلك من الاستخدام المتكرر للتعبير «إن التصدير قضية حياة أو موت بالنسبة للاقتصاد المصرى»، فضلا عما اتخذته الحكومة من إصلاحات وإجراءات طوال السنوات العشر الماضية للحد من التحيز ضد التصدير والتى من أهمها: التحرير النسبى للتجارة، تبنى نظامى السماح المؤقت والاسترداد الجمركى، ومحاولة تبسيط الإجراءات الجمركية. وعلى الرغم مما تقدم، فإن الأداء التصديرى لم يرق إلى المستوى المنشود. فبمراجعة كل من معدلات النمو والتركيب السلعى والتوزيع الجغرافى للصادرات، يتضح أنها لم تحقق حصيلة كافية من النقد الأجنبى لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. وهذا هو اللغز الذى يحاول هذا الفصل أن يطرح حلا له. وبشكل أكثر تحديدا، تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما أسباب ضعف الأداء التصديرى؟ أيرجع هذا الضعف إلى عدم التركيز على إصلاح المتغيرات الأكثر تأثيرا على الصادرات؟ أم إلى عدم كفاية جهود الإصلاح؟ أم إلى مزيج من الاثنين؟

قبل أن نحاول الإجابة عن الأسئلة السابقة، من الضرورى الإشارة إلى أن أهمية هذه الدراسة لا تكمن فى تحديد الأسباب أو المتغيرات التى تحول دون تنمية الصادرات فى مصر، حيث إن هناك اتفاقا بين العديد من الدراسات السابقة على أن هذه المتغيرات تشمل المغالاة فى سعر الصرف، ارتفاع مستويات الحماية الجمركية، التكاليف العالية

---

* نشر هذا الفصل عام ٢٠٠٢ ضمن سلسلة «آراء فى السياسة الاقتصادية» الصادرة عن المركز المصرى للدراسات الاقتصادية. ويتقدم الكاتبان بالشكر لأمل رفعت وندى مسعود ونهى شريف على مساعدتهن البحثية.

لخدمات النقل والاتصالات، بالإضافة إلى بطء وارتفاع تكلفة الإجراءات الجمركية والضريبية؛ وإنما تكمن أهميتها فى أنها تقدم تقديرا كميا لمدى التحيز ضد التصدير ومصادره، وذلك بهدف طرح مجموعة من المقترحات الكفيلة بتحقيق طفرة تصديرية. ويستند التحليل إلى فرضية أساسية مفادها أن المنتجين يفضلون التعامل فى السوق المحلية بدلا من التصدير، نظرا إلى أن الهيكل الحالى للتكاليف والأسعار يجعل البيع فى السوق المحلية أكثر ربحية للمنتجين مقارنة بالتصدير. وبناء على ما تقدم، فإن أى إجراء يستهدف زيادة الصادرات يجب أن يعالج بشكل ملموس الفارق الواضح بين ربحية المصدرين من ناحية والمنتجين للسوق المحلية من ناحية أخرى. وهو ما يعنى أن الإجراءات التى تؤثر بشكل محدود على الربحية لن تُحدث فارقا ملموسا فى الصادرات.

وانطلاقا مما سبق، يبدأ هذا الفصل باستعراض الأداء التصديرى خلال العقد الماضى؛ ثم يحاول تفسير هذا الأداء من خلال مقارنة عائد الربحية لاثنين من المنتجين، أحدهما يصدر إنتاجه بالكامل للخارج، والآخر يبيع إنتاجه بالكامل فى السوق المحلية. كذلك، تقدم الدراسة مقارنة بين أثر نظام الحوافز فى مصر ومجموعة من الدول النامية على ربحية المصدر فى كل منهما. وأخيرا، تقوم الدراسة بتقدير أثر إصلاح المتغيرات المؤثرة على الصادرات على ربحية المصدرين المصريين، وذلك بهدف تحديد أولويات الإصلاح.

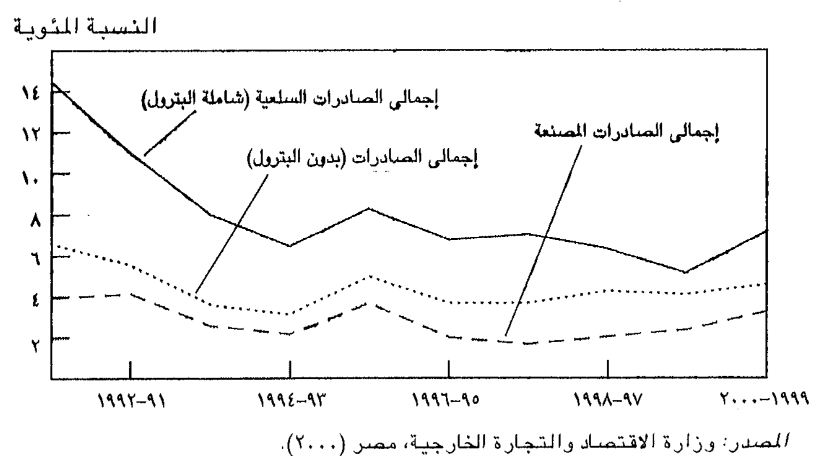
الأداء التصديرى

تكشف متابعة تطور الصادرات خلال التسعينيات عن بعض المؤشرات الإيجابية والأخرى السلبية. بالنسبة للجوانب الإيجابية، يلاحظ أن هذا العقد قد شهد زيادة فى قيمة الصادرات من ٤,٢ مليار دولار فى٩٠/١٩٩١ إلى ٦,٣ مليار دولار فى ٩٩/٢٠٠٠. كما شهد أيضا تحسنا فى التركيب السلعى والتوزيع الجغرافى. ففيما يتعلق بالتركيب السلعى، ارتفع نصيب الصادرات الصناعية من إجمالى الصادرات من ٢٧٪ إلى٤٥٪، فى حين انخفضت الصادرات الأولية (مثل البترول الخام، والمنتجات الزراعية والتعدينية) من ٤٠٪ إلى ١٩٪. وباستعراض التوزيع الجغرافى للصادرات، يلاحظ انخفاض نصيب دول الاتحاد الأوروبى من إجمالى الصادرات من ٣٥٪ إلى ٢٦٪، بينما ارتفع نصيب دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة من ١٦٪ و٨٪ إلى ٤٥٪ و١٦٪ على التوالى.[١]

وفيما يتعلق بالمؤشرات السلبية، شهدت فترة التسعينيات انخفاضا فى نصيب الصادرات السلعية من الناتج المحلى الإجمالى من ١٤٪ إلى نحو ٧٪ (شكل ٣-١). وباستبعاد الصادرات البترولية، تنخفض هذه النسبة إلى ٤,٧٪. كما تناقصت أيضا نسبة الصادرات الصناعية إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٤٪ إلى ٣,٣٪. علاوة على ذلك، يلاحظ أن التركيب السلعى للصادرات المصرية لم يواكب التغيرات فى الطلب

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مصر (٢٠٠٠).

الشكل ٣-١: نسبة الصادرات إلي الناتج المحلي الإجمالي في مصر، ٩٠-١٩٩١ إلى ١٩٩٩-٢٠٠٠



المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مصر (٢٠٠٠).

العالمى. فقد أوضحت دراسة للبنك الدولى تحت عنوان "Arab Republic of Egypt: Plan of Actions for Export Promotion" أن نحو ٣٢٪ من صادرات مصر تزايدت بينما اتجه الاستهلاك العالمى منها إلى التناقص؛ وأن ما يقرب من ١٧٪ من الصادرات المصرية انخفضت بينما كان الاستهلاك العالمى من تلك السلع آخذا فى الارتفاع.[٢]

ومقارنة الأداء التصديرى فى مصر بنظيره فى الدول الأخرى، تؤكد إمكانية تحسين أداء مصر. وكما يتضح من الجدول (٣-١)، بينما يرتفع نصيب الفرد من الصادرات فى مصر (٦٣ دولار/للفرد) عن مثيله فى دول شرق آسيا (٤٠ دولار/للفرد)، فإن نصيب الفرد من الصادرات فى مصر يقل عن نظيره فى جميع الدول الأخرى. وينطبق ما تقدم على نصيب الصادرات السلعية من الناتج المحلى الإجمالى، ونسبة الصادرات الصناعية من إجمالى الصادرات، وأخيرا نسبة الصادرات التكنولوجية من الصادرات الصناعية. وإجمالا، انعكس هذا الأداء التصديرى المتواضع فى شكل تناقص نصيب مصر من الصادرات العالمية من ١١,٠٪ فى ١٩٩٠ إلى ٠٩,٠٪ فى ١٩٩٩.[٣]

(٢) World Bank (2000).

(٣) International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, 2000.

جدول ٣-١: مؤشرات الأداء التصديرى، ٩٦-١٩٩٩(٪)
(نسبه مئوية، مالم يذكر غير ذلك)

المنطقة	متوسط الصادرات السلعية للناتج المحلى الإجمالى ٩٦-٩٩	متوسط الصادرات الصناعية لإجمالى الصادرات السلعية ٩٦-٩٩	متوسط الصادرات التكنولوجية للصادرات الصناعية ٩٨-٩٩	نصيب الفرد من الصادرات (بالدولار) ٩٦-٩٩
شرق آسيا ودول المحيط الهادئ	٢٨,٥	٧٧,٥	٢٩,٥	٢٦٦,٧
أوروبا وآسيا الوسطى	٢٤,١	٥٥,٣	١٠,٠	٥٣١,٤
أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى	١٣,٩	٤٧,٨	١٤,٠	٥٦٢,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢٣,٩	١٩,٠	١,٥	٤٦٦,٤
جنوب آسيا	٩,٨	٧٧,٣	٤,٠	٤٠,٥
دول إفريقيا جنوب الصحراء	٢٣,٦	٣٩,٠	٩,٠	١٢٢,٢
مصر	٤,٩	٣٩,٠	٠,٠	٦٣,٣

المصدر: World Bank, *World Development Indicators*, 2001.

لماذا لا يفضل المنتجون المصريون التصدير؟ إجابة بسيطة

يعزو بعض المحللين القصور فى الأداء التصديرى فى مصر إلى عجز المشروعات المحلية عن المنافسة إما لتقادم الآلات والفنون الإنتاجية أو لعدم فاعلية أساليب الإدارة أو لضعف استراتيجيات التسويق؛ وبناء عليه يخلصون إلى أن هذه المشروعات لن تستطيع التصدير حتى فى حالة توافر حوافز سعرية مشجعة على التصدير (الحُجة المعروفة بانخفاض مرونة العرض). والنتيجة المنطقية لهذا الرأى هى أنه يتعين أولا زيادة القدرة التنافسية للمشروعات قبل إصلاح نظام الحوافز والحد من التحيز ضد التصدير.

إلا أن هذا الرأى يفتقر فى أحسن الأحوال إلى الشمول، نظرا لوجود أدلة عملية قوية تؤكد أنه عندما تقوم الحكومات بالحد من التحيز ضد التصدير، فإن الأداء التصديرى يتحسن بشكل ملحوظ.[٤] فقد أوضحت تجارب كثير من الدول أن المشروعات عادة ما تستجيب للتغيرات فى هيكل الحوافز التى من شأنها الحد من ارتفاع ربحية الإنتاج للسوق المحلية مقارنة بربحية التصدير. والسؤال المطروح فى حالة مصر هو: هل نجح تحرير التجارة فى التسعينيات بالإضافة إلى تبنى نظامى السماح المؤقت والاسترداد الجمركى وغيره من الإجراءات فى التخفيف من حدة التحيز ضد التصدير؟ للإجابة عن هذا التساؤل، تقوم الدراسة بتقدير حجم التحيز ضد التصدير نتيجة لهيكل الحوافز المعمول به حاليا فى مصر.

(٤) انظر على سبيل المثال: Edwards (1994).

ولتقدير درجة التحيز ضد التصدير، قامت الدراسة بحساب كل من معدل العائد على حقوق المساهمين ومعدل العائد على الأصول لاثنين من المنتجين المتماثلين فى كل شىء عدا أن المنتج الأول يصدر إنتاجه بالكامل للخارج، بينما يقوم الثانى ببيع كل إنتاجه فى السوق المحلية. وتكمن أوجه التماثل فى أنهما يعملان بالصناعة ويتوطنان داخل البلاد. كما أنهما يتماثلان من حيث كمية الإنتاج وهيكل التكلفة والميزانية. كذلك، يتحمل المنتجان نفس ضريبة الأرباح على شركات الأموال وأسعار الفائدة الدائنة وأخيرا، معدلات الإهلاك. بينما تتمثل أوجه الاختلاف فى أن المصدّر يحصل على إيراداته من السوق الدولية بالأسعار العالمية، كما أنه يتمتع بنظام السماح المؤقت، أى أنه لا يدفع أى رسوم جمركية أو ضريبة مبيعات على المستلزمات الوسيطة المستوردة؛ وإن كان يتحمل تكلفة خطاب الضمان بمعدل ١,٢٪ من قيمة الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على هذه الواردات لمدة عام (٦ شهور لدورة الإنتاج و٦ شهور للتسوية)، وكذلك يتحمل تكلفة الأموال المودعة فى البنك لتغطية خطاب الضمان.[٥] وفى المقابل، يبيع المنتج للسوق المحلية منتجاته بالسعر العالمى مضافا إليه الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى على الواردات، وذلك وفقا للمرونة السعرية للطلب المحلى، (نقوم بتقدير النتائج بافتراض ثلاثة معدلات للمرونة السعرية للطلب، وهى: (-١)، (-٠,٩)، (-١,١)، مع عدم التمتع بأى إعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على المدخلات الوسيطة المستوردة. ويوضح جدول (٣-٢) هذه التقديرات.

يلاحظ من الجدول (٣-٢) أنه فى ظل الحالات الثلاث للمرونة السابق الإشارة إليها، يحقق المنتج للسوق المحلية عائدا أكبر على حقوق المساهمين وعلى الأصول مقارنة بالمنتج الذى يصدر إنتاجه بالكامل للخارج. ويتسع هذا الفارق عندما يقل معدل المرونة السعرية للطلب عن (-١)، ليصل العائد على حقوق المساهمين إلى ٦٠,١٪ بالنسبة للمنتج للسوق المحلى مقارنة بـ ١٩٪ فى حالة المصدّر. ويتضاءل هذا الفارق فى حالة زيادة المرونة إلى (-١,١). وفى هذه الحالة الأخيرة، يحقق المنتج للسوق المحلى عائدا على حقوق المساهمين قدره ٢٤,٩٪ مقارنة بـ ١٩٪ بالنسبة للمصدّر. ويتبين من هذه النتائج أن الحماية الممنوحة للمنتجين للسوق المحلية من خلال الرسوم الجمركية تفوق بشكل ملحوظ التعويضات الجزئية التى يحصل عليها المصدرون فى ظل نظام السماح المؤقت. وهذا ما يعنى أن جهود تحرير التجارة فى التسعينيات لم تنجح بدرجة كافية حتى الآن فى الحد من التحيز ضد التصدير.

وتصدق النتائج السابقة على جميع الصناعات بشكل عام، وإن كان من الطبيعى أن تختلف درجة التحيز ضد التصدير من صناعة إلى أخرى نتيجة لاختلافات فيما بينها فى

(٥) تطلب البنوك نسبا مختلفة من الغطاء النقدى وذلك استنادا إلى سمعة المصدر وسجله. ونفترض فى هذه الدراسة متوسط تغطية قدرها ٥٠٪ من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات، وسعر اقتراض ١٣٪ كتكلفة لهذه التغطية.

جدول ٣-٢: معدلات الربحية لاثنين من المنتجين المتماثلين فى ظل النظام الحالى للحوافز (٪)

	المصدّر	المنتج للسوق المحلية		
		المرونة = -١	المرونة = -١,١	المرونة = -٠,٩
العائد على حقوق المساهمين	١٩,٠	٤٣,٣	٢٤,٩	٦٠,١
العائد على الأصول	٤,٨	١٠,٤	٦,٠	١٤,٥

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين.

نسبة القروض إلى التمويل الذاتى، ونسبة المدخلات الوسيطة المستوردة إلى إجمالى التكلفة، ومستوى التعريفة الجمركية على المنتجات النهائية، ومرونة الطلب على تلك الصناعات، وغيرها من المتغيرات. وبتطبيق نفس المنهج السابق على قطاعى الصناعات الغذائية والمنتجات الجلدية، يوضح الجدول (٣-٣) أنه على الرغم من اختلاف قيمة العائد على حقوق المساهمين بالنسبة للصناعتين محل الدراسة مقارنة بمتوسط النتائج للاقتصاد ككل، إلا أن النتيجة الرئيسية لا تختلف، حيث يظل من الأربح للمنتج المصرى أن ينتج للسوق المحلية بدلا من التصدير.

لماذا لا يفضل المنتجون المصريون التصدير؟ إجابة بسيطة أخرى

هناك وسيلة أخرى لتحديد أسباب ضعف الأداء التصديرى فى مصر؛ وتعتمد هذه الطريقة على مقارنة أثر هيكل الحوافز على ربحية المصدرين فى كل من مصر ومجموعة من الدول النامية. وتعود أهمية هذه المقارنة إلى أمرين: الأول، أنها تؤكد على ضرورة إصلاح بعض السياسات الاقتصادية (مثل سعر الصرف والتعريفة الجمركية ونظامى السماح المؤقت والاسترداد الجمركى، فضلا عن تكلفة الحصول على رأس المال ومعدل الضريبة على الأرباح)، وبعض الجوانب المؤسسية (مثل الإدارة الضريبية والجمركية). أما الأمر الثانى، فيتمثل فى أنها تلقى الضوء على عدم كفاءة إنتاج السلع والخدمات، وخاصة تلك غير القابلة للتجارة مثل الخدمات المالية وخدمات الموانئ والبريد والنقل والاتصالات فى مصر.

جدول ٣-٣: معدلات العائد على حقوق المساهمين لاثنين من المنتجين المتماثلين فى قطاعى الصناعات الغذائية والمنتجات الجلدية (٪)

	المصدّر	المنتج للسوق المحلية		
		المرونة = -١	المرونة = -١,١	المرونة =-٠,٩
الصناعات الغذائية	١٩,٠	٣٤,٠	٢٠,٥	٤٧,٦
صناعة المنتجات الجلدية	١٦,٨	٣٧,٥	١٨,٢	٥٦,٨

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين.

جدول ٣-٤: المعلمات المؤثرة على المصدرين فى مصر والدول النامية الأخرى (٪)

المعلمات/ المتغيرات	مصر	الدول النامية
سعر الصرف (جنيه مصرى/دولار أمريكى)	٣,٨٥*	
التعريفة الجمركية والرسوم الجمركية وضريبة المبيعات		
التعريفة الجمركية على المدخلات الوسيطة	٢١,٠	١٢,٥
التعريفة الجمركية على الآلات والمعدات	١٠,٠	١١,٥
الرسوم على المنتجات النهائية	٣,٠	٢,٧
الرسوم على المدخلات الوسيطة	٣,٠	٢,٧
ضريبة المبيعات على المدخلات الوسيطة	١٠,٠	٩,٧
ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات	١٠,٠	٩,٧
سعر الفائدة (على القروض قصيرة ومتوسطة الأجل بالعملة المحلية)	١٣,٠	١٢,٢
الضريبة على الأرباح	٣٤,٠	٢٦,٣

المصادر: جميع المتغيرات من موقع المفوضية الأوروبية على الإنترنت [فى ١٣ نوفمبر ٢٠٠٢] (http://mkaccdb.eu.int/)، باستثناء أسعار الفائدة ومصدرها صندوق النقد الدولى، إحصاءات مالية دولية، ٢٠٠٠.

*سعر الصرف فى السوق غير الرسمية هو ٤,٠٥ جنيه مقابل الدولار فى وقت كتابة الدراسة.

ولمعرفة ما إذا كان هيكل الحوافز فى مصر يحابى المصدرين المصريين مقارنة بمنافسيهم فى الدول الأخرى، نقوم بتحديد أهم المتغيرات الرئيسية المؤثرة فى القدرة التصديرية فى مصر و٢٧ دولة نامية (جدول ٣-٤).[٦] ويوضح هذا الجدول أن التعريفة الجمركية والرسوم الأخرى وضريبة المبيعات على المدخلات الوسيطة والآلات والمعدات ترتفع فى مصر مقارنة بالمتوسط العام فى هذه العينة من الدول. كما يعانى المصدرون المصريون ارتفاع أسعار الفائدة على القروض بالعملة المحلية، وكذلك معدلات الضريبة على الأرباح. وفضلا عما تقدم، يواجه المصّدر المصرى مغالاة فى قيمة الجنيه، وذلك إذا ما اعتبرنا أن سعر السوق غير الرسمية مؤشر لسعر الصرف التوازنى.

وجدير بالذكر أن هذه المجموعة من المتغيرات لا تتضمن بعض عناصر التكلفة التى غالبا ما يردد المصدرون فى مصر أنها مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى، مثل تكلفة المعاملات المتعلقة بالإدارة الجمركية والضريبية وخدمات الموانئ والتخزين والنقل الداخلى. ويرجع استبعاد هذه المتغيرات إلى عدم توافر قاعدة متكاملة ومتسقة من البيانات لمصر وللدول محل الدراسة. ولا شك أن إدخال هذه المتغيرات فى الحساب كان سيعمق ضعف الوضع التنافسى للمصدرين المصريين مقارنة بمنافسيهم فى الدول النامية.

(٦) تشتمل هذه القائمة على الهند وبنجلاديش والصين فى اسيا، والمغرب وإسرائيل فى الشرق الأوسط، والمكسيك والبرازيل والأرجنتين فى أمريكا اللاتينية، وبولندا والمجر وبلغاريا فى أوروبا الشرقية.

جدول ٣-٥: العائد على حقوق المساهمين للمصدرين فى مصر والدول النامية (٪)

المصدر	فى حالة وجود الإعفاء*	فى حالة عدم وجود الإعفاء
مصر	١٩,٠	٨,١
الدول النامية	٢٨,٦	١٨,٨

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين.

* إعفاء من الجمارك وضريبة المبيعات على كل من راس المال والمدخلات المستوردة.

وحتى مع استبعاد تلك المتغيرات التى يصعب تقديرها كميا، يوضح الجدول (٣-٤) أن هيكل الحوافز فى مصر يضع المصدرين المصريين فى موقف ضعيف مقارنة بمنافسيهم. ويعرض جدول (٣-٥) معدل العائد على حقوق المساهمين بالنسبة للمصدرين فى مصر والدول النامية فى حالتى تطبيق أو عدم تطبيق الإعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على المدخلات المستوردة، ونقصد بذلك تطبيق أو عدم تطبيق نظام السماح المؤقت. وتكشف قراءة تلك المعدلات عن أنه فى حالة استفادة المصدرين من نظام السماح المؤقت، يحقق المصّدر المصرى عائدا على حقوق المساهمين يصل إلى ١٩٪ مقارنة بـ ٢٨,٦٪ بالنسبة للمصدّر فى الدول النامية. أما فى حالة عدم وجود إعفاء، يحقق المصّدر المصرى نسبة متواضعة تقدر بـ ٨,١٪، بينما تصل هذه النسبة إلى ١٨,٨٪ فى حالة المصّدر فى الدول النامية. ويزداد الوضع سوءا للمصّدر المصرى عندما نفترض حصول المصدرين فى الدول النامية فقط على هذا الإعفاء. وأخيرا، يلاحظ أن الموقف الوحيد الذى يتساوى فيه المصّدر المصرى مع نظرائه من مصدرى الدول النامية هو عند استفادة المصدر المصرى فقط من الإعفاء، دون نظرائه فى الدول النامية الأخرى.

أولويات الإصلاح

يوضح التحليل السابق أن المنتجين المصريين يفضلون البيع فى السوق المحلية نظرا لأن مزايا ارتفاع معدلات الحماية الجمركية تفوق المزايا المترتبة على نظام السماح المؤقت. كما يوضح التحليل أيضا أن المصدرين المصريين يتحملون تكاليف مرتفعة مقارنة بنظرائهم فى الدول النامية محل الدراسة، خاصة فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية على المدخلات الوسيطة المستوردة، والضريبة على الأرباح، فضلا عن المغالاة فى قيمة الجنيه.

وفى ضوء ما تقدم يصبح السؤال الملح بالنسبة لراسمى السياسة الاقتصادية والمهتمين بتحقيق طفرة تصديرية هو: ما أولويات الإصلاح أو من أين يجب أن يبدأ

جدول ٣-٦: أثر إصلاح قدره ١٠٪ فى السياسات الاقتصادية على ربحية المصّدر المصرى (أساس العائد على حقوق المساهمين هو ١٩٪)

المتغيرات	العائد الجديد على حقوق المساهمين	نسبة التغير فى العائد	قيمة التغير فى العائد
سعر الصرف	٢٢,٩٤	٢٠,٧١	٣,٩٤
التعريفة الجمركية على المنتجات النهائية المستوردة*	٤٠,١٣	-٧,٣٢	-٣,١٧
الضريبة على الأرباح	١٩,٩٨	٥,١٥	٠,٩٨
التعريفة الجمركية على المدخلات الوسيطة	١٩,٦٩	٣,٦٥	٠,٦٩
ضريبة المبيعات على المدخلات الوسيطة	١٩,٣٦	١,٩١	٠,٣٦
تكلفة خطاب الضمان	١٩,٠٩	٠,٥٠	٠,٠٩
ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات	١٩,٠٤	٠,٢٠	٠,٠٤
الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات	١٩,٠٤	٠,٢٠	٠,٠٤

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين.

* محسوبة للشركات المحلية المنتجة لبدائل السلع المستوردة، بداية من معدل عائد على حقوق المساهمين قدره ٤٣,٣٪.

الإصلاح؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نقوم بتقدير أثر اتخاذ بعض الإجراءات التى من شأنها إصلاح المتغيرات السابق دراستها على ربحية المصدر فى مصر. ونفترض إحداث تغير أو إصلاح قدره ١٠٪ فى كل من هذه المتغيرات. ويشتمل الجدول (٣-٦) على نتائج هذه التقديرات، والتى توضح أن تخفيضا قدره ١٠٪ فى قيمة الجنيه المصرى فى مقابل الدولار يؤدى إلى أعلى ارتفاع فى ربحية المصّدر، يلى ذلك تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع النهائية، ثم تخفيض معدل الضريبة على الأرباح. بينما تؤدى نفس نسبة التخفيض فى الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على المدخلات المستوردة والآلات والمعدات، أو تقليل زمن حيازة خطاب الضمان فى ظل نظام السماح المؤقت إلى تحسن متواضع فى معدل الربحية.

وتشير هذه النتائج إلى ضرورة تركيز الجهود الرامية لتشجيع الصادرات على ثلاثة مجالات محددة، وهى: سعر صرف الجنيه المصرى والتعريفة الجمركية على المنتجات النهائية المستوردة والضريبة على أرباح الشركات. وتجدر الإشارة إلى أن أى تخفيض فى الرسوم الجمركية على المنتجات النهائية لا يؤثر بشكل مباشر على المصّدر، ولكنه يحد من أرباح الشركات المحلية المنتجة لبدائل السلع المستوردة، وبالتالى يزيد جاذبية التصدير. بالإضافة إلى ذلك، يجدر التنويه إلى أن جميع سيناريوهات الإصلاح الأخرى تؤثر على الشركات المصدرة والشركات التى تنتج للسوق المحلية على السواء، مما يدعم قدرتها جميعا على المنافسة فى الأسواق العالمية.

ملاحظات ختامية

هناك اتفاق عام حول أهمية تنمية الصادرات، ولعل خير دليل على ذلك أن تشجيع التصدير يأتى على قمة جدول أعمال الحكومة؛ وهو ما تؤكده الإصلاحات العديدة التى تم اتخاذها للحد من التحيز ضد الصادرات وتدعيم القدرة التنافسية للشركات المصرية. ومع ذلك، فإن الأداء التصديرى مازال ضعيفا نسبيا. وقد أوضح التحليل السابق أن هذا الضعف يرجع إلى أن جهود الحكومة لم تحدث تغيرا كافيا بعد فى هيكل الحوافز لصالح المصدرين. ولمعالجة التحيز ضد التصدير، تخلص الدراسة إلى ضرورة تركيز الجهود على:

- مزيد من تحرير التجارة والحفاظ على سعر صرف حقيقى تنافسى. وجدير بالذكر أن السعى لتحرير التجارة عن طريق الاتفاقيات الثنائية لا يعتبر بالضرورة أفضل الوسائل لتحقيق التقدم على هذا المسار. كما أن الإجراءات الجزئية لتخفيف حدة التحيز ضد التصدير، مثل تطوير نظامى السماح المؤقت والاسترداد الجمركى، لا تعد كافية، وقد لا تحقق النتائج المرجوة.
- تحسين القدرة التنافسية لجميع المنتجين المصريين، مصدرين كانوا أم منتجين للسوق المحلية. وذلك من خلال تخفيض الضريبة على أرباح الشركات، وتطوير نظم الإدارة بالشركات، وفى بعض الحالات عن طريق خصخصة بعض الخدمات الرئيسية (مثل الموانئ والقطاع المالى)، فضلا عن إصلاح المؤسسات الحيوية (مثل مصلحتى الجمارك والضرائب).

وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات تتسم بالصعوبة وتستلزم جهودا مكثفة لإنجازها، إلا أنها تعد من أضمن الطرق لتنمية الصادرات، حيث إن التجارب السابقة تشير إلى أن الإصلاحات الجزئية، رغم كونها مفيدة، إلا أنها لا تحقق النتائج المنشودة.

المراجع

Edwards, Sebastian. 1994. *Trade and Industrial Policy Reform in Latin America.* Working Paper 4772. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.

Egyptian Ministry of Economy and Foreign Trade. 2000. *Quarterly Economic Digest* (October–December).

World Bank. 2000. *Arab Republic of Egypt: Plan of Actions for Export Promotion.* Washington.

الفصل الرابع

مسح لحواجز التجارة والاستثمار فى البلدان العربية

جميل زروق

بالنظر إلى الضعف العام القائم فى البيانات المتوافرة عن الحواجز غير الجمركية أمام التجارة والاستثمار فى البلدان العربية - وعلى وجه الخصوص البيانات المتصلة بحجم وانتشار الحواجز أمام التجارة والاستثمار البينيين العربيين - يمكن للمسوح أن توفر معلومات قيمة عن التكاليف الإضافية المرتبطة بالسياسات التقييدية. ويطرح هذا الفصل نتائج مسح اضطلع به فى عام ٢٠٠٠ لتحسين فهم القيود التجارية التى تعوق تنمية نشاط الأعمال الخاص فى البلدان العربية. وكان للغرض من المسح ثلاثة أوجه: أولا، توليد معلومات عن التكاليف التجارية وسياسات التجارة التى تفرض أعباء على التجارة والاستثمار البينيين؛ وثانيا، إلقاء مزيد من الضوء على آليات اتفاقات التجارة البينية السائدة فيما بين الكثير من البلدان فى المنطقة؛ وثالثا، تحديد أهم العوامل فى قرارات الاستثمارات البينية علاوة على القيود التى يتصورها المستثمرون العرب عندما يقررون الاستثمار فى بلدان مجاورة.

* الآراء المعرب عنها فى هذا الفصل آراء المؤلف ولا ينبغى نسبتها إلى صندوق النقد العربى. وقد اضطلع بالمسح الذى استند إليه هذا الفصل فريق من المهنيين زاروا شركات فى ثمانية بلدان عربية لإجراء مقابلات شخصية ورصد استكمال استبيان مفصل. وقد قام مجلس العلاقات الخارجية، فى نيويورك، بتمويل المسح كجزء من دراسة عن خيارات التجارة فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد نشرت نتائج المسح فى Hoekman and Messerlin (2002).

وتشمل التكاليف المرتبطة بالتجارة الدولية تكاليف الصفقات الناتجة عن عدم الكفاءة فى إجراءات التخليص الجمركى، والقواعد التنظيمية للنقل البرى، والاشتراطات التى تمنع المنافسة من قبل الموردين الأجانب أو ترفع تكاليف الخدمات التى تقدمها الشركات المحلية. كما أن تكاليف الصفقات ترتبط بالتعقيدات البيروقراطية التى تفرزها إدارة الاشتراطات المعقدة الخاصة بالمستندات، مثل قواعد المنشأ. وكثيرا ما يزعم بأن لهذه الأنواع من التكاليف التجارية تأثيرا سلبيا كبيرا على التجارة والاستثمار، إلا أن المعلومات المتعلقة بتواتر حدوثها مملوءة بالثغرات فى أحسن الأحوال. وعدم وجود معلومات جيدة عن الأهمية النسبية للأنواع المختلفة من السياسات التقييدية يعوق قدرة صناع السياسات على تحديد أولوية الإصلاحات المطلوبة. كما أن عدم وجود بيانات يزيد صعوبة قيام الباحثين بتحديد تكاليف السياسات التى تقيد التجارة والاستثمار، من حيث سوء تخصيص الموارد الاستاتيكى وأداء النمو الأقل على حد سواء.

وقد تم إجراء المسح فى الفترة يوليه – ديسمبر ٢٠٠٠. وقد تم تصميم استبيان للمنشآت الخاصة واستكماله فى مصر، وغزة، والضفة الغربية، والأردن، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، وتونس، ودولة الإمارات العربية المتحدة.[١] واشترك فى الاستبيان زهاء ثلاثين إلى خمسة وأربعين مستجيبا فى كل بلد، واستكملته شركات تم اختيارها بشكل عشوائى من قاعدة بيانات المصدرين والمستوردين المحتفظ بها فى برنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربى. وبالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مقابلات شخصية مع مديرى الشركات الرئيسية.

ويركز الاستبيان على تكاليف المعاملات المرتبطة بالتجارة عبر الحدود فى المنطقة، علاوة على بيئة الأعمال بصفة عامة. وقد تم تجميع الأسئلة فى أربع فئات رئيسية. تعالج المجموعة الأولى من الأسئلة الإجراءات الجمركية، والقيود المفروضة على النقل والعبور عن طريق البر، وسياسة المنافسة (مثلا، الترخيص لمشروعات الأعمال، وشبكات التوزيع الحصرية، والقيود المفروضة على الاستيراد الموازى، واشتراطات الجنسية) علاوة على القيود «غير الرسمية» (مثلا، الفساد والحواجز السياسية). وصممت المجموعة الثانية لتفحص فعالية الاتفاقات التى توقعها الحكومات العربية لتشجيع التجارة والاستثمار البينيين. وتتصدى المجموعة الثالثة للكثافة النسبية للحواجز التى يتصور بأنها تسود على أساس المقارنة بين كل زوجين من البلدان. وتمسح المجموعة الرابعة بيئة الأعمال التى تسود عندما تقرر الشركات فى المنطقة أن تستثمر فى بلدان مجاورة.

والمنهجية المتبعة وصفية؛ وتنطوى على ترتيب لدرجة القيود التنظيمية والإدارية التى تخلق أعباء إضافية على التجارة والاستثمار البينيين العربيين. وقد طُلب من الشركات أن

---

(١) يمكن الحصول على نسخة من الاستبيان بطلبها من المؤلف على عنوان بريده الإلكترونى jamel_zarrouk@yahoo.com.

تحدد كميا حيثما أمكن حجم تأثير التكاليف الإدارية (من حيث عدد ساعات وأيام العمل وكذلك من حيث تكلفتها النقدية) وأن توفر معلومات عن حجم المدفوعات «غير الرسمية» لمسئولى الجمارك والضرائب وغيرهم من المسئولين. كما طلب منها أن تضع ترتيبا للعوامل الرئيسية المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبى، وشتى القيود التى تواجهها عند الانخراط فى استثمار مباشر بين البلدان العربية.

نتائج المسح

قام باستكمال الاستبيان ما مجموعه ٢٣٠ شركة من ثمانية بلدان عربية مختارة. ونعرض فى الجدولين (٤-١) و (٤-٢) ملامح البلدان والشركات التى شملها المسح، والشركات تمثل قطاعى الصناعة التحويلية والخدمات فى كل بلد. وقد تم تجميع النتائج التى تم تسجيلها فى أربعة أقسام رئيسية: تقديرات التجار لتكاليف التجارة فى المنطقة، بما فى ذلك حواجز التجارة فى الخدمات؛ وتقديرات الكثافة النسبية لحواجز التجارة البينية على أساس تقارن ثنائى بين البلدان؛ وتقديرات فوائد اتفاقات التجارة الإقليمية وإخفاقاتها؛ وتصورات بيئة الأعمال للاستثمارات المباشرة البينية.

التكاليف التجارية وحواجز التجارة فى الخدمات

تقدر الشركات المشمولة فى المسح أن متوسط التكاليف التجارية فى المنطقة (باستثناء الرسوم الجمركية والضرائب المحلية على الواردات) يبلغ زهاء ١٠,٦ فى المائة من قيمة التجارة (الجدول ٤-٣). ويكشف تصنيف لهذه التقديرات الإجمالية تبعا لنوع النشاط التجارى عن أن القيم التى تم تسجيلها متقاربة فى حجمها، مما يلمح إلى أنه لا يوجد اختلاف له شأنه فى تقديرات المستوردين والمصدرين بشأن التكاليف التقريبية للتجارة فى المنطقة.

وتسمح النتائج المجمعة بترتيب المصادر الرئيسية لتكاليف التجارة على نحو تنازلى كما يلى: التخليص الجمركى؛ فساد القطاع العام؛ معايير المنتج الإلزامية وإصدار شهادات المطابقة؛ لوائح الشحن المتعدد الوسائط؛ وقيود تأشيرات الدخول لزيارات الأعمال. وعندما طُلب من الشركات أن تضع ترتيبا لمدى حدة مجموعة من المعوقات المكلفة، من بينها الرسوم الجمركية والضرائب المحلية، فقد تم ترتيب كليهما على أنهما أكثر المعوقات تقييدا (الجدول ٤-٤). وعلاوة على ذلك، ذكرت الشركات المستجوبة أنه على الرغم من تقليل الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على الواردات فى معظم البلدان العربية، فإن التخفيض انتفى أثره بواسطة زيادة فى الضرائب المحلية.

وقد وجه الاستبيان إلى الشركات التى تعاملت مع فحص الواردات والتخليص الجمركى لها، أسئلة حول المدفوعات غير الرسمية التى قدمها التجار إلى مسئولى

جدول ٤-١: ملامح بلدان العينة

البلد	العدد	نسبة مئوية من المجموع	نسبة مئوية تراكمية
	الشركات المستجوبة		
الأردن	٤٤	١٩,١	٤٥,٧
تونس	٣٠	١٣,٠	٨٧,٠
الإمارات العربية المتحدة	٣٠	١٣,٠	١٠٠
سوريا	١٤	٦,١	٧٣,٩
غزة ـ الضفة الغربية	٢٠	٨,٧	٢٦,٥
لبنان	٤٤	١٩,١	٦٤,٨
مصر	٤١	١٧,٨	١٧,٨
المملكة العربية السعودية	٧	٣,٠	٦٧,٨
المجموع	٢٣٠	١٠٠	

المصدر: تستند جميع الجداول فى هذا الفصل إلى مسح أجراه المؤلف على النحو المشروح فى النص.

جدول ٤-٢: ملامح شركات العينة، بحسب النشاط الاقتصادى

النشاط الاقتصادى	العدد	نسبة مئوية من المجموع	نسبة مئوية تراكمية
	الشركات المستجوبة		
الصناعات التحويلية			
المنسوجات والملابس الجاهزة	٣٤	١٤,٨	١٤,٨
الأثاث، المنتجات الورقية، الجلود، الحرف اليدوية	٢٠	٨,٧	٢٣,٥
التصنيع الزراعى، الأغذية، المشروبات	٣٠	١٣,٠	٣٦,٥
الكيماويات، المواد البلاستيكية، الصناعات الدوائية	٢٨	١٢,٢	٤٨,٧
الأحجار، الصلصال، المنتجات الزجاجية	١٠	٤,٣	٥٣,٠
الصناعات الثقيلة(أ)	٢٤	١٠,٤	٦٣,٥
الخدمات			
السفريات، الفنادق، السياحة	٥	٢,٢	٢,٢
النقل والتخزين	٥	٢,٢	٤,٣
الاتصالات(ب)	٣	١,٣	٥,٧
البناء والهندسة المدنية والهندسة المعمارية	٤	١,٧	٧,٤
التوزيع(ج)	٥٦	٢٤,٣	٣١,٧
التأمين	٢	٠,٩	٣٢,٦
الحواسب الآلية(د)	٤	١,٧	٣٤,٣
أنشطة أعمال مختلفة (مثلا، الأنشطة القانونية)	٥	٢,٢	٣٦,٥
المجموع	٢٣٠	١٠٠,٠	

(أ) المنتجات المعدنية الأولية والمصنعة، الآلات والمعدات، المعدات الإلكترونية، معدات النقل، والصناعات التحويلية المختلفة الأخرى.
(ب) الجهات المقدمة للخدمات، شركات نقل الرسائل، إنتاج وتوزيع شرائط الفيديو.
(جـ) تجارة الجملة والتجزئة ومنح حقوق الامتياز.
(د) برامج الحاسب الآلى، تصميم النظم، معالجة البيانات، وصيانة المعدات وإصلاحها.

جدول ٤-٣: تكاليف التجارة المقدرة فى المنطقة العربية بحسب نوع النشاط التجارى

بالنسبة المئوية

النشاط التجارى	النطاق[1]	الحصة من المجموع
الجهات المصنعة، والمصدرة	٥-١٠	١٧
الجهات المصنعة، والمستوردة، والمصدرة	٨-١٠	٣٣
الجهات المستوردة، والموزعة	٨-١٠	٢٠
الجهات المستوردة، والمصدرة	٥-١٠	١٦
خلافه	١٠-٢٠	١٤
المتوسط المرجح لتكاليف التجارة		١٠,٦

(١) نسبة مئوية من قيمة الواردات.

الجمارك وغيرهم من المسئولين المتصلين بالتجارة. وتبين النتائج المجمعة أن الشركات العربية فى بلدان العينة تدفع فى المتوسط واحدا فى المائة من قيمة الواردات بوصفها «مدفوعات إضافية» لمسئولى الجمارك. وذكر عدد كبير من الشركات المستجوبة أن هذه «المدفوعات المخالفة للقواعد» تكون عينية فى العادة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك اتفاق واسع فيما بين الشركات على أن تقديم المدفوعات الإضافية ممارسة شائعة فى معظم البلدان العربية؛ وعلى سبيل المثال، لم تستثن شركة واحدة من المدفوعات الإضافية مقابل التخليص على صفقة مستوردة فى لبنان وسوريا. وكما هو مبين فى الجدول (٤-٥)، قدرت نصف الشركات المستجوبة فى لبنان وسوريا أن المدفوعات الإضافية لمسئولى الجمارك فى بلديهما تتراوح بين ٢ و ١٧ فى المائة.

جدول ٤-٤: تكاليف القيود على التجارة، مرتبة بحسب البلدان العربية

القيود	الرتبة	متوسط الدرجة[1]	الانحراف المعيارى
الرسوم الجمركية وغيرها من رسوم الاستيراد	١	٣,٠	١,١
الضرائب المحلية	٢	٢,٦	١,٣
التخليص الجمركى	٣	٢,٥	١,١
فساد القطاع العام	٤	٢,٤	١,٤
الفحص / شهادة المطابقة	٥	٢,٢	١,٣
التدابير التنظيمية للشحن المتعدد الوسائط	٦	٢,١	١,٣
قيود على تأشيرة نشاط الأعمال	٧	١,٨	١,٥

(١) تم ترتيب متوسط درجة القيود من ٤ (مانع) إلى ١ (غير مكلف). وتم الاحتفاظ فى النتائج النهائية بالقيود التى تعادل درجتها ١,٨ أو أكثر.

جدول ٤-٥: متوسط «المدفوعات الإضافية» لمسئولي الجمارك، بحسب البلد (١)

بالنسبة المئوية

البلد	*مدفوعات إضافية كنسبة مئوية من قيمة الواردات*					
	صفر-١	٢-٩	١٠-١٧	١٨-٢٥	> ٢٥	لا *أعرف*
الأردن	٧٢	٢٥				٣
تونس	٧٧					٢٣
دولة الإمارات العربية المتحدة	٨٢					١٨
سوريا	٤١	٤٢	٨			٩
غزة - الضفة الغربية	٩٢				٨	
لبنان	١٧	٤٢	١٤	٣		٢٤
مصر	٣٣	١٢	٣		٣	٤٨
المملكة العربية السعودية	٣٣	٣٣				٣٣
المتوسط	٥٦,٣	١٨,٦	٣,٦	٠,٥	١	٢٠

(١) تمثل القيم الواردة فى الجدول نسبة مئوية من الشركات التى أبلغت عن مدفوعات.

وكان من بين المجموعات الأخرى من التكاليف غير الملموسة التى عالجها الاستبيان تلك المتصلة بإجراءات واشتراطات الاستيراد والتصدير، وهى تحديدا المعوقات الزمنية الخاصة بالتخليص على الواردات وفحصها؛ وعدد المستندات والتوقيعات المطلوبة لتجهيز الصفقة التجارية؛ وعدد أيام العمل التى تقضيها الشركة فى معالجة المشكلات التى تنشأ مع مسئولى الجمارك وغيرهم من المسئولين الحكوميين. وتوفر النتائج المجمعة بعض التقديرات. فعلى سبيل المثال، يستغرق الأمر ما بين يومين إلى خمسة أيام فى المتوسط للإفراج الجمركى عن السلع المستوردة بالشحن الجوى؛ ويومين إلى عشرة أيام بالنسبة للشحنات البحرية؛ ويوم إلى ثلاثة أيام بالنسبة للشحنات البرية. وعلى النقيض من ذلك، فإن المعيار المعتاد هو أقل من ست ساعات للتخليص على الشحنات الجوية؛ وأقل من أربع وعشرين ساعة للتخليص على الشحنات البحرية؛ وأقل من أربع ساعات للتخليص على الشحنات البرية. وثمة تكلفة إدارية مهمة أخرى أبرزها المسح هى تلك التى تنطوى على العدد الكبير من المستندات والتوقيعات المطلوبة لتجهيز صفقة تجارية. ويبين الجدول (٤-٦) أن الأمر يحتاج إلى ما يصل إلى عشرين توقيعا فى المتوسط لتجهيز شحنة منقولة جوا أو بحرا.

وتنطوى تكاليف إدارية أخرى على عدد أيام العمل التى تستغرقها الشركات العربية سنويا فى حل المشكلات مع مسئولى الجمارك وغيرهم من المسئولين الحكوميين. وتبين

جدول ٤-٦: عدد المستندات والتوقيعات المطلوبة للصفقات التجارية

نوع النقل	عدد المستندات		عدد التوقيعات	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
شحن جوى	٥	٥	١٠-٢٠	٨-١٠
شحن بحرى	٦	٥	١٢-٢٠	٨-١٠
نقل برى	٥	٥	١١-١٥	١١-١٥

البيانات المجمعة ما يقدر بخمسة وتسعين يوم عمل سنويا، على الرغم من أن النمط (أى التقدير بالنسبة لأكثر من ٥٠ فى المائة من المستجيبين) يتمثل فى ثلاثين يوم عمل سنويا. وعلاوة على ذلك، كان لدى نحو ١٠ فى المائة من المستجيبين اتصالات يومية (٣٦٥ يوما فى السنة) مع مسئولى الجمارك وغيرهم من المسئولين الحكوميين. وتعتبر الشركات المستجوبة مثل هذه الاتصالات اليومية مع المسئولين الحكوميين بمثابة إغراء على الفساد ومصدر لتكاليف إضافية على التجارة. وقد يفسر ذلك ما أعطى من ترتيب مرتفع لعامل «فساد القطاع العام» فى قائمة أكثر القيود تكلفة فى تصور الشركات العربية. وتبين النتائج المجمعة بحسب البلد أنه ينفق فى ثلاثة بلدان وقت أكثر من المتوسط الإقليمى فى التعامل مع إدارات الجمارك والضرائب: فالتجار فى مصر، والأردن، وسوريا أنفقوا فى ذلك ما متوسطه ١٠٠ و ٢٠٠ و ٢٠٩ أيام عمل على التوالى.

وأخيرا، سئلت الشركات عما إذا كانت الصعوبات التى تلاقيها فى التعامل مع مسئولى الجمارك وغيرهم من مسئولى التجارة قلت أم زادت فى السنوات الثلاث الأخيرة. وتبين النتائج المجمعة أن ٤١ فى المائة من المستجيبين، فى المتوسط، يظنون أن الصعوبات تناقصت، وأن ٣٦ فى المائة منهم يعتقدون بأنها ظلت على ما هى عليه تقريبا، وأن ١٥ فى المائة منهم يعتقدون أنها زادت. ويعرض الجدول (٤-٧) إجابات تفصيلية عن هذا السؤال فى كل بلد شمله المسح. وتلمح النتائج إلى أن الحال، فى المتوسط، تحسن فى المنطقة، وبخاصة فى مصر والأردن.

وقد عولجت العقبات التى تعترض إنشاء وتشغيل مشروعات أعمال فى قطاع الخدمات بواسطة شركات وطنية وأجنبية (من بلدان عربية أخرى) بمطالبة الشركات الداخلة فى العينة بأن تقيّم مدى المشكلات التى تثيرها القوانين والقواعد التنظيمية التى تحكم أنشطة الخدمات. وذكرت الشركات المستجيبة إجراءات الترخيص لمشروعات الأعمال؛ واحتكار الدولة لأنشطة معينة (مثلا، التأمين)؛ وقوانين الوكالة الحصرية؛ والاستخدام الإلزامى لمواطنى البلد؛ والفساد العام، بوصفها العقبات الرئيسية لأنشطة الخدمات فى المنطقة العربية. واشتملت القضايا الأخرى المتصلة بالخدمات والاستثمار

جدول ٤-٧: الصعوبات التى تصادفها الشركات حاليا فى التعامل مع مسئولى الجمارك والضرائب، مقارنة بثلاث سنوات مضت، حسب البلد

نسبة مئوية من إجمالى البلد

البلد	*زادت*	*ظلت كما هى*	*قلت*	*لا اعرف*
الأردن	٥	٢٦	٦٣	٧
تونس	١٧	٤٦	٢٥	١٣
دولة الإمارات العربية المتحدة	٤	٣٥	٣٨	٢٣
سوريا	٣٣	٥٠	١٧	...
غزة ـ الضفة الغربية	٣٥	٣٥	١٨	١٢
لبنان	١٧	٥٠	٣١	٣
مصر	١٦	٢٢	٥٦	٦
المملكة العربية السعودية	١٧	٦٧	١٧	...
المتوسط	١٥	٣٦	٤١	٩

والتى كثر ذكر الشركات المشمولة بالمسح لها، الحاجة إلى كيان إقليمى للتأمين على الصادرات والواردات وتمويلها؛ والافتقاد إلى آليات للوقاية من مخاطر التجارة على غرار نموذجى بنك التصدير والاستيراد فى الولايات المتحدة أو هيئة COFACE الفرنسية؛ وصعوبة الحصول على تأشيرات الدخول؛ والقيود المفروضة على دخول الموردين الأجانب للخدمات؛ والاشتراطات المتعلقة بوجود كفيل محلى.

وفيما يتعلق بالمعوقات الرئيسية لبيئة الأعمال فى المنطقة العربية، قام المستجيبون بترتيب النظم القانونية الضعيفة التى تعجز عن ضمان احترام شروط عقود نشاط الأعمال على أنها العقبة الأولى (الجدول ٤-٨). وتلا ذلك تدخل الدولة المباشر لحماية الوكلاء الحصريين بواسطة إعطاء الموزعين المحليين احتكارا على الواردات؛ وكان هذا الأسلوب أكثر شيوعا فى بلدان الخليج. وتم ترتيب القيود الحكومية على تملك العقارات وأسهم رؤوس أموال الشركات فى المرتبتين الثالثة والرابعة. وقد استكمل ذلك بشواغل التجار بشأن الفساد، والتعقيدات البيروقراطية المحلية، والحوكمة السيئة، والتى جاءت فى المرتبة الخامسة. وجاءت النظم الضريبية وأشباه التعريفات الجمركية الأقل شفافية والمعقدة فى المرتبة السادسة.

كثافة حواجز التجارة على أساس المقارنة بين كل زوجين من البلدان

طلب الاستبيان من الشركات المصدرة أن تقيّم الكثافة النسبية لحواجز التجارة فى البلدان العربية الأخرى على أساس المقارنة بين كل زوجين من البلدان. وتحدد النتائج المجمعة

جدول ٤-٨: أكثر العقبات تقييدا فى بيئة الأعمال العربية، كما رتبتها الشركات

العقبات	*الرتبة*
إنفاذ النظام القانونى	١
قانون الوكالة الذى يقصر نشاط الأعمال على المواطنين	٢
الحظر المفروض على تملك الأجانب العقارات	٣
القيود المفروضة على تملك الأجانب أسهم رأس المال	٤
الفساد، والتعقيد البيروقراطى، والحوكمة السيئة	٥
النظام الضريبى والرسوم الضريبية	٦

مجموعة من خمسة بلدان عربية قيمتها الشركات المستجوبة بأنها مثيرة للمشكلات وتم ترتيبها على أنها العليا فى هذا الصدد: غزة - الضفة الغربية، وسوريا، ومصر، وتونس، والمملكة العربية السعودية (الجدول ٤-٩).

واستشهدت الشركات المستجوبة بعدد من المبررات لردودها. ومن بين المبررات التى كثر الاستشهاد بها بالنسبة لغزة - الضفة الغربية، وهى أول البلدان المثيرة للمشكلات فى القائمة، «إغلاق الحدود، والقيود التى تفرضها الحكومة الإسرائيلية، والقيود الإسرائيلية على عبور الحدود». وجاءت سوريا فى المرتبة الثانية؛ وتمثلت بعض المبررات المستشهد بها فى «البيروقراطية، والقوانين التجارية المعقدة، ونقص الخدمات المصرفية لفتح خطابات الاعتماد للمستوردين السوريين، والفساد». ووضعت الشركات المستجوبة مصر فى المرتبة الثالثة، وقيمت السوق المصرية على أنها «تتمتع بحماية مرتفعة بفعل الرسوم الجمركية العالية، والحظر على الواردات، ومعايير المنتجات، وإجراءات إصدار شهادات المطابقة غير الواضحة، والتعقيدات البيروقراطية». ووضعت تونس فى المرتبة الرابعة. واشتملت المبررات المذكورة على «القوانين والتوجيهات التجارية المعقدة، والرسوم الجمركية المرتفعة، وفحص المنتجات على الحدود الذى يستغرق وقتا طويلا جدا، والدعم الذى تقدمه الحكومة للمصدرين التونسيين بشأن النقل الجوى، والتأمين». وكان ترتيب المملكة العربية السعودية الخامسة، وذلك لأسباب من قبيل «القيود السعودية على تأشيرة الدخول بالنسبة لزيارات الأعمال، وقانون الوكالة المحلية الذى يسمح للمواطنين السعوديين فقط بالتسجيل للقيام بنشاط الأعمال وبأن يصبحوا وكلاء للشركات الأجنبية، وتحيز الجمارك السعودية ضد المنتجات المصنوعة فى البلدان العربية مع سهولة دخول منتجات آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا الأسواق السعودية».

جدول ٤-٩: أكثر حواجز التجارة «إثارة للمشاكل» فى البلدان العربية حسبما رتبتها الشركات

نسبة مئوية من إجمالى الدولة

البلد	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	المتوسط(أ)	الترتيب
غزة – الضفة الغربية	٥٢,٥	٣٣.٩	١٣,٦	٢,٠	١
سوريا	٣١,٧	٤٩,٢	١٩,٠	٢,١	٢
مصر	٣٠,٠	٤٦,٣	٢٣,٨	٢,٤١	٣
تونس	٢٨,٦	٥٢,٣	١٩,٠	٢,٤٣	٤
المملكة العربية السعودية	١٦,٤	٥١,٠	٣٢,٧	٢,٨	٥

(أ) متوسط مرجح. وقد رتبت البلدان بحسب متوسط الدرجة بمقياس من ١ (مثيرة للمشكلات إلى حد بالغ) إلى ٤ (لا تثير مشكلات).

فعالية اتفاقات التجارة

سئلت الشركات عما إذا كانت اتفاقات التجارة التى وقعتها حكومات بلدانها مع بلدان عربية أخرى ومع بلدان أجنبية قد عادت بالفائدة على أعمالها؛ وما اتفاقات التجارة التى أفادت أعمالها أكثر من غيرها؛ وبأى طريقة عملت الاتفاقات لمصلحة نموها؟

ورد زهاء نصف المستجيبين بقولهم إنهم لم يستفيدوا من أى من اتفاقات التجارة التى وقعتها حكوماتهم مع بلدان أجنبية. وبالنسبة لنصف المستجيبين الذين استفادوا، كانت أفيد اتفاقات التجارة لهم هى اتفاقات التجارة العربية مثل البروتوكولات الثنائية واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وجاءت اتفاقات منظمة التجارة العالمية فى المرتبة الثانية، تليها الاتفاقات الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجى واتفاقات التجارة الحرة لمنطقة البحر المتوسط وأوروبا. ووفقا لإجابات الشركات، يبدو أن هذه الاتفاقات نجحت بدرجة أكبر فى خفض التعريفات الجمركية وتزويد الشركات بسبل نفاذ تفضيلية للصادرات. وبالنسبة لاتفاقات التجارة الحرة لمنطقة البحر المتوسط وأوروبا، ذكرت شركات فى تونس والمغرب أن أكثرها مواتاة برنامج إعادة الهيكلة الذى يدعمه الاتحاد الأوروبى من أجل البلدان الشريكة من منطقة البحر المتوسط. وذكرت الشركات التى ردت بأنها لم تستفد من اتفاقات التجارة، الكثير من العقبات يمكن إيجاز بعضها على النحو التالى:

- الافتقاد إلى المعرفة أو الوعى بفوائد الاتفاقات.
- الوكالات الحكومية لا تبذل جهودا كافية لإعلام الجمهور بفوائد الاتفاقات.
- المنافسة من البلدان الآسيوية أقوى بكثير مما يحد من فوائد الاتفاقات.

- مشكلات التنفيذ: البلدان الشريكة لا تلتزم بأحكام وشروط الاتفاقات؛ يترك تفسير مواد بعض الاتفاقات لمسئولى الجمارك الذين يفتقدون إلى المعرفة بآليات الاتفاقات.
- اتفاقات التجارة لا تقلل الإجراءات الإدارية العديدة، والأعمال الورقية، والتعقيدات البيروقراطية.
- تنفيذ مواد معينة من الاتفاقات لا يكون متبادلا.
- النقل بين البلدان العربية ليس كافيا.

بيئة الأعمال بالنسبة للاستثمار البينى المباشر

تضمن الاستبيان نموذجا لمستجيبين يمثلون الشركات التى قامت باستثمار مباشر فى بلدان عربية أخرى، أو كانت تفكر فى القيام به. ودارت الأسئلة حول ما يظنه المستثمرون العرب بشأن الاستثمار الأجنبى المباشر البينى، وطُلب منهم أن يرتبوا أهم العوامل المؤثرة فى القرارات الخاصة بالاستثمار الأجنبى المباشر. وتبين الردود المجمعة أن المستثمرين يرتبون العوامل التالية بوصفها مهمة إلى حد بالغ: القدرة على إعادة رأس المال إلى الوطن؛ والاستقرار السياسى؛ وإمكانية التنبؤ والمعولية؛ وحجم السوق المحلية؛ والنظام القانونى لإنفاذ العقود.

موجز واستنتاجات

يعتبر هذا المسح محاولة رئيسية للتحديد الكمى لتكاليف الامتثال للمصادر الإدارية وغيرها من المصادر المتصلة بتكاليف التجارة فى ثمانية بلدان عربية. وتكاليف التجارة هى أقل حواجز التجارة شفافية مثل الإجراءات الجمركية، والقيود المفروضة على النقل البرى والعبور، ومعايير المنتجات وإصدار شهادات المطابقة، وسياسة المنافسة، والحواجز السياسية. ويمكن إجمال النتائج الرئيسية على النحو التالى. أولا، على الرغم من تناقص التعريفات الجمركية والضرائب الأخرى على الواردات فى معظم البلدان العربية فى السنوات الأخيرة، فلا تزال الشركات العربية ترى أن التعريفات الجمركية والضرائب المحلية مرتفعة نسبيا وتفوق التكاليف غير الجمركية للتجارة.[٢] وعلاوة على ذلك، تميل الرسوم الجمركية إلى أن تتعقد بفعل تكاليف الامتثال للقواعد التنظيمية وللقيود الإدارية، التى قدرتها ٢٣٠ شركة اختيرت بشكل عشوائى فى ثمانية بلدان عربية على أنها تتراوح بين ٨ و١٠ فى المائة من قيمة التجارة.

كما يبين المسح أن التخليص الجمركى على صفقة واردات مشحونة بالبحر فى البلدان العربية يستغرق فى المعهود ما بين يومين إلى عشرة أيام، فى حين أن القاعدة

(٢) Zarrouk (2000).

المعتادة أن يستغرق ذلك أقل من أربع وعشرين ساعة. وقد يستغرق التخليص على شاحنة تحمل سلعا إلى السوق عبر أى بلدين عربيين من يوم إلى ثلاثة أيام، فى حين أن القاعدة المعتادة أن يستغرق ذلك أربع ساعات. وعلاوة على ذلك، فإنه فى المتوسط، تقضى شركة عربية خمسة وتسعين يوم عمل كل سنة – أكثر من أسبوع فى الشهر – فى حل المشكلات مع مسئولى الجمارك وغيرهم من مسئولى التجارة. وتشكل مثل هذه الاتصالات اليومية مع المسئولين الحكوميين تكلفة تجارية إضافية وإغراء بالفساد فى شكل طلبات مسئولى الجمارك للحصول على مدفوعات غير رسمية. وتقدر الشركات العربية بأن تلك المدفوعات الإضافية تمثل واحدا فى المائة من تكاليف السلع الموردة.

وفى السنوات الأخيرة، بذلت معظم البلدان العربية جهودا لتقليل حواجز التجارة التقليدية مثل التعريفات الجمركية والقيود الكمية على الواردات، بالإضافة إلى إصلاح الإدارة الجمركية. ويؤكد المسح تلك الجهود، مبينا أن ٤١ فى المائة من المستجيبين يعتقدون أن الصعوبات فى التعامل مع الإدارات الجمركية وغيرها من إدارات التجارة الأخرى قد تراجعت فى البلدان العربية، وبخاصة فى مصر والأردن.

ويمكن تنفيذ نهج فعال إزاء معالجة تكاليف التجارة فى سياق إقليمى، من خلال اتفاقات التجارة الحرة التى توقعها البلدان العربية.[٣] وقد تعمل مثل هذه الأدوات للسياسة على تسهيل التجارة إلى حد كبير، وبخاصة عن طريق إزالة الإجراءات الزائدة على الحاجة وقيود النقل عبر الحدود. بيد أن الاستبيان يبين أن اتفاقات التجارة العربية البينية الحرة مثل اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تنجح فيما يبدو على أفضل وجه فى تخفيض التعريفات الجمركية، وتزويد الصناعات التصديرية بسبل نفاذ تفضيلية إلى الأسواق فى البلدان العربية الأخرى. ولذلك، فإن مثل هذا التحرير للتجارة فيما بين البلدان العربية لم يخفض التأخيرات البيروقراطية عند الحدود، ولم يرشد التعقيدات الروتينية فى الداخل والحوكمة السيئة التى لا تزال تعتبر مكلفة ومتلفة عبر البلدان العربية.

ومع تحرك العالم صوب نظم للتجارة تخفض التعريفات الجمركية إلى حد كبير، أو صوب التجارة الحرة بالفعل، فإن إلغاء حواجز التجارة الأخرى، مثل حصص الواردات، وتراخيص الاستيراد، والحواجز التقنية، يجرى تنفيذه أيضا بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وسيتم التوصل إلى المكاسب الحقيقية من الاتفاقات البينية العربية، مثل اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بإلغاء الاشتراطات الإدارية التى حددها هذا المسح وبيّن أنها ترفع إلى حد كبير تكاليف التجارة فى المنطقة العربية.

---

(٣) Zarrouk and Zallio (2001).

المراجع

Hoekman, Bernard, and Patrick Messerlin. 2002. "Harnessing Trade for Development and Growth in the Middle East." New York: Council on Foreign Relations (www.cfr.org [November 6, 2002]).

Zarrouk, Jamel. 2000. "Para-tariff Measures in Arab Countries." In *Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa*, edited by Bernard Hoekman and Kheir-El-Din. Washington: World Bank.

Zarrouk, Jamel, and Franco Zallio. 2001. "Integrating Free Trade Agreements in the Middle East and North Africa." *Journal of World Investment* 2 (June 2001): 403–26.

الفصل الخامس

المسارات البديلة نحو الرخاء: الاندماج الاقتصادى فيما بين البلدان العربية

دنيس إبى كونان

لقد دفعت الأحداث الأخيرة بالعلاقات السياسية للشرق الأوسط إلى بؤرة الأضواء العالمية مرة ثانية. ومن الواضح أن الرخاء الاقتصادى وتخفيف حدة الفقر والبطالة سيكون لهما تأثير كبير على تخفيف الاضطرابات السياسية الإقليمية، ولتحقيق ذلك الهدف تسارعت المفاوضات الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادى العربى. كما أن التحولات الاجتماعية والسياسية التى تجرى على قدم وساق فى البلدان العربية الرئيسية تعزز الآفاق المرتقبة للتحولات الاقتصادية. فمثلا، تشير التغييرات الأخيرة فى القيادة فى الجزائر، والأردن، والمغرب، والبحرين، وسوريا إلى إمكانية القيام بانفتاح أكبر أمام التجارة. كما أن الإصلاحات التى تجرى فى السياسات فى الكثير من البلدان فى المنطقة تعكس استعدادا أكبر للانخراط فى الاقتصاد العالمى.

وبقدر ما ظل السلام الإقليمى صعب المنال، فإن الاقتصاد الإقليمى عجز عن أن يرتفع إلى المستوى المأمول من إصلاحات السياسة الاقتصادية الكلية المهمة التى اضطلعت بها بلدان عربية عديدة. فبدءا من منتصف الثمانينيات، قام الأردن، والجزائر، والمغرب، وتونس، ومصر بتنفيذ إصلاحات مستفيضة، وأحادية الجانب إلى حد كبير، فى

* يوجه المؤلف الشكر إلى برنارد هوكمان وجميل زروق وكيث ماسكوس وجو فرانسوا لما قدموه من مدخلات قيمة. وقد قدمت هناء خير الدين، وعلى سليمان وآخرون تعليقات مفيدة. والمساعدة البحثية المقدمة من تو ها موضع تقدير كبير، وكذلك الدعم المالى المقدم من مجلس العلاقات الخارجية.

السياسات الاقتصادية.[١] وقد بدأت تدابير إصلاح التجارة عموما بترشيد نظام التعريفات الجمركية وتخفيض معدلات الحماية الفعالة. وفى حين أن حزم الإصلاح الاقتصادى كانت ناجحة إلى حد ما فى تحفيز الاقتصادات، فإن النمو فى الناتج المحلى الإجمالى فى المنطقة تماشى بشكل طفيف فحسب مع النمو السكانى. وتثير معدلات النمو غير الكافية مشكلات على وجه الخصوص عندما تقترن بوجود قوة عاملة صغيرة فى السن ومعدل بطالة مرتفع بالمقارنة مع المتوسطات العالمية. وقد يستفيد النسيج الاجتماعى إلى حد كبير من توافر فرص تشغيل مجدية للعمال الجدد.

ويعتبر تعزيز الرخاء الاقتصادى العربى قضية إقليمية بأكثر منه قضية مقصورة على بلدان معينة بالنظر إلى عوامل عديدة. فأولا، وحسبما يقر روبرت ز. لورنس، فإن جهود الإصلاح المتعددة الأطراف، مثل تلك المجسدة فى منظمة التجارة العالمية، تميل بشكل أيسر إلى تحقيق تحرير حواجز الحدود الشفافة – «الاندماج السطحى».[٢] بيد أن العولمة تلقى بضغوط متزايدة على البلدان لكى تنسق الحواجز التنظيمية والإدارية – «الاندماج العميق». ويلاحظ لورنس أن من الأرجح أن يتحقق الاندماج العميق عندما يجرى التفاوض حوله على أساس ثنائى أو إقليمى وليس فى محافل متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية.

وثانيا، تتسم أسواق العمل فى البلدان العربية بوجود صلات إقليمية مهمة إلى درجة كبيرة. وحسبما يبرزه أحمد جلال، هناك تدفق إقليمى كبير من تحويلات العاملين إلى اليمن والأردن ومصر والسلطة الفلسطينية، يأتى بالدرجة الأولى من الاقتصادات المصدرة للنفط.[٣] وبالنظر إلى الأنماط السكانية وصغر سن القوة العاملة، تصبح البطالة قضية إقليمية بأكثر منها قضية وطنية محض. وأخيرا، فإن الاقتصادات تتعلق بالأماكن، والموقع أمر له شأنه. وتتطلب الرقعة الجغرافية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصفة عامة أن تتعاون الدول بشأن القضايا الاقتصادية لكى تتاجر مع بقية العالم. فالتعاون فى بناء تضافر إقليمى فى البنية التحتية، وتخصيص الموارد الطبيعية، وحراك القوة العاملة، علاوة على تنسيق السياسات، يوفر الفرصة لتوحيد ما يعتبر فى الوقت الحالى اقتصادات صغيرة ومجزأة.

ويحاول هذا الفصل أن يقيم الاستراتيجيات البديلة بشأن تحقيق رخاء اقتصادى فى بلدان عربية ممثلة. ويجرى التركيز على اقتصاد كل من مصر وتونس بالنظر إلى توافر البيانات والنماذج الراسخة عنهما. وقد تم حساب التكاليف والفوائد المحتملة للاندماج الاقتصادى باستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب لهذه الاقتصادات. ولا ينظر

(١) للاطلاع على مزيد من المناقشات، انظر Nabli and De Kleine (2000).
(٢) Lawrence (1996).
(٣) Galal (2000).

التحليل فى سيناريوهات الاندماج السطحى فقط، وإنما فى إمكان الاندماج الأعمق من خلال تنسيق الإجراءات التنظيمية وتحرير الحواجز على التجارة فى الخدمات.

كان تحرير التجارة عنصرا بارزا فى الإصلاح الحكومى فى مصر وتونس. وقد قام كلا البلدين بتخفيض التعريفات الجمركية بشكل كبير منذ الثمانينيات. وقد وقع كلا البلدين على اتفاق منظمة التجارة العالمية، ودخل كلاهما فى اتفاقات ثنائية منفصلة مع الاتحاد الأوروبى.(٤) وقد جرت فى كل من البلدين مناقشات أولية بشأن اتفاقات التجارة المحتملة مع الولايات المتحدة، على الرغم من عدم التوصل إلى اتفاقات رسمية فى هذا الشأن.(٥) وقد برزت أدبيات واسعة بالمثل عن كل من هذه المبادرات.

وفى هذا السياق، قد يكون من المثير للدهشة أن جهود الاندماج داخل المنطقة كانت تفتقد إلى الحيوية، وأن الآثار الاقتصادية للتعاون العربى الأكبر حظيت بأقل القليل من الاستكشاف. وفى حالة مصر، جرى تقصٍ أولى للآثار. وينظر هوكمان وكونان فى الفرص التجارية المتاحة لمصر فى سياق اتفاق مع الاتحاد الأوروبى، واتفاق عربى، وتحرير من جانب واحد وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.(٦) وعلى نحو ما يظهر فى هذا الفصل، يولِّد اتفاق اندماج سطحى مع أى من الاتحاد الأوروبى أو البلدان العربية مكاسب رفاهة قليلة، مما يعكس حقيقة أن مصر لديها بالفعل نفاذ معفى من الرسوم إلى معظم الاتحاد الأوروبى، وأن مثل هذا الاتفاق سيفضى إلى تحويل التجارة.(٧) ويعتمد تحقيق مكاسب كبيرة فى الرفاهة على إزالة الحواجز التنظيمية والإدارية والحواجز غير الجمركية الأخرى. ويعتمد التأثير الحقيقى بشكل بالغ على عوامل عديدة. وأول هذه العوامل هو الدرجة التى قد تحرر بها الحواجز على أساس غير تمييزى. أى أن الاندماج الأعمق مع الاتحاد الأوروبى قد يساعد مصر على استحداث تدابير تنظيمية أكثر رشدا تتمشى مع المعايير الدولية، ومن ثم قد تخفف القيود التجارية مع بلدان خارج الاتحاد الأوروبى. وتتمثل قضية مهمة أخرى فيما إن كانت الحواجز تدر ريعا أو أنها احتكاكية بدرجة كبيرة؛ فالأخيرة تولد أكبر المكاسب المحتملة من التحرير.

ويتمثل البديل عن التركيز على تجارة السلع الإقليمية فى قيام البلدان العربية بإدماج أسواق الخدمات فى الاقتصاد العالمى. وهذا الخيار جذاب بوجه خاص حيث إن من المحتمل أن تكون الفوائد جمة. وقد أصبحت الخدمات مكونا مهما بشكل متزايد فى

---

(٤) يستكشف Galal and Hoekman (1997) الآثار المحتملة للاتفاقات الأوروبية ـ المتوسطية، مع التركيز على مصر.

(٥) للاطلاع على مزيد من المناقشات، انظر: Galal and Lawrence (1998) and Hoekman, Konan and Maskus (1998).

(٦) Hoekman and Konan (2000, 2001).

(٧) انظر Konan and Maskus (1997, 2002b) للاطلاع على مزيد من المناقشة بشأن أنماط التجارة الثنائية والاتفاق المبرم بين مصر والاتحاد الأوروبى. وحيث إن تجارة مصر ليست متركزة بشكل بالغ مع الاتحاد الأوروبى، فقد يفضى اتفاق سطحى إلى قدر كبير من تحويل التجارة.

النشاط الاقتصادى، ورغم ذلك فلا تزال تخضع إلى كثير من القواعد التنظيمية والحماية من المنافسة الدولية فى كل من مصر وتونس. ومؤخرا جدا، أصبحت الخدمات أيضا موضع مفاوضات مكثفة متعددة الأطراف فى سياق الاتفاق العام للتجارة فى الخدمات (الجاتس) التابع لمنظمة التجارة العالمية. وعلى عكس التجارة فى السلع، تنطوى التجارة فى الخدمات على أنماط توريد تتجاوز المبادلات عبر الحدود، مثل حركة الأفراد والمستهلكين، ووجود فروع للشركات الأجنبية.

وفى نموذج التوازن العام القابل للحساب الخاص بتونس، ينظر كونان وماسكوس فى كل من تحرير السلع والخدمات، ليجدا أن المكاسب الناجمة عن تحرير الخدمات، بما فى ذلك الاستثمار عبر الحدود، علاوة على الاستثمار الأجنبى، تفوق بدرجة كبيرة تلك الناتجة عن تحرير السلع.(٨) ويأتى نصيب الأسد من المكاسب بفضل تخفيض الحواجز أمام الاستثمار الأجنبى المباشر فى قطاع الخدمات. وكما هو متوقع، يميل تحرير التجارة فى السلع إلى العمل على إعادة توجيه الإنتاج والقوة العاملة صوب الصناعة التحويلية، ورفع الأجور بالنسبة للعوائد على رأس المال. وعلى النقيض، يسفر تحرير الخدمات عن نمو أكثر توازنا مع انتقال أقل بكثير لعوامل الإنتاج عبر القطاعات، وعن توزيع أكثر تساويا للزيادات فى العوائد على عوامل الإنتاج. ويستند هذا الفصل إلى هذه المنهجية، ويوسع نطاق التحليل ليشمل مصر.

وبإيجاز، قد تختار البلدان العربية أن تندمج بشكل أتم مع الاقتصاد العالمى من خلال قنوات عديدة. وقد تعمل المفاوضات الإقليمية على تخفيض الحواجز الجمركية، علاوة على الحواجز التنظيمية وغير الجمركية المهمة أمام التجارة فى السلع. وعلى النحو البديل، يمكن مواصلة بذل الجهود لتحرير التجارة فى قطاع الخدمات. وتعتمد الآثار الناجمة عن ذلك على النشاط الاقتصادى بشكل أساسى على المسارات التى يتم اختيارها. وتختلف هذه الآثار فى مصر وتونس بسبب الاختلافات الهيكلية المهمة فى التكوين الذى تقوم عليه الأنشطة الاقتصادية. ويعمل هذا الفصل على استكشاف هذه الآثار.

المقاييس والحواجز: نطاق الاندماج الإقليمى

يقدم الجدول (٥-١) نظرة عامة على الاندماج العربى فى الاقتصاد العالمى بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى. وتعتبر الأردن، والكويت، وعمان، والمملكة العربية السعودية، وتونس، ودولة الإمارات العربية المتحدة منفتحة، حيث تتجاوز حصة التجارة فى السلع ٣٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، وتصل إلى ١٣٥ فى المائة فى دولة الإمارات العربية المتحدة الغنية بالنفط. وعلى النقيض من ذلك، تبدو أسواق السلع فى مصر

(٨) Konan and Maskus (2002a).

جدول ٥-١: اندماج الاقتصادات العربية فى الاقتصاد العالمى

نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى، وفقا لتعادل القوة الشرائية

	التجارة فى السلع		*إجمالى تدفق رأس المال الخاص*		*إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر*	
	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٩٦
البلد						
الأردن	٣٦,٨	٣٦,٦	٣,٣	٤,٧	٠,٤	٠,٤
تونس	٢٠,٦	٣٠,٢	٣,٨	٥,٨	٠,٣	٠,٦
الجزائر	١٧,٣	١٥,٠	٠,٨	غ.م.	صفر	غ.م.
دولة الإمارات العربية المتحدة	٨٣,٦	١٣٥,٧	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
سوريا	٢٠,٠	١٩,٦	٦,١	٥,٠	صفر	٠,٢
عمان	٥٢,٩	٤٥,٤	١٠,٢	٢,٥	١,٤	٠,٢
الكويت	٥٤,٣	٤٥,٨	٤١,١	١٦,٨	١,٠	١,٧
ليبيا	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
مصر	١٣,٦	١٤,٨	٤,٦	٢,٥	١,٥	٠,٤
المغرب	١٢,٦	١٤,٠	٢,٨	١,٧	صفر	٠,٤
المملكة العربية السعودية	٣٦,٢	٤١,٢	١٤,٢	٥,٥	٠,٩	١,٠
مجموعة الدخل						
منخفض	٧,١	٧,٩	٢,٠	٢,١	٠,٢	١,٠
متوسط	١٢,٥	٢١,٨	٤,٠	٥,٨	٠,٣	٠,٩
مرتفع	٢٦,٥	٣٨,٩	١١,٤	١٩,٣	١,٦	٢,٧
الدخل المنخفض والمتوسط بحسب الإقليم						
شرقى آسيا والمحيط الهادئ	٩,١	١٣,٠	١,٧	١,٩	٠,٢	١,٠
أوروبا ووسط آسيا	غ.م.	٢٥,٥	غ.م.	٩,٢	غ.م.	٠,٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى	٧,٩	١٧,٣	٤,٦	٦,٦	٠,٣	١,١
البلدان العربية	١٩,٤	١٨,٩	٥,٠	٣,٢	٠,٤	٠,٤
جنوب آسيا	٤,٩	٥,٨	١,٢	٠,٩	صفر	٠,٢
إفريقيا جنوب الصحراء	١٥,٨	١٨,٩	٤,٨	٥,٧	٠,٣	٠,٤

المصدر: Nabli and De Kleine (2000) and World Bank, *World Development Indicators*, 1998.

* غ.م.: غير متاح.

والمغرب منغلقة نسبيا، حيث تبلغ حصة التجارة فى السلع ما بين ١٠ إلى ١٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى. والبلدان العربية، مجتمعة، متأخرة عن غيرها فى مناطق أخرى من حيث معدل وعمق الاندماج مع العالم. ومن الملاحظ أن نسبة التجارة فى السلع إلى الناتج المحلى الإجمالى انخفضت بالفعل بالنسبة للمنطقة بين عامى ١٩٨٦ و١٩٩٦، مثلما حدث بالنسبة لإجمالى تدفقات رأس المال الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى.

الحواجز الجمركية والاندماج السطحى

يحتفظ الكثير من البلدان العربية بحواجز جمركية يزيد متوسطها على تلك الموجودة فى معظم بقية العالم. ويبلغ المتوسط غير المرجح للتعريفة الجمركية فى المنطقة حوالى ١٩ فى المائة، ومعدل التعريفة المرجح بالتجارة المطبق أقل شيئا ما ويبلغ ١٥ فى المائة (الجدول ٥-٢). ورغم أن التعريفات الجمركية فى المنطقة تتجه نحو الانخفاض، فإنها تفعل ذلك بمعدل أبطأ بكثير مما يحدث فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وثمة اختلافات واضحة فى هياكل التعريفة الجمركية فيما بين البلدان. فتميل التعريفات الجمركية إلى أن تكون مرتفعة تماما فى مصر وتونس والمغرب، حيث تتجاوز المعدلات تلك الموجودة فى معظم أمريكا اللاتينية. والتعريفات فى معظم البلدان المصدرة للنفط (باستثناء المملكة العربية السعودية) منخفضة نسبيا، مما يعكس وجود تقاليد تجارية قوية. وتتمثل سمة مهمة أخرى لسياسات التجارة فى تصاعد التعريفة الجمركية.[٩] وعلى نحو ما هو مبين فى الجدول (٥-٣)، تعتبر التعريفات الجمركية على المواد الخام أقل بشكل كبير منها على السلع شبه المصنعة وتامة الصنع، وعلى بنود زراعية وأغذية مجهزة معينة تتمتع بالحماية. وأخيرا، فإن أشباه التعريفات الجمركية كبيرة تماما فى الكثير من البلدان العربية.[١٠]

الاندماج العميق: الإصلاح التنظيمى وتحرير الخدمات

من بين العناصر الرئيسية للاندماج العميق تحديد الحواجز غير الجمركية وإلغاؤها. وتشمل الحواجز غير الجمركية حصص الواردات واشتراطات الترخيص وإصدار الشهادات، ومعايير المنتجات، وتدابير مكافحة الإغراق، والإجراءات الجمركية، وغير ذلك من الحواجز التنظيمية والإدارية. وعلى نحو ما جرت مناقشته فى دراسة جلال وفى دراستى هوكمان وكونان، فإن الحواجز غير الجمركية تعمل على تجزئة الأسواق، وتقليل المنافسة، وفرض تكاليف احتكاكية تستخدم موارد حقيقية، وحظر دخول المستثمرين الأجانب.[١١]

وفى المعتاد، من الصعب للغاية توثيق الحواجز غير الجمركية، بيد أن أعمال المسح التى قام بها جميل زروق توفر توثيقا قيما للغاية عن الحواجز غير الجمركية فى البلدان العربية وآثارها.[١٢] فقد أبلغ المستجيبون عن أن الحواجز غير الجمركية تبلغ فى المتوسط ١٠ فى المائة من قيمة السلع المشحونة، ورتبوا إجراءات التخليص الجمركى، وفساد القطاع العام، والفحص، وإصدار الشهادات على أنها تفرض أعلى التكاليف التجارية.[١٣] وفى مصر، مثلا، ذكرت هناء خير الدين أن مراكز السلطة المتعددة أفضت إلى نظام تشيع

(٩) Zarrouk (2000c).
(١٠) Zarrouk (2000b).
(١١) Galal (2000) and Hoekman and Konan (2000, 2001).
(١٢) Zarrouk (2000a, 2000b, 2001).
(١٣) انظر زروق، الفصل ٤ من هذا الكتاب.

جدول ٥-٢: المتوسط البسيط لمعدلات التعريفة بحسب الإقليم

بالنسبة المئوية

الإقليم	٧٨-١٩٨٠	٨١-١٩٨٥	٨٦-١٩٩٠	٩١-١٩٩٥	٩٦-١٩٩٩
إفريقيا	٣٨,٢	٢٩,٣	٢٦,٩	٢٢,٣	١٧,٨
شرق آسيا	٢٣,٥	٢٦,٩	٢٠,٧	١٤,٦	١٠,٤
أمريكا اللاتينية	٢٨,١	٢٦,٤	٢٤,١	١٣,٩	١١,١
الشرق الأوسط[1]	٢٩,٦	٢٤,٦	٢٤,١	٢٢,٩	١٩,٣
جنوب آسيا	غ. م.	٧١,٩	٦٩,٨	٣٨,٩	٣٠,٧
الدول الصغيرة	٢٩,٨	٣٣,٩	١٦,٩	١٧,٢	١٢,٩
أوروبا / آسيا الوسطى	١٢,٠	٢١,٦	١٤,٩	٨,١	١٠,١
الاقتصادات الصناعية	١١,٩	٨,٩	٨,٢	٦,٨	٦,١

المصدر: World Bank.

أ- باستثناء الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

فيه التأخيرات وازدواجية اختبار المنتجات، وأن إجراءات الفحص كثيفة العمالة بأكثر مما ينبغي.[١٤] ووفقا لما جاء في مسح زروق، يبدو أن التحسينات في الخدمات التجارية بطيئة، حيث أشار ٣٦ في المائة من المستجيبين إلى أن الصعوبات لم تتغير، وزعم ١٥ في المائة منهم أنها زادت. ورغم أن معدلات التعريفة الجمركية آخذة في التناقص في الكثير من البلدان العربية، فلا تزال دوائر الأعمال ترى أن الحواجز التجارية والمحلية مرتفعة نسبيا وتمثل تكلفة لها شأنها للتجارة.[١٥]

لقد أصبح تحرير قطاع الخدمات مجالا لمفاوضات مكثفة إقليمية ومتعددة الأطراف، وأبرز أمثلتها تلك المناقشات الجارية في منظمة التجارة العالمية. ولا يوجد سوى القليل من الدراسات التجريبية التي تفحص الدور الذي قد يقوم به التحرير داخل البلدان النامية، وذلك بسبب أن البيانات محدودة وبسبب الفجوات القائمة في المنهجية. ومن الاختلافات المهمة بين التجارة في السلع والتجارة في الخدمات أن السلع، بحكم طابعها، مادية وملموسة وأن الخدمات كثيرا ما تكون غير ملموسة. وقد تشحن السلع عبر الحدود، ولأنها مرئية فإنه يسهل تنظيمها من خلال الإجراءات الضريبية والجمركية. وعلى النقيض، ينطوي الكثير من المعاملات الخدمية على صلات شخصية بين مقدم الخدمة والعميل. وفي حين أن بعض الخدمات، مثل خدمات البرامج الجاهزة للحاسب الآلي، قد تتدفق عبر الحدود، فإن الصفقات الدولية الأخرى تتطلب انتقال الأشخاص المعنيين أو انتقال ملكية الشركة التي يضطلع فيها بالصفقة. ومن ثم فإن الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (الجاتس) يميز بين أربعة «أنماط للعرض»: التجارة عبر الحدود (النمط ١)؛ وانتقال المستهلكين (النمط ٢)؛ والاستثمار الأجنبي (النمط ٣)؛ والانتقال المؤقت لمقدمي الخدمات الطبيعيين (النمط ٤).

(١٤) Kheir-El-Din (2000).

(١٥) راجع زروق في هذا الكتاب.

جدول ٥-٣: حواجز التجارة التعريفية وغير التعريفية

بالنسبة المئوية

	المنتجات الأولية						المنتجات المصنعة وخلافه				
	الأغذية (ت م- ٠)	المشروبات والتبغ (ت م- ١)	المواد الخام (ت م-٢)	الوقود المعدنى (ت م-٣)	الدهون والزيوت (ت م-٤)	الكيماويات (ت م-٥)	المصنوعات المادية (ت م-٦)	الآلات والمعدات (ت م-٧)	مصنوعات متفرقة (ت م-٨)	سلع وصفقات غير مصنفة ت م-٩	السنة
التعريفات وأشباه التعريفات(أ)											
تونس	٣٨,٣	٤٢,٧	٢١,١	١١,٨	٣٠,٣	٢١,٢	٣٢,٢	٢٦,٤	٣٤,٩	٣٦,٣	١٩٩٥
الجزائر	٣٠,٥	٨١,٩	١٢,٥	٤,٠	١٨,٧	١٥,١	٣١,٠	١٨,٨	٤٣,٣	٢٥,٥	١٩٩٣
عمان	٧,١	٦٩,٣	٥,٥	٣,٩	١,٩	٥,١	٥,٣	٥,٠	٥,٠	٤,٢	١٩٩٢
مصر	٣٥,٦	٤٦,١	١٤,٠	١٣,٣	١٨,٠	١٦,٤	٣٦,٨	٢٠,٩	٤٥,٧	١٧,٤	١٩٩٥
المغرب	٨٦,٧	٧٣,٢	٣١,٠	٢٩,٦	٤٧,٥	٥٠,٠	٧٠,٥	٥٥,٣	٨٥,٣	١٧,١	١٩٩٣
المملكة العربية السعودية	١٠,٢	١٢,٦	١١,٨	١٢,٠	١٢,٠	١١,٩	١٢,٣	١٢,٠	١٢,٧	١١,٠	١٩٩٤
تواتر الحواجز غير التعريفية											
الجزائر	٩٦,٦	٦٦,٧	صفر	صفر	٦١,٢	١,٠	٢,٠	صفر	صفر	صفر	١٩٩٣
تونس	١٠,١	صفر	٠,٥	صفر	صفر	صفر	٢٠,١	٠,٣	٢٥,٩	صفر	١٩٩٢
المملكة العربية السعودية	٠,٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٩٩٥
عمان	صفر	٤٨,١	٣,٩	صفر	صفر	٣,١	٠,٣	٢,٥	٥,٠	صفر	١٩٩٢

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، *نظم تحليل ومعلومات التجارة*، النسخة ٣، خريف ١٩٩٥ (على أسطوانة مدمجة)

أ- أشباه التعريفات هى الرسوم الجمركية الإضافية، والضرائب الداخلية على الواردات، والقيم الجمركية المقررة، وغير ذلك من الرسوم التى تجبى على الواردات والتى تزيد من تكلفة الواردات بطريقة مماثلة للتدابير التعريفية المعتادة على الواردات.

ملحوظة خاصة بالنص العربي: ت م اختصار لمصطلح «التصنيف المعيارى للتجارة الدولية SITC».

النماذج والبيانات المعيارية

يعرض هذا القسم الهيكل النظرى لنماذج التوازن العام القابلة للحساب بالنسبة لمصر وتونس، ويصف مجموعات البيانات المعيارية. والوصف التفصيلى للنموذج الأساسى ومصادر البيانات متاحة لمن يطلبها؛ والمعادلات واردة فى الملحق التقنى (٥أ). والنموذج الأساسى فى حالة مصر موصوف بالتفصيل فى ماسكوس وكونان، وفى كونان وماسكوس.[١٦] والنموذج التونسى معروض بالتفصيل الكامل فى كونان وماسكوس.[١٧]

وكل نموذج مستقل بذاته، بمعنى أنه يفترض بأن كلا من مصر وتونس من البلدان المتلقية للأسعار فى الأسواق العالمية. ويتصف الإنتاج بعوائد ثابتة بالنسبة للحجم وبالمنافسة الكاملة، مما يعنى ضمنا أن الأسعار مساوية للتكاليف الحدية للناتج. وهيكل التداخل معروض فى الشكل (٥-١).[١٨] وفى جميع القطاعات، تم تقريب دوال الإنتاج باستخدام تكنولوجيات ليونتيف التى تستخدم المدخلات الوسيطة والقيمة المضافة الحقيقية. وتشمل القيمة المضافة مدخلات العمل ورأس المال، والتى تتميز فى الإنتاج، بمرونة إحلال ثابتة لدالة الإنتاج. وفى حالة مصر، يتم تقسيم العمل بعد ذلك إلى عمل إنتاجى وغير إنتاجى.

ويتم التمايز بين المنتجات بحسب بلد المنشأ وفقا لافتراض أرمنجتون، بحيث تختلف أسعار الصادرات والواردات فيما بين الأقاليم.[١٩] وفى كل قطاع، يمثل الطلب على السلع المنتجة محليا والمستوردة بدالة ذات مرونة إحلال ثابتة، كما يتم التمييز بين الواردات الوسيطة بحسب إقليم العرض فى هيكل يتسم بمرونة إحلال ثابتة. وبالمثل، تقوم الصناعات المحلية بعرض سلع متمايزة إقليميا فى كل من الأسواق المحلية والأجنبية (الصادرات). ويتبع الإنتاج دالة ذات مرونة تحويل ثابتة من مرحلتين متداخلتين. ويتم حساب الناتج الإجمالى أولا باعتباره مجموع العرض المحلى والصادرات الكلية، مع تخصيص الأخيرة بعد ذلك عبر الأقاليم - الاتحاد الأوروبى، وجامعة الدول العربية، وبقية أنحاء العالم - وفقا لدالة فرعية ذات مرونة تحويل ثابتة. ويفترض بأن رأس المال يتحرك بحرية فيما بين القطاعات، وكذلك العمل.[٢٠]

---

(١٦) Maskus and Konan (1997); Konan and Maskus (1997).

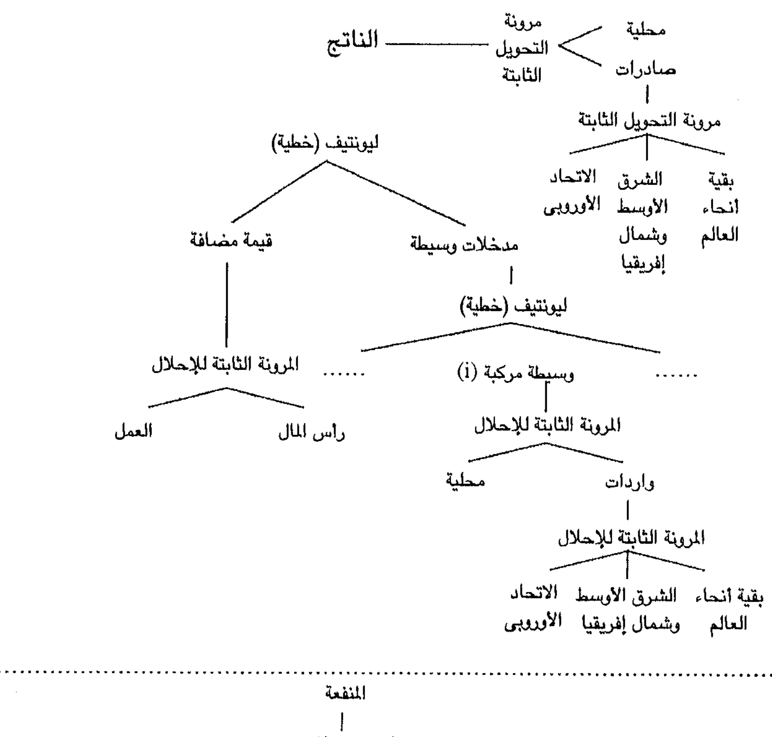
(١٧) Konan and Maskus (2002a).

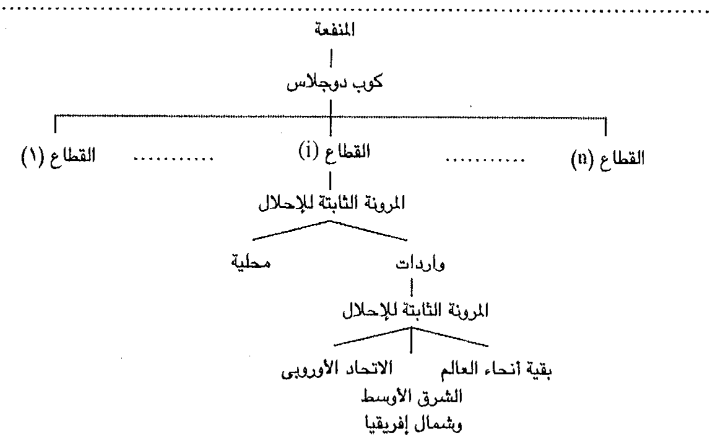
(١٨) يتباين الإحلال بين العمل وراس المال عبر القطاعات، فيتراوح بين ٠,٤٣ إلى ١,٩٩، على نحو ما هو مأخوذ عن Harrison and others (1993) ووارد فى Maskus and Konan (1997) وفى Konan and Maskus (2002b). وفى حالة مصر، يفترض بأن مرونة الإحلال بين عمال الإنتاج والعاملين فى غير الإنتاج تبلغ ٠,٥.

(١٩) يبين De Melo and Robinson (1989) ان النماذج التى تسمح بتمايز المنتجات تعمل بشكل جيد بموجب افتراض اقتصاد صغير مفتوح؛ وبالفعل، فالاقتصاد يكون متلقيا للسعر عند مستوى التدفقات التجارية الكلية، ويكون إجمالى كل إقليم مميزا بشكل يكفى دعم افتراض أرمنجتون.

(٢٠) مقاييس مرونات التجارة مأخوذة من Rutherford, Rutstrom, and Tarr (2000). وتبلغ مرونات التجارة المتعددة ٢ بالنسبة للإحلال بين السلع المحلية والمستوردة، و٥ بالنسبة للإحلال فيما بين الواردات الإقليمية وبالنسبة للتحول بين الناتج المحلى والصادرات، وتبلغ ٨ بالنسبة للتحول فيما بين وجهات الصادرات الإقليمية.

الشكل ٥-١: الهيكل المتداخل لنموذج التوازن العام القابل للحساب بالنسبة لمصر وتونس





ويبين الشكل (٥-١) قيام المستهلك الممثل فى النموذج بتعظيم دالة المنفعة المتداخلة ذات المرونة الثابتة للإحلال مع ما يقابلها من قيد على الميزانية متعدد المراحل. ففى المرحلة الأولى، يقرر المستهلك مقدار ما ينفقه على السلع من كل قطاع، بالنظر إلى القيد على الميزانية. أى أن مرونة الإحلال فيما بين القطاعات هى الوحدة، وفقا للمنفعة المتداخلة

لكوب دوجلاس. وبالنظر إلى قرار الإنفاق المتخذ على مستوى القطاع، فإن المستهلك يقرر فى المرحلة الثانية الواردات المحلية والكلية فى كل قطاع تبعا لدالة ذات مرونة إحلال ثابتة. وبعد ذلك، وفى ظل ميزانية للواردات، يختار المستهلك المشتروات من الواردات من كل إقليم. وتمثل فى هذه العملية أيضا تفضيلات الحكومة والأطراف المستثمرة.

ويحصل المستهلك الممثل فى النموذج على الدخل من عوامل إنتاج أولية (العمل ورأس المال)، والتحويلات الصافية من الحكومة، والعجز فى الحساب الجارى. وبالإضافة إلى ذلك، تفرض قاعدتا إقفال معياريتان: التوازن بين المدخرات – الاستثمارات، ورصيد الحساب الجارى الثابت. ويستند التوازن بين المدخرات – الاستثمارات إلى افتراض أن رصيد رأس المال محدد خارجيا عند مستوى القياس. ويمول هذا الرصيد من خلال مدخرات المستهلك الإجبارية التى تعمل كضريبة مباشرة (دفعة واحدة). وسعر الفائدة (الرقم القياسى لسعر رصيد رأس المال المركب) داخلى المنشأ، ويتحدد بفعل ظروف الطلب على عوامل الإنتاج.

ويُعرَّف الحساب الجارى بأنه مجموع ميزان التجارة السلعية، وميزان الخدمات، والتحويلات الصافية للعمال الأجانب، والمدفوعات الصافية (السلبية) على رأس المال الأجنبى.[٢١] ويُحتفظ بالاحتياطيات الأجنبية ثابتة حيث إن الحساب الجارى سوف تتم معادلته فقط بواسطة حساب رأس المال (يكون سلبيا بالنسبة له)، ويُحتفظ بهذا الرصيد ثابتا طوال المحاكاة. ويُقيد الدخل من التحويلات الأجنبية ناقصا مدفوعات رأس المال الأجنبى كإضافة خارجية المنشأ لدخل العنصر الممثل فى النموذج. والاحتفاظ برصيد الحساب الجارى ثابتا فى الوقت الذى تكون فيه الأسعار الدولية ثابتة يتطلب بندا موازنا. ويتحقق ذلك بواسطة تغيير فى «سعر الصرف الحقيقى» المحلى، والذى يشير ضمنيا إلى تغيير فى مؤشر السعر المحلى (المولد من تغييرات فى سعر السلع المنتجة محليا) يكفى لاستدامة التوازن فى الحساب الجارى مع تغير أحجام الواردات والصادرات.

كما يفترض أن المعاملات الدولية تواجه حواجز جمركية وغير جمركية على حد سواء. وتناقش أدناه معدلات التعريفة الجمركية فى تونس ومصر؛ وتناقش شتى مصادر وأدوار الحواجز غير الجمركية بالتفصيل فى هوكمان وكونان.[٢٢] وفيما يتعلق بأغراض التحليل الراهن، يفترض بأن الحواجز غير الجمركية تفرض تكاليف احتكاكية على المعاملات الدولية الخاصة بكل من السلع والخدمات. أى أن الحواجز غير الجمركية الاحتكاكية توظف الموارد بطريقة تبذيرية، ومن ثم تفرض تكلفة على المجتمع. والحواجز غير

---

(٢١) فى عام ١٩٩٥، وهى سنة القياس بالنسبة لتونس، بلغت التحويلات الأجنبية زهاء ٦٥٠ مليون دينار، فى حين وصل مجموع الدخل الرأسمالى الصافى إلى مبلغ سلبى هو ٦٨٠ مليون دينار (International Monetary Fund 2000).

(٢٢) Hoekman and Konan (2000 and 2001).

الجمركية غير مثمرة بشكل مباشر، وتنشأ عن إجراءات وقواعد تنظيمية إدارية مفرطة وزائدة على الحاجة. ومن المسلم به أن البلد نفسه (تونس ومصر) وشركاءه التجاريين من العرب هم الذين يفرضون الإجراءات الإدارية المكلفة. ومن ثم فإن الاندماج العميق ينطوى على تخفيض الحواجز غير الجمركية فى البلدان العربية الشريكة، وتقليل التكلفة التى ينطوى عليها التصدير إلى المنطقة على حد سواء.

ولا توجد أى مقاييس محددة للتأثير المكافئ للسعر للحواجز غير الجمركية، وهى مشكلة ليست مقصورة على البلدان العربية. وتأتى أفضل المعلومات المتاحة من أعمال المسح التى قام بها زروق، والتى أخذ منها مقاييس الحواجز غير الجمركية فى مصر وتونس.[٢٣] ومن المفترض أن الحواجز غير الجمركية الاحتكاكية فى الزراعة والصناعة التحويلية تفرض تكلفة إضافية تبلغ ١٥ فى المائة على الواردات من البلدان العربية، و٥ فى المائة على الواردات من الشركاء التجاريين الآخرين. ومن المفترض أن يحسن الاتفاق الأوروبى – المتوسطى سعر الصادرات إلى الاتحاد الأوروبى بنسبة ٥ فى المائة فى صناعة الملابس، و٢ فى المائة فى الزراعة، وواحد فى المائة فى الصناعات الأخرى. ومرة ثانية، واستنادا إلى مسح زروق، فإنه ينظر إلى اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أنه يعزز أسعار الصادرات من السلع بنسبة ٣ فى المائة حيث تنخفض معدلات التعريفة الجمركية الإقليمية فى أعقاب الاندماج السطحى، وبنسبة ١٥ فى المائة بسبب تخفيض الحواجز الاحتكاكية فى أعقاب الاندماج العميق.

وبالإضافة إلى ذلك، تعامل الحواجز على الاستثمار الأجنبى فى قطاع الخدمات على أنها تضع فاصلا احتكاكيا بين الأسعار التى قد تسود بيئة متحررة وتلك التى تسود بيئة مشوهة. وهذا الاعتبار يتبع النهج الذى اتخذه كونان وماسكوس فى النموذج الذى وضعاه لتحرير الخدمات فى تونس.[٢٤] ويتبنى الفصل الحالى أسلوب كونان وماسكوس فى التمييز بين التحرير العابر للحدود (النمط ١ بموجب الاتفاق العام للتجارة فى الخدمات) وتحرير الحواجز على الاستثمار (النمط ٣). إذ تميل حواجز التجارة فى الخدمات عبر الحدود إلى أن تكون إدارية وتنظيمية الطابع، وترفع التكلفة الحقيقية للانخراط فى المعاملات. وعلى النقيض من ذلك، تعمل القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبى فى قطاع الخدمات (حواجز النمط ٣) بشكل عام على تعويق نقل التكنولوجيا وتقليل المنافسة، ومن ثم ترفع التكلفة المحلية لتقديم الخدمات فوق التكلفة التى قد تسود لو اتبعت أفضل الممارسات السائدة على الصعيد العالمى.

(٢٣) Zarrouk (2001).

(٢٤) Konan and Maskus (2002a).

ويعتبر عجز الميزانية الحكومية بمثابة خصم فى الدخل المتاح للعنصر الممثل فى النموذج، ويشكل تحويلا إلى الاستهلاك الحكومى. ويحتفظ بالمصروفات الحقيقية للحكومة ثابتة خلال هذه المحاكاة. ومن ثم فإن أدى إصلاح السياسات إلى انخفاض الأسعار، مما يقلل إيرادات الضرائب المطلوبة لتمويل المصروفات الحكومية، تتحول الوفورات الضريبية إلى العنصر الممثل فى النموذج. وفى نفس الوقت، فلو أسفر تحرير التجارة عن خسارة إيرادات جمركية، فإن الإيرادات سوف تُعوض بالسماح للأداة الضريبية الأولية بأن تتباين بشكل تناسبى. وفى حالة تونس، تتمثل الأداة الضريبية الداخلية المنشأ فى ضريبة القيمة المضافة. ويتم تحقيق التوازن فى إيرادات مصر بواسطة السماح بتكيف معدلات الضريبة على السلع والخدمات. وتتم مناقشة الأدوات الضريبية ومعدلاتها المعيارية فى وصف البيانات الذى يلى القسم الحالى. وحسبما هو مبين فى كونان وماسكوس، يتفاعل اختيار الأداة الضريبية البديلة مع تحرير سياسات التجارة بطرق أساسية.[٢٥]

نموذج تونس والبيانات المعيارية

تتكون البيانات الخاصة بالنموذج التونسى من مصفوفة محاسبية اجتماعية وغير ذلك من المعلومات، مثل مرونات الإحلال والتحول، وتدفقات تجارة الواردات والصادرات بحسب الإقليم، ومعدلات الضريبة والتعريفة الجمركية.[٢٦] ويتم تجميع هذه البيانات فى مجموعة متسقة من العلاقات بين الطلب الوسيط، والطلب النهائى، والصفقات ذات القيمة المضافة، باستخدام جدول المدخلات - المخرجات لعام ١٩٩٥ الخاص بتونس المقدم من المعهد الوطنى للإحصاء.[٢٧] ويتم تقسيم الإنتاج إلى ستة وثلاثين قطاعا على النحو المبين فى الجدول (٥-٤).

ينزع الإنتاج التونسى، العامود ١، إلى التركز فى الزراعة وصيد الأسماك، والأغذية المصنعة (زيت الزيتون والتمور)، وصناعة الملابس، والبناء. ويوجد ١٢ فى المائة تقريبا من الناتج فى الخدمات العامة. والتجارة بين الأنشطة فى صناعتى الملابس والمنسوجات مرتفعة بدرجة كبيرة. فمع استحواذ تجارة الملابس والمنسوجات على ٢١,٥ فى المائة من الواردات و ٣١,٦ فى المائة من الصادرات، فإن حصتها تفوق حصة جميع القطاعات الأخرى. والتشوهات فى هذا القطاع كبيرة، مع قيام المستثمرين الأجانب بالإنتاج أساسا من أجل سوق التصدير ومنعهم من التوريد للسوق المحلية. وتشمل قطاعات الواردات المهمة الأخرى الآلات والكيماويات، العامود ٢. وتتركز الصادرات فى الملابس والسياحة والكيماويات، والتى يذهب معظمها إلى الاتحاد الأوروبى (الجدول ٥-٥).

(٢٥) Konan and Maskus (2000).

(٢٦) انظر Konan and Maskus (2002a) للاطلاع على مناقشة تفصيلية لبيانات تونس ونموذجها.

(٢٧) أسلوب جمع البيانات موصوف فى: Institut National de la Statistique (1998).

جدول ٥-٤: الناتج القطاعى وحصص التجارة، تونس *(بالنسبة المئوية)*

القطاع	*الإنتاج* (١)	*الواردات* (٢)	*الاستهلاك العائلى* (٣)	*الاستهلاك الوسيط* (٤)	*الصادرات* (٥)
الزراعة	٧,٦٦	٧,١٢	١٠,٨٣	١١,٧٧	١,٥٧
الصناعة التحويلية					
الأغذية المصنعة	٩,٦٤	٤,٩٨	٢٠,٢٠	٨,٣٢	٥,٢٧
السيراميك والزجاج	٣,١٦	١,٢٥	٠,٥١	٦,٣٤	١,٥٣
الفلزات غير الحديدية	١,١١	٤,٥٩	صفر	٤,١٣	١,٠٥
الأشغال المعدنية	١,٣١	٢,١٦	٠,٥٣	٢,٩٦	١,٥٤
الآلات	٠,٣٥	١٠,٣٩	٠,٥	١,٨٥	٠,٨٢
السيارات	٠,٨٨	٦,٤٩	٣,٧١	١,٥١	٠,٩٢
أجزاء السيارات	٠,٠٦	١,٠٨	٠,٠٢	٠,٠٦	٠,٠٩
القطع الكهربائية	١,٠٥	٣,٧٨	٠,٥٦	٢,٣١	٤,٠٤
الإلكترونيات	٠,٦٣	٣,٦٣	١,٠٦	١,٠٨	٠,٩٤
الأجهزة	٠,٢٨	٠,٣٩	٠,٨٧	٠,٢١	٠,١٥
الكيماويات	٥,٤١	١٠,٤٧	٤,٥٦	١٠,٥٤	٨,٦٩
الملابس	٩,٩٠	٢١,٥٢	٨,٤٣	١١,٨٥	٣١,٥٩
الجلود	١,٤٧	١,٧٣	٢,٢٤	١,١٤	٣,١٧
الخشب	١,٥٧	١,٤٩	٢,٢٨	٢,٢٨	٠,١٨
الورق	١,١٩	٢,٤٤	٠,٨٥	٣,١٠	٠,٦٣
البلاستيك	٠,٥٨	١,٤٦	١,١٦	١,٢٣	٠,٣٢
خلافه	٠,٤٨	١,٨٩	١,١٨	٠,٦٥	١,٣٥
التعدين					
التعدين	٠,٤٩	٠,٢٧	٠,٠٣	١,٠٢	٠,٨٣
البترول	٣,٦٧	٦,٥٤	٢,١٤	٧,٧٧	٦,١٩
المرافق					
الكهرباء	١,٧١	٠,٠٢	١,١٤	١,٨٦	غ. ق.
المياه	٠,٤٣	غ. ق.	٠,٥٤	٠,٢٦	غ. ق.
الخدمات					
البناء	٧,١٩	غ. ق.	٠,٣٢	٠,٤٣	غ. ق.
التوزيع	٦,٢١	غ. ق.	صفر	صفر	غ. ق.
النقل	٥,١٥	٣,٢٤	٥,٤٤	٤,٣٥	٨,٩٨
الاتصالات	٠,٩٨	٠,١١	٠,٢٨	١,٦٩	٠,٣٧
الفنادق	٢,٤٤	غ. ق.	٣,٧٣	٠,١٠	غ. ق.
المطاعم	٢,٩٨	غ. ق.	١٠,٤١	٠,٠٣	غ. ق.
التمويل	٢,٣٦	٠,٢٢	٤,٤٩	٤,٧٦	٠,٢٧
التأمين	٠,٣٣	٠,٢٥	٠,٢٧	٠,٥٨	٠,٠٢
نشاط الأعمال	٠,٩٠	٢,٤٨	٠,١٠	٢,٤٦	٢,٥٩
العقارات	٠,٣٣	٠,٠١	٤,٧٧	١,٣٥	٠,٠١
الإصلاح	٠,٩٥	غ. ق.	١,٠١	١,٧٦	غ. ق.
الصحة	١,٦٤	غ. ق.	٤,٧٢	٠,٢٢	غ. ق.
الخدمات العامة	١١,٧١	غ. ق.	١,١٤	صفر	غ. ق.
السياحة	٣,٨١	غ. ق.	غ. ق.	غ. ق.	١٦,٨٧

المصدر: Institute National de la Statistique (1998).

غ. ق.: غير قابلة للتجارة.

والمصدر الرئيسى لإيرادات الضرائب فى تونس هو ضريبة القيمة المضافة، والتى تطبق على السلع والخدمات وعلى الواردات بمعدلات تتراوح بين صفر إلى ٢٩ فى المائة. وكان معدل الضريبة المعيارى يبلغ ١٧ فى المائة بالنسبة لمقياس عام ١٩٩٥، ويبلغ فى الوقت الراهن ١٨ فى المائة استجابة للخسائر المتوقعة فى إيرادات التعريفة الجمركية بعد الاتفاق مع الاتحاد الأوروبى (انظر الجدول (٥-٦) للاطلاع على معدلات القياس). ويجرى تجميع بيانات التجارة والتعريفة الجمركية إلى الأساس القطاعى للمدخلات والمخرجات باستخدام أوزان للواردات وضعها المؤلف. فتحددت معدلات التعريفة الجمركية بواسطة بيانات التحصيل الخاصة بعام ١٩٩٥ وهى تتفاوت ما بين الأقاليم بسبب شروط استرداد الرسوم الجمركية، علاوة على المعاملة التفضيلية للاتحاد الأوروبى وجامعة الدول العربية. ولا توجد متحصلات جمركية على الخدمات، ويفترض بأن معدلاتها تبلغ صفرا.

ويوفر الجدول (٥-٦) أفضل تقدير للمؤلف عن الفروق السعرية الناتجة عن الحواجز على الخدمات. وتعامل الحواجز على التجارة العابرة للحدود وفقا للنمط (١)، على أنها حواجز غير جمركية مكافئة للتعريفة القيمية. وفيما يتعلق بالنمط (٣)، قد يكون من المثالى تقدير التأثير الذى تحدثه الحواجز على الخدمات على كل من الإضافات السعرية والتكاليف، من أجل التمييز بين التأثير الناجم عن المنافسة وتأثير تخفيض التكلفة الناجم عن التحرير. ومن ناحية المبدأ، يمكن استنباط تأثير تخفيض التكلفة بواسطة مقارنة التكاليف الفعلية مع التقدير المحسوب للتكاليف إذا ما قدمت الخدمات وفقا لدالة تكلفة تعبر عن أفضل الممارسات المتبعة على الصعيد العالمى. ومن المؤسف أنه لا يمكن التوصل إلى أى من هذه المقاييس بالنسبة للدول العربية (أو بالنسبة لمعظم البلدان الأخرى).

وتستند الحواجز على الخدمات الواردة فى الجدول (٥-٦) إلى دراسات عن الصناعة، وكذلك إلى المسح الذى أجراه زروق؛ وترد مناقشات أخرى فى كونان وماسكوس.[٢٨] وقد أخذت التقديرات الخاصة بالحواجز على الخدمات المالية من ملاحظات مفادها أن مستوى الوساطة النقدية فى النظام المصرفى يقل بمقدار ٣٠ فى المائة تقريبا عنه فى البلدان المناظرة ومن تقدير جعيد لعدم كفاءة التكلفة فى القطاع المالى.[٢٩] ويتمشى ذلك مع تقديرات كاليراجان وآخرين بشأن القطاعات المصرفية فى تايلاند، وسنغافورة، وشيلى، وكوريا الجنوبية.[٣٠] وتعكس الفروق السعرية فى التأمين

---

(٢٨) Zarrouk (2000a) and this volume, Konan and Maskus (2002a).

(٢٩) Goaied (1999).

(٣٠) Kalirajan and others (2000).

جدول ٥-٥: حصص التجارة القياسية، تونس

بالنسبة المئوية

القطاع	حصة التجارة العربية		حصة تجارة الاتحاد الأوروبى	
	الواردات	*الصادرات*	*الواردات*	*الصادرات*
الزراعة وصيد الأسماك	٦,٨	٢٢,٤	٣٨,٧	٦٨,٧
الصناعة التحويلية				
الأغذية المصنعة	٤,٠	١٢,٥	٥٥,٣	٧١,٩
السيراميك والزجاج	٤,٣	٤٤,٧	٤٨,٨	٢٤,٠
المعادن غير الحديدية	٣٦,٤	٢٥,٧	٥٧,٧	٧٠,٤
الأشغال المعدنية	٤,٣	٢٨,٩	٦٧,٨	٥٨,٨
الآلات	٠,٣	٩,٥	٧٧,٠	٨٦,٠
السيارات والشاحنات	١,٢	٥٥,٣	٨٧,٦	٤٠,٨
أجزاء السيارات	صفر	٢٨,٨	٥٧,١	٧١,٠
الأجزاء الكهربائية	صفر	١٠,٧	٦٦,٤	٥٠,٤
الإلكترونيات	صفر	١٠,٧	٦٦,٤	٥٠,٤
الأجهزة المنزلية	صفر	١٠,٧	٦٦,٤	٥٠,٤
الكيماويات	٣,١	١٨,٣	٧٥,٧	٣٩,٢
الملابس والنسيج	٠,٨	٠,٩	٩٢,٣	٩٤,٨
الجلود	٠,٦	٠,٨	٩٣,٣	٩٦,٦
الخشب	١٨,٦	١٤,٣	٤١,١	٦٦,٧
الورق	٢,٧	٦٤,٣	٧٤,٤	٢٠,٦
البلاستيكيات	١٣,٨	٥٧,٩	٧٢,٩	٢٨,٠
المصنوعات الأخرى	٠,١	٩,٥	٧٢,٩	٧٦,٢
البترول والتعدين				
التعدين	٣٣,٥	٢,١	٣٠,٦	٨٦,٠
البترول والغاز	٠,٣	٥٩,١	٦٣,٣	٣٨,٧
الخدمات	٥,٠	٩,٠	٧٠,٠	٧٦,٠

المصدر: Konan and Maskus (2002a).

والاتصالات والنقل مستوى تنظيم المقاييس المرتفع فى هذه القطاعات، والمقارنات مع أسواق فى بلدان مماثلة.[٣١] وقطاعا التوزيع والبيع بالتجزئة مفتتان للغاية ويظهران درجة كبيرة من عدم الكفاءة، مما يجعل مقياس عدم الكفاءة البالغ ٥ فى المائة تقديرا متحفظا تماما. وحيث إن الكثير من الخدمات المهنية يخضع لاشتراط المواطنة، ومن ثم يقيد مشاركة الأجانب، فمن الممكن أن يكون الفرق السعرى المقدر منخفضا. وفى حين ينظر إلى قطاعات البناء والهندسة والخدمات الفندقية على أنها متحررة إلى حد كبير، فإن المشاركة الأجنبية تخضع لقوانين الاستثمار.

(٣١) World Bank (2000).

جدول ٥-٦: المعلمات القياسية للسياسات، تونس

المعدلات القيمية

القطاع	التعريفات المرجحة بالتجارة	حواجز الخدمات: عبر الحدود	حواجز الخدمات: الاستثمار	ضريبة القيمة المضافة المرجحة
الزراعة	١٣,٠			٦,٠
الصناعة التحويلية				
الأغذية المصنعة	١٨,٥			٢١,٤
السيراميك والزجاج	٢٣,٦			١٧,٠
المعادن غير الحديدية	٢١,٢			١٧,٠
الأشغال المعدنية	١٧,٥			١٧,٠
الآلات	٨,٥			١٧,٠
السيارات	١٠,٨			١٤,٦
أجزاء السيارات	١,٧			١٧,٥
الأجزاء الكهربائية	٧,٨			١٦,٨
الإلكترونيات	٧,٨			١٦,٨
الأجهزة	٧,٨			١٦,٨
الكيماويات	١٠,٣			١٥,٠
الملابس	٢١,٦			٢٢,٣
الجلود	٢٨,٣			١٧,٠
الخشب	١٦,٦			١٧,٠
الورق	٥,٣			١٧,٠
البلاستيكيات	١٨,٧			١٧,٠
المصنوعات الأخرى	١٥,٨			١٥,١
البترول والتعدين				
التعدين	٢,٥			١٧,٠
البترول	٢٠,٢			٦,٠
المرافق				
الكهرباء				٦,٠
المياه				١٧,٠
الخدمات				
البناء		غ. ق.	٣	١٧,٠
التوزيع		غ. ق.	٥	صفر
النقل		٥٠	٣	٦,٣
الاتصالات		٢٠٠	٣٠	صفر
الفنادق		غ. ق.	٥	٦,٠
المطاعم		غ. ق.	٥	٦,٠
التمويل		٣٠	٣٠	٦,٠
التأمين		٥٠	٥٠	٦,٠
نشاط الأعمال		١٠	١٠	٦,٠
العقارات		١٠	١٠	٦,٠
الإصلاحات		غ. ق.	٣	٦,٠
الصحة		غ. ق.	٣	٦,٠
الخدمات العمومية		غ. ق.	٣	٦,٠

المصدر: بيانات قدمتها وزارة المالية التونسية.

غ. ق.: غير قابلة للتجارة.

جدول ٥-٧: حصص التجارة القياسية، مصر

بالنسبة المئوية

القطاع	حصة تجارة الولايات المتحدة		حصة التجارة العربية(أ)		حصة تجارة الاتحاد الأوروبى(ب)	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
الزراعة						
الخضروات الغذائية	٤٧,٩	١,٥	٢,٢	٦٣,٥	١١,٧	٢٧,٠
الخضروات غير الغذائية	١٦,٥	١٣,٤	١,٢	١٤,١	٣٦,٩	٤٩,٣
الحيوانات	صفر	٢,٣	٩,٦	٥٣,٠	٨٢,٧	٣٥,٢
التعدين						
البترول	٧,٠	٤,٦	٢٤,٤	١,٠	٥٢,٠	٣٠,٦
التعدين	١٤,٨	٩,٢	٣,٥	٢١,٤	١٧,٧	٥٦,٨
الصناعة التحويلية						
تصنيع الأغذية	١٠,٦	٤,٥	٢,٣	٤٩,٣	٤٠,٣	٢٠,١
المشروبات	١٦,٣	صفر	٢٨,٥	٨٧,٦	٤١,٧	١,٢
التبغ	٢٧,٤	٠,٧	٢,٥	٤٥,٣	٢٧,٠	٠,٤
حلج القطن	٠,٣	٠,٢	٠,٩	١,٤	٣٦,٩	٣٣,٧
نسج القطن	٧,١	١٠,٩	٣,٧	٦,١	٣٣,٤	٧٢,٤
الملابس	٠,٩	٤٩,١	١٩,١	٨,٦	١٢,٤	٣٤,٧
الجلود	٠,٩	١,٥	١٣,٨	٣٠,٩	٢٥,٧	٤٨,٨
الأحذية	٢,٩	١,٩	١٢,٠	٦٠,٥	١٦,٠	٢٠,٥
الخشب	١,٤	٠,١	٠,٤	٨٦,١	٣٩,٨	١,٥
الأثاث	٣٤,٧	١٠,٦	١,٤	٥٨,٥	٥٧,٠	١٤,٩
الورق	١٧,١	٠,٨	٢,٩	٩١,٧	٤٦,٨	١,٦
الكيماويات	١٢,٢	٣,٥	٧,٩	٣٩,٤	٦٢,٦	٣١,٣
تكرير البترول	٦,٢	٠,٦	٢٨,٩	٧,٢	٤٨,٤	٥٨,٥
المطاط، البلاستيكيات	٢٠,٤	٠,٧	٩,٨	٤٥,٣	٤٢,٨	٤١,٣

(يتـــــبع)

نموذج مصر والبيانات المعيارية

استُحدث نموذج مصر من مصفوفة محاسبية اجتماعية تتعلق بالاقتصاد المصرى عام ١٩٩٤. وقد تم قياس النموذج وفقا لجدول المدخلات - المخرجات لعام ١٩٩٠ الخاص بمصر، وتم تحديثه إلى عام ١٩٩٤ باستخدام بيانات التجارة والتعريفة الجمركية، فى عملية تم وصفها فى دراسة ماسكوس وكونان (انظر الجدول ٥-٧).[٣٢] وتم تقسيم الإنتاج إلى ثمانية وثلاثين قطاعا، بما فى ذلك الزراعة، والتعدين، والصناعة التحويلية، والخدمات، على النحو المبين فى الجدول (٥-٨). ويلاحظ أن أكبر حصص فى الناتج فى العامود ١ توجد فى منتجات الخضراوات الغذائية، والمنتجات الحيوانية، وتصنيع الأغذية،

(٣٢) Maskus and Konan (1997).

جدول ٥-٧: حصص التجارة القياسية، مصر (تابع)

بالنسبة المئوية

القطاع	حصة تجارة الولايات المتحدة		حصة التجارة العربية(أ)		حصة تجارة الاتحاد الأوروبي(ب)	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
الخزف	٧,٨	١,٥	١١,٥	٣٢,٤	٤٧,٤	٤٢,٢
الزجاج	٥,٣	٥,٥	٣,٦	٦٢,١	٦٣,٣	٩,٣
المعادن(ج)	٣,٨	٢,٠	٢,٢	٨٠,٩	٦١,٦	٤,٨
المعادن الأساسية	١١,٨	١,٩	٩,٠	٢٤,٣	٣٥,٥	٦٨,٣
الآلات	١٧,٤	٣,٩	٢,٤	٥٨,٠	٥٩,٤	٩,٥
النقل	١٢,١	٠,٣	٠,٧	٨٩,٨	٣٣,٨	٣,٦
خلافه	١١,٢	٣,٢	٣,٥	٦٢,٥	٤٧,٦	٢٥,٤
الخدمات						
المرافق	١٦,٨	٧,٠	٤,٣	٤٠,٠	٤٤,٦	٢٥,٠
البناء	١٦,٨	٧,٠	٤,٣	٤٠,٠	٤٤,٦	٢٥,٠
التجارة	١٦,٨	٧,٠	٤,٣	٤٠,٠	٤٤,٦	٢٥,٠
المطاعم، الفنادق	١٦,٨	٧,٠	٤,٣	٤٠,٠	٤٤,٦	٢٥,٠
النقل	١٦,٨	٦,٧	٤,٣	٢٠,٢	٤٤,٦	٤٤,٧
الاتصالات	١٦,٨	٧,٠	٤,٣	٤٠,٠	٤٤,٦	٢٥,٠
التمويل	١٦,٨	٧,٠	٤,٣	٤٠,٠	٤٤,٦	٢٥,٠
التأمين	١٦,٨	٧,٠	٤,٣	٤٠,٠	٤٤,٦	٢٥,٠
العقارات	١٦,٨	٧,٠	٤,٣	٤٠,٠	٤٤,٦	٢٥,٠
الخدمات الاجتماعية	١٦,٨	٧,٠	٤,٣	٤٠,٠	٤٤,٦	٢٥,٠
الخدمات الترفيهية	١٦,٨	٧,٠	٤,٣	٤٠,٠	٤٤,٦	٢٥,٠
الخدمات الشخصية	١٦,٨	٧,٠	٤,٣	٤٠,٠	٤٤,٦	٢٥,٠

المصدر: Maskus and Konan (1997).

(أ) باستثناء إسرائيل.

(ب) بما فى ذلك تركيا.

(ج) غير مذكورة فى أماكن أخرى.

والتجارة، والنقل، والخدمات الاجتماعية، والبناء والمنسوجات القطنية. وعلى الرغم من وجود الخضراوات الغذائية وتصنيع الأغذية بحصة كبيرة نسبيا فى الإنتاج، فإنهما من السلع المستوردة الرئيسية، مثلهما فى ذلك مثل الآلات والكيماويات، على النحو المبين فى العامود ٢. وتهيمن خدمات النقل (بفضل قناة السويس) والنفط والمنسوجات على تدفقات الصادرات المصرية.

ويتم عرض إطار السياسات التى تواجه مصر فى الجدول (٥-٩) ويناقش باستفاضة أكبر فى ماسكوس وكونان.[٣٣] وفى عام ١٩٩٠، فرضت مصر ضرائب غير مباشرة

(٣٣) Maskus and Konan (1997).

جدول ٥-٨: الناتج والتجارة القطاعية، مصر

الحصص القطاعية (بالنسبة المئوية)

القطاع	الإنتاج	الواردات	الصادرات
الزراعة			
الخضروات الغذائية	١٢,٤	١٣,٣	٢,٦
الخضروات غير الغذائية	١,٧	صفر(١)	٠,١
الحيوانات	٨,٠	٠,٨	٠,٣
التعدين			
البترول	٢,٧	١,٢	١٨,٥
التعدين	٠,٠٩	٢,٠	٠,٢
الصناعة التحويلية			
تصنيع الأغذية	٧,٧	١٥,١	١,٣
المشروبات	٠,٦	صفر(١)	صفر(١)
التبغ	١,٩	١,٠	صفر(١)
حلج القطن	١,٢	٠,٥	٤,٢
نسج القطن	٥,٢	٢,٤	١٠,٣
الملابس	١,٤	صفر(١)	١,٢
الجلود	٠,٢	صفر(١)	٠,١
الأحذية	٠,٤	صفر(١)	صفر(١)
الخشب	١,١	٥,٠	٠,١
الأثاث	١,٤	صفر	٠,٥
الورق	١,٥	٣,٣	٠,٩
الكيماويات	٣,١	١٠,٨	١,٨
تكرير البترول	٢,٧	١,٢	٣,٣
المطاط، البلاستيكيات	٠,٨	٢,٣	٠,٣

(يتـــــبع)

ودعم على الإنتاج ولكنها عدلت هذا الهيكل الضريبى بدرجة كبيرة بحلول عام ١٩٩٣، فأدخلت تدريجيا ضريبة جديدة على السلع والخدمات، وألغت بالتدريج الضرائب غير المباشرة على الإنتاج والدعم. وضريبة السلع والخدمات، التى تطبق على مبيعات السلع والخدمات بمعدلات شتى، لها هيكل معقد. وتتفاوت المعدلات، المذكورة فى العامود ١، من صفر فى المائة على المنتجات الغذائية والورق وتكرير البترول والتأمين إلى ٢٥ فى المائة على الكثير من السلع الكمالية والاستثمارية، مثل الآلات ومعدات النقل. ومعدل الضريبة المعيارى يبلغ ١٠ فى المائة. ومعدلات الضريبة الفعالة على الشركات على استخدام رأس المال مذكورة فى العامود ٢. ولا توجد ضريبة على الزراعة، والضريبة الفعالة على الخدمات تبلغ ٢٣ فى المائة، وعلى الصناعة التحويلية ١٨ فى المائة.

كما يذكر الجدول (٥-٩) المعدلات الجمركية لعام ١٩٩٤ مجمعة على أساس المدخلات ـ المخرجات. ولا تحقق مصر الإيرادات الكاملة من تعريفاتها الجمركية المقننة بسبب

جدول ٥-٨: الناتج والتجارة القطاعية، مصر (تابع)

الحصص القطاعية (بالنسبة المئوية)

القطاع	الإنتاج	الواردات	الصادرات
الخزف	٠,٣	٠,٤	٠,١
الزجاج	٠,٣	٠,٥	٠,١
المعادن(ب)	١,٧	٠,٤	صفر(أ)
المعادن الأساسية	٢,٨	٢,٦	٠,٨
الآلات	٣,٥	٢٣,١	٤,٦
معدات النقل	١,٠	٥,٩	٠,٤
خلافه	٠,١	٠,٥	٠,١
الخدمات			
المرافق	١,٧	٠,٢	٠,٧
البناء	٥,٥	٠,٢	٠,٨
التجارة	٧,١	٠,٣	٥,٦
المطاعم، الفنادق	٢,٣	صفر	٥,٠
النقل	٦,٠	١,٣	٣١,٩
الاتصالات	٠,٨	٠,١	٠,٤
التمويل	١,٥	١,١	غ. ق.
التأمين	٠,٣	غ. ق.	٠,٥
العقارات	٢,٨	٣,٩	غ. ق.
الخدمات الاجتماعية	٦,٠	٠,١	٠,٢
الخدمات الترفيهية	٠,٥	٠,٢	٣,٢
الخدمات الشخصية	٠,٩	غ. ق.	غ. ق.

المصدر: Maskus and Konan (1997).

غ. ق.: غير قابلة للتجارة.

(أ) حصة أقل من ٠,٠٠٥ في المائة.

(ب) غير مذكورة فى أماكن أخرى.

الإعفاءات العديدة بشأن شروط استرداد الرسوم الجمركية، والحوافز الاستثمارية، واشتراطات الأداء. وقد خفضت معدلات التعريفة الجمركية القانونية المرجحة بنسبة ٢٠ فى المائة تقريبا لكى تكون متسقة مع الحصيلة الكاملة للرسوم الجمركية على الواردات فى عام ١٩٩٤. وكما ناقشنا آنفا، فإن تقديرات الخدمات قام المؤلف بوضعها وتستند جزئيا إلى مسح زروق المعروض فى هذا الكتاب، وتستند كذلك إلى دراسات عن الصناعة.

مسارات الرخاء البديلة

يقدم هذا القسم تشكيلة من السيناريوهات التى تبين أنواعا شتى من تحرير التجارة فى السلع والخدمات. ويتم استكشاف التحرير التفضيلى إما من خلال المبادرة الأوروبية - المتوسطية أو اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتحرير المتعدد الأطراف.

جدول ٥-٩: معلمات السياسة، مصر

معدلات قيمية

القطاع	*ضريبة السلع والخدمات* ١٩٩٤	*ضريبة راس المال* ١٩٩٤	*التعريفة المصرية* ١٩٩٤	*التعريفة العربية* ١٩٩٤	*حواجز الخدمات*
					الاستثمارات الحدودية
الزراعة					
الخضروات الغذائية	صفر	صفر	٢,٥	٦,٣	
الخضروات غير الغذائية	١٠,٠	صفر	٦,٧	٢٨,٩	
الحيوانات	صفر	صفر	٤,٤	٦,٧	
التعدين					
البترول	صفر	١٨,٠	٨,٢	٢,٩	
التعدين	١٠,٠	١٨,٠	٧,٠	١٥,٦	
الصناعة التحويلية					
تصنيع الأغذية	صفر	١٨,٠	٦,٨	١٨,٣	
المشروبات	١٠,٠	١٨,٠	٩٥٣,٢	١٤,٨	
التبغ	١٠,٠	١٨,٠	٦٥,٥	٨٣,١	
حلج القطن	١٠,٠	١٨,٠	١٧,٣	٢٤,٩	
نسج القطن	١٠,٠	١٨,٠	٢٣,٣	١٧,٤	
الملابس	١٠,٠	١٨,٠	٥٣,٧	٣٢,٥	
الجلود	١٠,٠	١٨,٠	٣٤,٨	٤٤,٦	
الأحذية	١٠,٠	١٨,٠	٥١,٨	٣٦,٩	
الخشب	٥,٠	١٨,٠	٨,١	٢٨,١	
الأثاث	١٠,٠	١٨,٠	٤٦,٩	٣٤,٩	
الورق	صفر	١٨,٠	١٣,٣	١٨,٦	
الكيماويات	٥,٠	١٨,٠	٨,٩	١٧,٦٠	
تكرير البترول	صفر	١٨,٠	٧,١	٢٠,٠	
المطاط، البلاستيكيات	١٠,٠	١٨,٠	١٥,٦	٢٤,٧	

(يتـــــبع)

وتتراوح مستويات تحرير التجارة فى السلع من الاندماج السطحى، الذى يتعامل فقط مع التعريفات الجمركية على السلع، إلى الاندماج العميق الذى يتم فيه إلغاء الحواجز غير الجمركية. وأخيرا، يجرى النظر فى دور تحرير التجارة فى الخدمات، بما فى ذلك تخفيض الحواجز على التجارة العابرة للحدود، علاوة على الحواجز أمام الاستثمار الأجنبى المباشر فى قطاع الخدمات.

الاندماج السطحى يعنى ضمنا عوائد قليلة

يسفر وضع نموذج لتحرير التجارة ينطوى فقط على إزالة المعدلات الجمركية، سواء على أساس تفضيلى أو على أساس متعدد الأطراف، عن ملاحظات عديدة مثيرة للاهتمام؛

جدول ٥-٩: معلمات السياسة، مصر (تابع)

معدلات قيمية

القطاع	*ضريبة السلع والخدمات* ١٩٩٤	*ضريبة رأس المال* ١٩٩٤	*التعريفة المصرية* ١٩٩٤	*التعريفة العربية* ١٩٩٤	*حواجز الخدمات* *الاستثمارات الحدودية*	
الخزف	١٠,٠	١٨,٠	٤٣,٥	٢١,٣		
الزجاج	١٠,٠	١٨,٠	٢٩,٦	١٧,٢		
المعادن(أ)	٥,٠	١٨,٠	١٨,١	١٢,٧		
المعادن الأساسية	١٠,٠	١٨,٠	١٧,٢	٣٢,٦		
الآلات	٢٥,٠	١٨,٠	١٧,٩	١٩,٩		
النقل	٢٥,٠	١٨,٠	٤١,٢	٥٦,٦		
خلافه	١٠,٠	١٨,٠	١٩,٣	٢٤,٩		
الخدمات						
المرافق	٢,٥	٢٣,٠			غ. ق.	غ. ق.
البناء	١٠,٠	٢٣,٠			٣	٣
التجارة	٨,٠	٢٣,٠			٦	٥
المطاعم، الفنادق	٨,٠	٢٣,٠			٣	٥
النقل	صفر	٢٣,٠			٥٠	٣
الاتصالات	٥,٠	٢٣,٠			١٥٠	١٥
التمويل	٨,٠	٢٣,٠			٣	٣٠
التأمين	صفر	٢٣,٠			غ. ق.	٣٠
العقارات	٨,٠	٢٣,٠			١٠	١٠
الخدمات الاجتماعية	١٠,٠	٢٣,٠			٣	١٥
الخدمات الترفيهية	٨,٠	٢٣,٠			٣	٣
الخدمات الشخصية	١٠,٠	٢٣,٠			غ. ق.	١٠

المصدر: Maskus and Konan (1997), Hoekman and Konan (2001).

غ. ق.: غير قابلة للتجارة.

(أ) غير مذكورة فى أماكن أخرى.

والنتائج مبينة فى الجدول (٥-١٠). وجدير بالملاحظة أن الرفاهة تقاس من حيث التغير المكافئ، ومن ثم توفر مقياسا للمكاسب يستند إلى المنفعة الحقيقية التى تعود على القطاع العائلى.

ومن أكثر النتائج إثارة للدهشة أن المكاسب العائدة من التحرير فى تونس أكبر بكثير من حيث نسبتها المئوية من تلك التى تحققت فى مصر، باستثناء وحيد. وسيعمل تحرير التجارة الذى يشمل الاتحاد الأوروبى على زيادة رفاهة تونس، عندما يقاس بالتغير المكافئ فى دخل الأسرة، من ٢,١٢ إلى ٣,٠٣ فى المائة. وسيرتفع الناتج المحلى الإجمالى من ٤,٢٣ إلى ٥ فى المائة، بحسب طبيعة الاتفاق. وبسبب الأضرار المترتبة على

جدول ٥-١٠: تأثير سيناريوهات الإصلاح السطحى، التعريفات فقط

	الاتفاق الأوروبى المتوسطى (SEU)	*منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (SME)*	*منطقة التجارة + الاتفاق الأوروبى (SEM)*	*الدولة الأكثر رعاية (SHA)*	*الاتفاق الأوروبى + منطقة التجارة + الدولة الأكثر رعاية (SHM)*
تونس					
متغيرات الاقتصاد الكلى (التغير كنسبة مئوية)					
الرفاهة (المتغير المكافئ)	٣,٠٣	٠,٠٧-	٣,٠٢	٢,١٢	٢,٢٠
الناتج المحلى الإجمالى	٥,٠٠	٠,٠٢-	٥,٠١	٤,٢٣	٤,٣١
الرقم القياسى لأسعار المستهلك	٢,٩٤-	٠,٠٧	٢,٩٣-	٢,٠٨-	٢,١٥-
الأجور	٧,٠٢	٠,١٧-	٦,٩٨	٣,٢٠	٣,٤١
سعر القيمة المضافة الأخرى	٠,٥٢-	٠,٠١	٠,٥٢-	٠,٦٧	٠,٦٤
ضريبة القيمة المضافة	٠,١٩	٠,٠١	٠,٢٠	٠,٢٩	٠,٢٩
تكيف العمالة	٥,٤٩	٠,١٥	٥,٤٦	١,٦٢	١,٧٧
تكيف القيمة المضافة الأخرى	٥,٦٤	٠,١٤	٥,٦٢	٢,٣٧	٢,٤٥
الإنتاج (حصة من الناتج المحلى الإجمالى)					
الزراعة (١٩,٥٪)[أ]	١٥,٩٢	١٩,٤٧	١٥,٨٩	١٩,١٦	١٨,٤٠
الصناعة التحويلية (٣٣٪)[أ]	٤٢,٦٣	٣٢,٦٩	٤٢,٦٣	٣٣,٦٨	٣٦,٥٣
التعدين والمرافق (٧٪)[أ]	٥,٧٦	٧,٢٣	٥,٩١	٦,٥٣	٦,١١
الخدمات باستثناء السياحة (٤١٪)[أ]	٣٥,٦٩	٤٠,٦١	٣٥,٥٧	٤٠,٦٢	٣٨,٩٥

مصر					
متغيرات الاقتصاد الكلى (التغير كنسبة مئوية)					
الرفاهة (المتغير المكافئ)	٠,٠١	٠,١٨	٠,٠٣	٠,٥٦	٠,٥٧
الناتج المحلى الإجمالى	٠,٩٠	٢,٠٥	٠,٨٥	٠,٤٥	٠,٤٥
مؤشر سعر المستهلك	٣,٥٩-	٣,٧٥-	٣,٦١-	٤,١١-	٤,١٢-
أجور عمال الإنتاج	١,٦٧	٢,٢٢	١,٧١	١,٨١	١,٨٢
أجور العمال من غير قطاع الإنتاج	٢,٣٨	٢,١٧	٢,٤٤	٣,١٨	٣,٢١
سعر القيمة المضافة الأخرى	١,٨٠	١,٨٧	١,٨٢	٢,٢١	٢,٢١
ضريبة السلع والخدمات	٨,٤٩-	٤٣,٩٥-	٦,٦١-	١٥,٥١	١٥,٥٢
تكيف عمال الإنتاج	١,٠٩	٠,٤٥	١,١٦	١,٩٥	١,٩٧
تكيف العمال من غير قطاع الإنتاج	٠,٨٨	٠,٢٦	٠,٩٣	١,٥٥	١,٥٧
تكيف القيمة المضافة الأخرى	١,٠٩	٠,٥٣	١,١٣	١,٩٠	١,٩١
الإنتاج (حصة من الناتج المحلى الإجمالى)					
الزراعة (٢٢,٦٪)(أ)	٢١,١٢	٢١,١٧	٢١,٠٢	٢١,٠٣	٢١,٠٧
الصناعة التحويلية (٣٩,٨٪)(أ)	٤٠,٩٦	٤١,٧٣	٤٠,٨٥	٤٠,٢٤	٤٠,٠٢
التعدين والمرافق (٣,٧٪)(أ)	٣,٨١	٣,٥٦	٣,٧٧	٣,٨٨	٣,٨٢
الخدمات باستثناء السياحة (٣٣,٤٪)(أ)	٣٤,١١	٣٣,٥٤	٣٤,٣٦	٣٤,٨٤	٣٥,٠٩

المصدر: حسابات المؤلف.

(أ) رقم كمعيار للقياس.

تحويل التجارة، فإن من شأن اتفاق منطقة تجارة حرة عربية كبرى صرف أن يعمل بالفعل على تخفيض رفاهة تونس. وعلى النقيض من ذلك، فإن المكاسب الاستاتيكية الناجمة عن تحرير التجارة السطحى فى مصر تقدر بأقل من واحد فى المائة. ولن يكون لاتفاق تجارة سطحى بين مصر والاتحاد الأوروبى سوى تأثير ضئيل على الاقتصاد.

وقد أثبتت التجارب غير المتفقة مع الحقائق (غير المبينة) صحة ما يلى. أولا، أن المتوسط المرجح لمعدلات التعريفة الجمركية فى المقياس متماثل بشكل مثير للدهشة بالنسبة لمصر وتونس ولا يفسر الاختلافات القائمة بينهما. وثانيا، أن تشتت معدلات التعريفة الجمركية فيما بين القطاعات ليس بمثابة تفسير هو الآخر، حيث قد تبرز نتائج متماثلة بشكل ملحوظ إذا ما وحدت مقاييس معدلات التعريفة الجمركية فى كل بلد وفيما بين جميع القطاعات. وثالثا، أن هيكل الضريبة الداخلى فى مصر، والذى يحتوى على قدر أكبر من الأدوات الضريبية المحلية وقدر أقل من وحدة المعدلات فيما بين الأدوات، يعتبر أكثر تعقيدا للغاية من هيكل الضريبة فى تونس. ورغم ذلك فإن الاختلاف يظل قائما حتى ولو حلت محل جميع أدوات الضريبة المحلية ضريبة إجمالية.

ويبدو أن التفسير يتمثل فى الاختلافات بين انفتاح تونس ومصر، والتى لا تعزى إلى سياسة التعريفة الجمركية أو الضرائب. فاقتصاد تونس يعتمد على التجارة بقدر أكبر بكثير مما يعتمد عليها اقتصاد مصر. ففى عام ١٩٩٦، كانت النسبة المئوية للتجارة السلعية فى الناتج المحلى الإجمالى على أساس تعادل القوة الشرائية تبلغ ١٥ فى المائة فى مصر و٣٠ فى المائة فى تونس (الجدول ٥-١). ومن حيث الانفتاح، تشبه تونس كلا من المملكة العربية السعودية، وعمان، والكويت، والأردن. وتعتبر المنتجات المستوردة مهمة فى معظم القطاعات فيما عدا قطاع الخدمات، فى حين تتركز الصادرات فى قطاعات رئيسية قليلة (الجدول ٥-٤). ويمكن مقارنة بيئة التجارة المنغلقة شيئا ما فى مصر بنظيرتها فى الجزائر، والمغرب، وسوريا. وحسبما هو مبين فى الجدول (٥-٨)، فإن الحجم النسبى لواردات مصر ضئيل فى العديد من قطاعات الصناعة التحويلية الرئيسية. ويتمثل ما لا تظهره البيانات بوضوح فى السبب الذى يجعل أسواق مصر أقل اعتمادا على التجارة الدولية من أسواق تونس. وهناك العديد من التفسيرات النظرية. فقد يكون الاقتصاد المصرى مكتفيا بذاته إلى حد ما بشكل طبيعى (مثلما هو الأمر فى الولايات المتحدة التى يعتبر مؤشر انفتاحها أقل حتى من ذلك). وقد تكون تكاليف المعاملات التجارية المصرية أعلى بشكل يجعلها غير قابلة للقياس بنفس السهولة. وقد تكون البنية التحتية المساندة للتجارة – فى الاتصالات أو الأعمال المصرفية أو النقل، مثلا– غير وافية. وقد يكون لدى المستهلكين المصريين تفضيل أكبر للسلع المنتجة محليا من المستهلكين

التونسيين. وقد تكون التكاليف التنظيمية والإدارية للمعاملات أعلى بكثير فى مصر. وبغض النظر عن الأسباب، من الواضح أنه سيكون صعبا على مصر بأكثر من تونس أن تكسب من أى شكل من أشكال الاندماج. فتغيير الحواجز الجمركية أسهل جدا من تغيير العناصر النظامية التى قد تقمع حجم تجارة مصر.

والنتيجة الثانية المثيرة للدهشة هى ترتيب مكاسب تونس. فرفاهة تونس تكون أقل فعليا لو خفضت التعريفات الجمركية على أساس متعدد الأطراف، حتى لو تم المحافظة على التيسيرات المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق الأوروبية والإقليمية (عمود SHM فى الجدول ٥-١٠). ويتوقف تفسير هذه النتيجة المخالفة للمنطق البديهى على التفاعل ما بين الضرائب المحلية والضرائب على التجارة، وهى قضية تناقش باستفاضة فى كونان وماسكوس.[٣٤] وفى كافة هذه السيناريوهات، يفترض بأن التغييرات فى التعريفات الجمركية وفى السياسات الأخرى محايدة بالنسبة إلى الإيرادات، مع تغير الأدوات الضريبية المحلية لتعويض أى ارتفاع أو انخفاض فى الإيرادات الجمركية. وفى حالة تونس، تتمثل الأداة فى ضريبة القيمة المضافة، ويختلف سعر الضريبة فيما بين القطاعات (انظر الجدول ٥-٦). ويولد إلغاء التعريفات الجمركية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ضغوطا كبيرة على الإيرادات الحكومية، ويتطلب زيادة أعلى بشكل طفيف فى النسبة المئوية لضريبة القيمة المضافة. وتثبت التجارب غير المتفقة مع الحقائق (غير مبينة) أنه لو أتيح لتونس أداة ضريبية أقل تشويها، فإن المكاسب الناتجة عن الاندماج السطحى تكون أعلى بشكل موحد. وباستخدام ضريبة قطعية داخلية المنشأ، فإن الرفاهة الناتجة عن المبادرة الأوروبية -- المتوسطية السطحية تزيد بنسبة ٤,٣ فى المائة (ويزيد الناتج المحلى الإجمالى بأكثر من ٧ فى المائة)، وتزيد الرفاهة الناتجة عن التحرير وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية بأكثر من ٥ فى المائة (ويزيد الناتج المحلى الإجمالى بـ ٩ فى المائة). وفى حالة تونس، يعمل الاعتماد على الأداة الضريبية المحلية بالدرجة الأولى على التقليل من المكاسب الناتجة عن تحرير التجارة إلى حد بالغ.

والملاحظة الثالثة أن حصص التجارة مهمة عند النظر فى الاندماج الإقليمى. ففى حالة تونس، يمكن تحقيق معظم المكاسب الناتجة عن التجارة من خلال المبادرة الأوروبية -المتوسطية، لأن تجارة تونس متركزة مع أوروبا. وفى الحقيقة، فإنه بالنظر إلى خسارة الإيرادات الضريبية والانتقاد إلى أدوات بديلة غير تشويهية، فقد تؤدى مبادرة تستند إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية إلى مستويات رفاهة أقل منها فى ظل اتفاق تفضيلى. وبالنظر إلى الحجم الصغير نوعا ما لمقاييس التجارة مع البلدان الإقليمية، فإن تونس قد تخسر

---

(٣٤) Konan and Maskus (2000).

فعليا من اتفاق للتجارة يركز على المنطقة العربية فحسب نظرا لتحويل التجارة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأنماط التجارية فى مصر متباينة، وتشمل حجما كبيرا للتجارة مع الولايات المتحدة والبلدان العربية الأخرى، بالإضافة إلى أوروبا. ويجرى فحص دور الأنماط التجارية الثنائية لمصر بالتفصيل فى كونان وماسكوس، وفى هوكمان وكونان وماسكوس.(٣٥) وتنزع الاتفاقات الإقليمية التى تفضى إلى تخفيض تفضيلى للحواجز، وليس مرتبطا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إلى تقليل حجم التجارة مع البلدان غير الأعضاء بشكل لا يتسم بالكفاءة، مما يقلل فوائد التحرير.

ومن النتائج الأخيرة للاندماج السطحى، وإن كانت أقل إثارة للدهشة، أن التجارة الحرة تنزع إلى محاباة العمالة فى تونس والعمالة فى القطاعات غير الإنتاجية فى مصر. وفى حين يقوم النموذج على التشغيل الكامل، فإن من المحتمل أن تنعكس هذه الزيادة فى الطلب على العمالة فى مستويات تشغيل أعلى وليس فى مستويات أجور أعلى فحسب. وأخيرا، فإن شروط تكيف العمالة والقيمة المضافة الأخرى تعكس النسبة المئوية لعوامل الإنتاج كل منها على حدة التى قد تغير قطاع التشغيل استجابة لبيئة السياسات الجديدة. ففى تونس، قد يعمل حوالى ٦,٥ فى المائة من عوامل الإنتاج على تغيير المهن فى إطار اتفاق تفضيلى صرف، وقد يتحرك زهاء نصف هذا القدر فى إطار اتفاق يستند إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ومن الجدير بالملاحظة أنه لو استخدم بديل من ضريبة إجمالية فى تونس، فإن ٧ إلى ٨ فى المائة تقريبا من عوامل الإنتاج قد تكون متحركة فى إطار الاندماج السطحى. وتكاليف تكيف عوامل الإنتاج أقل بكثير فى مصر، مع وجود نسبة حراك أقل من ٢ فى المائة.

ومن باب التلخيص الموجز للدروس المستفادة من هذه المجموعة الأولى من التجارب، فإن قضايا التحرير التى تواجه مصر وتونس مختلفة بشكل عام. فبالنسبة لتونس، من شأن القيام بجهد للتحرير يركز على التجارة مع أوروبا أن يحرك الاقتصاد فى اتجاه قريب جدا من التجارة الحرة. والفوائد التى تعود على تقليل التعريفات الجمركية هائلة تماما. وما يضائل من قدرة تونس على الاستفادة من وجود بيئة تجارة متحررة هو الطابع التشويهى لضريبتها الخاصة بالقيمة المضافة. وفى ظل عدم وجود إيرادات جمركية، تصبح ضريبة القيمة المضافة أداة ضريبية أكثر أهمية. ومن شأن الجهود التى تبذل لتعزيز اتساق ضريبة القيمة المضافة أن تستكمل جهود تحرير التجارة.

وفى حالة مصر، يبدو أن حجم التجارة والانفتاح المنخفض نسبيا يرجع إلى حواجز هيكلية إلى جانب التعريفات الجمركية البسيطة. وفى حين أنه قد يكون من الأسهل أن تتيسر الإصلاحات فى سياق اتفاق بين مصر والاتحاد الأوروبى، أو مبادرة عربية أكبر،

(٣٥) Konan and Maskus (2002b); Hoekman, Konan, and Maskus (1998).

جدول ٥-١١: تأثير سيناريوهات الإصلاح العميق، التعريفات زائد الحواجز غير التعريفية على السلع

	م ت ح ع ك – الاتفاق الأوروبى – المتوسطى (DEM)	الدولة الأكثر رعاية – التحرير من جانب واحد (DAL)	م ت ح ع ك الاتفاق الأوروبى – المتوسطى + الدولة الأكثر رعاية (DAM)
تونس			
متغيرات الاقتصاد الكلى (التغير كنسبة مئوية)			
الرفاهة (متغير مكافئ)	٧,٧١	٧,٨٧	٧,٩٦
الناتج المحلى الإجمالى	٨,٢٦	٨,٨٢	٨,٨٥
الرقم القياسى لأسعار المستهلك	٧,١٦-	٧,٢٩-	٧,٣٧-
الأجور	١٠,٤٤	١٠,٤٨	١٠,٠٧
سعر القيمة المضافة الأخرى	٢,٢١	٢,٤٣	٢,٧٦
ضريبة القيمة المضافة	٠,١٧	٠,٢٣	٠,٢٤
تكيف العمل	٥,٥١	٥,١٣	٤,٥٧
تكيف القيمة المضافة الأخرى	٥,٦٦	٥,١٢	٤,٧١
الإنتاج (حصة من الناتج المحلى الإجمالى			
الزراعة (١٩,٥٪)(١)	١٥,٦٢	١٦,٣٠	١٦,٠٥
الصناعة التحويلية (٣٣٪)(١)	٤٣,٠٠	٤١,٨٥	٤١,٨٢
التعدين والمرافق (٧٪)(١)	٦,٣٤	٥,٤٤	٦,٤٣
الخدمات باستثناء السياحة (٤١٪)(١)	٣٥,٠٤	٣٦,٤٠	٣٥,٧٠
مصر			
متغيرات الاقتصاد الكلى (التغير كنسبة مئوية)			
الرفاهة (متغير مكافئ)	٢,٧٤	٢,٩٣	٣,٣١
الناتج المحلى الإجمالى	١,٨٧	١,٣٣	١,٤٩
الرقم القياسى لأسعار المستهلك	٦,١٥-	٦,٣٣-	٦,٦٧-
أجور عمال الإنتاج	٣,٨٨	٣,٤٢	٤,٠٦
أجور العاملين فى غير الإنتاج	٤,٨٠	٤,٩٩	٥,٦٤
سعر القيمة المضافة الأخرى	٣,٥٦	٣,٧٥	٣,٩٨
ضريبة السلع والخدمات	٧,٤٧-	١٤,٨٦	١٥,٢١
تكيف عمال الإنتاج	١,٨٨	٢,٣٦	٢,٦٧
تكيف العاملين فى غير الإنتاج	١,٤٤	١,٨٢	٢,٠٥
تكيف القيمة المضافة الأخرى	١,٦٥	٢,٢٨	٢,٣٧
الإنتاج (حصة من الناتج المحلى الإجمالى)			
الزراعة (٢٢,٦٪)(١)	٢٠,٤٥	٢٠,٩٦	٢٠,٣٢
الصناعة التحويلية (٣٩,٨٪)(١)	٤٠,٢٥	٣٩,٩٣	٣٩,٥٢
التعدين والمرافق (٣,٧٪)(١)	٣,٤٧	٣,٨٨	٣,٥٢
الخدمات باستثناء السياحة (٣٣,٤٪)(١)	٣٥,٨٤	٣٥,٢٣	٣٦,٦٣

المصدر: حسابات المؤلف.

(١) رقم كمعيار للقياس.

م ت ح ع ك = منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

بالنظر إلى أنماط التجارة المتباينة فى مصر، فإن التحرير الذى يتواصل على أساس ثنائى لن يكون بناء مثل الجهود المتعددة الأطراف (مبدأ الدولة الأولى بالرعاية). ويعنى ذلك ضمنا أن من المحتمل أن يتعقد مسار التحرير بالنسبة لمصر بأكثر منه بالنسبة لتونس.

تعميق الاندماج فيما بين البلدان العربية

ينظر الجدول (٥-١١) فى إمكان تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة السلعية. وحسبما ناقشناه آنفا، يفترض بأن الحواجز غير الجمركية سترتفع من جراء القيود التنظيمية المفرطة، والتى سيعمل تحريرها على تخفيض تكاليف التجارة مع جميع الشركاء التجاريين. وبالإضافة إلى إزالة الحواجز غير الجمركية على أساس غير تمييزى، يجرى النظر فى ثلاثة سيناريوهات لتحرير التعريفة الجمركية. ففى العامود الأول، يتم إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات من البلدان العربية ومن الاتحاد الأوروبى (وتحسين سبل النفاذ إلى أسواق الصادرات فى هذين الإقليمين بشكل متبادل). وفى العامود التالى، تلغى التعريفات الجمركية مع جميع الشركاء التجاريين. وفى النهاية، تجمع فوائد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومبادرة الاتحاد الأوروبى - البحر المتوسط مع تخفيض التعريفة الجمركية من جانب واحد فى العامود الثالث.

ويبرز عن سيناريو التحرير المنطوى على إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة فى السلع ثلاث رسائل واضحة. أولا، أن عوائد الاندماج العميق أعلى بكثير جدا من تلك الخاصة بالاندماج السطحى التقليدى، وخاصة بالنسبة لمصر. وفى حالة تونس، تعتبر النسبة المئوية لمكاسب الرفاهة أعلى بأكثر من الضعف، مع حدوث تحسن بزهاء ٨ فى المائة فى الرفاهة (تغيير مكافئ) وتوسع بأكثر من ٨ فى المائة فى الناتج المحلى الإجمالى فى جميع الحالات. ومكاسب الرفاهة المصرية المرتبطة بتخفيض التعريفة الجمركية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فى سياق المبادرة الأوروبية - المتوسطية والنفاذ المتزايد إلى أسواق الشركاء العرب من خلال اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تزيد من ٠,٦ فى المائة عندما تكون الإصلاحات مقصورة على التعريفات الجمركية إلى ٣,٣ فى المائة مع الاندماج العميق. وحسبما ناقشناه آنفا، قد تفرض الحواجز التنظيمية والإدارية فى مصر تكاليف أعلى على التجارة من تلك الموجودة فى تونس. وفى سيناريو لا يتفق مع الحقائق يفترض فيه أن الحواجز غير الجمركية المصرية أعلى من تلك الموجودة فى تونس بمقدار الضعف، يوفر الاندماج العميق مكسب تغير مكافئ فى الرفاهة يتراوح من ٥ إلى ٦ فى المائة وزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى تبلغ حوالى ٣ فى المائة.

وثانيا، تعتبر المكاسب المتحققة من الاندماج العميق متماثلة إلى حد كبير بغض النظر عما إن كانت الحواجز قد خفضت من خلال إصلاح أحادى الجانب أو من خلال اتفاق

إقليمى. وتتوقف هذه النتيجة الثانية على افتراض للنموذج يقول بأن الحواجز الإدارية تطبق على أساس غير تمييزى. ويتمثل الاحتمال البديل فى أنه يمكن تخفيض الحواجز التنظيمية والإدارية على أساس تفضيلى. وفى حالة مصر، يجرى النظر فى مثل هذه السيناريوهات الخاصة بالاندماج العميق فى هوكمان وكونان.(٣٦)

وثالثا، يبدو أن تكاليف التكيف الخاصة بالاندماج العميق، من حيث حراك عوامل الإنتاج، مماثلة تقريبا لتلك الخاصة بالاندماج السطحى، وكذلك التغييرات المطلوبة فى الأداة الضريبية المحلية الداخلية المنشأ. ومن ثم فإن الاندماج العميق لا يذهب أبعد من الاندماج السطحى فى تغييره لأنماط العمالة والإنتاج، وبذلك لا يكون أكثر تكلفة من حيث إعادة هيكلة الاقتصاد.

تحرير قطاع الخدمات يغل عوائد كبيرة

تعرض فى الجدول (٥-١٢) النتائج الرئيسية التى تم التوصل إليها من دراسة لكونان وماسكوس عن تأثير تحرير الخدمات على الاقتصاد التونسى، وتجرى مقارنتها بنتائج حصلت من مصر.(٣٧) ومن الملاحظات الأولية أنه فى حين أن منافع تحرير الخدمات بالغة الأهمية تماما، فإن المطلوب هو حزمة إصلاحات تيسر الاستثمار الأجنبى المباشر. ونطاق المكاسب من تحرير الحواجز عبر الحدود محدود من جراء انخفاض حجم الخدمات المتداولة عبر الحدود. وحسبما ناقشناه آنفا، يحتاج الكثير من الخدمات إلى تفاعل شخصى بين المنتج والعميل، مما يعوق تبادل الخدمات عبر الحدود (النمط ١ من الاتفاق العام للتجارة فى الخدمات).

وإذا ما خفضت الحواجز أمام الاستثمار الأجنبى، فإن المكاسب المقدرة ستكون جمة، مشفوعة بمكسب تغير مكافئ فى الرفاهة يبلغ ٧ فى المائة بالنسبة لمصر و ٨ فى المائة بالنسبة لتونس. وفيما يتعلق بتونس، تعتبر هذه المكاسب مشابهة لتلك المقدر تحقيقها من خلال التحرير العميق للتجارة السلعية. ومن الجلى أن الاقتصاد المصرى سيستفيد بدرجة أكبر من السهولة من تحرير يركز على الخدمات عنه من حزمة إصلاحات تتعلق فقط بحواجز التجارة فى السلع.

وفى حالة تونس، فى حين أن المكاسب المتحققة من تحرير الاستثمار فى الخدمات مماثلة لتلك المتحققة بموجب الاندماج العميق فى أسواق السلع، فإن الآثار المترتبة على الاقتصاد مختلفة بشكل ملحوظ. فالاندماج العميق ينطوى على إعادة هيكلة الاقتصاد صوب الصناعة التحويلية وبعيدا عن القطاعات الأخرى، وبالأخص الزراعة والخدمات.(٣٨) وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن تحرير الخدمات ينطوى على تكيفات

(٣٦) Hoekman and Konan (2000, 2001).

(٣٧) Konan and Maskus (2001).

(٣٨) يبدو أن اقتصاد مصر أقل استجابة للاندماج العميق وأن المكاسب الممكن تحقيقها أقل وضوحا.

جدول ٥-١٢: تأثير سيناريوهات تحرير قطاع الخدمات

	التحرير عند الحدود (S1)	تحرير الاستثمارات (SR3)	التحرير الكامل (SAL)
تونس			
متغيرات الاقتصاد الكلى			
(التغير كنسبة مئوية)			
الرفاهة (متغير مكافئ)	٠,٩٥	٧,٩٠	٩,١١
الناتج المحلى الإجمالى	٠,٧٤	٧,٧٩	٨,٧٨
الرقم القياسى لأسعار المستهلك	-٠,٩٤	-٧,٣٢	-٨,٣٥
الأجور	٠,٣٧	٣,٥٠	٤,٣٨
سعر القيمة المضافة الأخرى	١,١٥	٨,١٢	٩,٢٨
تكيف العمالة	٠,٨١	٣,٣٢	٣,٦٧
تكيف القيمة المضافة الأخرى	١,٠٢	٤,٦٨	٥,١٩
الإنتاج (حصة من الناتج المحلى الإجمالى)			
الزراعة (١٩,٥٪)(أ)	١٩,٩٥	٢١,٠٨	٢١,٢٨
الصناعة التحويلية (٣٣٪)(أ)	٣١,٦١	٢٩,٤١	٢٨,٨٣
التعدين والمرافق (٧٪)(أ)	٧,٠٩	٦,٦١	٦,٦٢
الخدمات باستثناء السياحة (٤١٪)(أ)	٤١,٣٦	٤٢,٩٠	٤٣,٢٨
مصر			
متغيرات الاقتصاد الكلى			
(التغير كنسبة مئوية)			
الرفاهة (متغير مكافئ)	٠,٧٩	٦,٧٧	٧,٣١
الناتج المحلى الإجمالى	٢,٤٩	٨,٣٩	٨,٧١
الرقم القياسى لأسعار المستهلك	-٤,٣٣	-٩,٦٩	-١٠,١٥
أجور عمال الإنتاج	٢,٧١	٨,٦٥	٩,٠٨
أجور العاملين فى غير الإنتاج	٢,٢٥	٠,٣٧	٠,٥٠
سعر القيمة المضافة الأخرى	٢,٤٣	٧,٨٧	٨,٤٠
تكيف عمال الإنتاج	٠,٧٨	٢,٤٩	٢,٤٧
تكيف العاملين فى غير الإنتاج	٠,٥٥	٤,٥٢	٤,٥٢
تكيف القيمة المضافة الأخرى	٠,٨٩	١,١٩	١,٢٥
الإنتاج (حصة من الناتج المحلى الإجمالى)			
الزراعة (٢٢,٦٪)(أ)	٢١,٢٦	٢١,٠٣	٢١,٠٢
الصناعة التحويلية (٣٩,٨٪)(أ)	٤١,٨٨	٤١,٧٧	٤١,٧٧
التعدين والمرافق (٣,٧٪)(أ)	٣,٩٦	٣,٧٤	٤,١١
الخدمات باستثناء السياحة (٣٣,٤٪)(أ)	٣٢,٨٩	٣٣,٤٧	٣٣,١٠

المصدر: حسابات المؤلف.

(أ) رقم كمعيار للقياس.

طفيفة إلى حد كبير فى انتقال عوامل الإنتاج فيما بين القطاعات وفى الهيكل العام للاقتصاد. ويعود تحرير الخدمات فى تونس بالفائدة على مصادر القيمة المضافة غير المتصلة بالعمالة بشكل غير تناسبى، فى حين أن تحرير السلع يحابى العمال. ومن المدهش أنه يبدو أن تحرير الخدمات فى مصر يعود بالفائدة على عمال الإنتاج والمصادر الأخرى للقيمة المضافة، مع استفادة العاملين فى القطاعات غير الإنتاجية (المتركزين فى تقديم الخدمات) بدرجة أقل على ما يبدو.

ملاحظات ختامية

يوجز هذا القسم الرؤى المتبصرة الرئيسية بالنسبة لتونس ومصر. ويقدم فى الجدول (٥-١٣) سيناريوهات اندماج بديلة مختارة، تمت مناقشة معظمها بالفعل.

الدلالات العامة بالنسبة لتونس

فى حالة تونس، تعتبر فوائد تحرير التجارة فى الخدمات أعلى نوعا ما من تلك التى يمكن تحقيقها من خلال إزالة الحواجز على السلع (الحواجز الجمركية وغير الجمركية على حد سواء، العامود DAM) وهى أعلى بكثير من فوائد الاندماج السطحى التقليدى، (العامود SHM) وإذا ما اتسعت فئة الاندماج السطحى لكى تشمل تخفيض الحواجز أمام التجارة فى الخدمات (النمط ١) (العامود SGSM)، فإن الرفاهة تزيد بشكل متواضع. ويبين العامود DGSM النتيجة التى تترتب على القيام بإصلاح مستفيض يتم فيه إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام السلع، ويتم فيه تحرير التجارة الخارجية والاستثمار فى قطاع الخدمات. والمكاسب المحتملة تسترعى الانتباه - زهاء ١٦ فى المائة فى كل من التغير المكافئ (الرفاهة) وفى الناتج. وتعتبر هذه المكاسب أقل شيئا ما من مجموع المكاسب المعزوة إلى تحرير السلع (DAM) وتحرير الخدمات (SAL) كل على حدة، مما يعنى ضمنا أن الإصلاحات تؤثر على الاقتصاد بتفاعل متواضع. وحسبما ذكرناه آنفا، فإن الطابع التشويهى لضريبة القيمة المضافة فى تونس يبطل بعض المكاسب المتحصلة من معظم سيناريوهات التحرير. وبالنظر إلى انخفاض حجم التجارة الثنائية، فإن ترتيبا بسيطا للتجارة الإقليمية (فى غياب المبادرة الأوروبية - المتوسطية) قد ينزع إلى العمل على تحويل التجارة وتخفيض الرفاهة والناتج. ويبدو أن قرار صناع السياسة التونسية بالاضطلاع بجهود للإصلاح فى سياق علاقة تونس بأوروبا يعتبر قرارا رشيدا، استنادا إلى ما لذلك من آثار اقتصادية.

الدلالات العامة بالنسبة لمصر

وحسبما هو مبين فى الجدول (٥-١٣)، لن تحقق مصر من اتفاقات التجارة التقليدية التى تركز على الحواجز الجمركية فقط (العامود SHM) سوى مكاسب متواضعة فحسب. ويبدو أن انخفاض حجم التجارة المصرية النسبى يُعزى إلى عوامل لا تحيط بها الرسوم الجمركية، على نحو ما سبق أن ناقشناه. ولكى تحدث الإصلاحات آثارا رئيسية

جدول ٥-١٣: تأثير سناريوهات الإصلاح البديلة المتعلقة باتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (م ت ح ع ك)

	التعريفات فقط		التعريفات + الحواجز غير التعريفية على السلع				
	م ت ح ع ك (SME)	م ت ح ع ك + المبادرة الأوروبية المتوسطية + حكم الدولة الأكثر رعاية (SHM)	م ت ح ع ك + المبادرة الأوروبية المتوسطية (DEM)	م ت ح ع ك + المبادرة الأوروبية المتوسطية + حكم الدولة الأكثر رعاية فقط(أ) (DAM)	تحرير قطاع الخدمات(ب) (SAL)	م ت ح ع ك + التحرير السطحى(ب) (SGSM)	م ت ح ع ك + التحرير العميق(ب) (DSGM)
تونس							
متغيرات الاقتصاد الكلى							
(التغير كنسبة مئوية)							
الرفاهة (متغير مكافئ)	٠,٠٧–	٢,٢٠	٧,٧١	٧,٩٦	٩,١١	٢,٩٩	١٥,٩٧
الناتج المحلى الإجمالى	٠,٠٢–	٤,٣١	٨,٢٦	٨,٨٥	٨,٧٨	٤,٨٥	١٦,٤٩
الرقم القياسى لأسعار المستهلك	٠,٠٧	٢,١٥–	٧,١٦–	٧,٣٧–	٨,٣٥–	٢,٩٠–	١٣,٧٧–
الأجور	٠,١٧–	٣,٤١	١٠,٤٤	١٠,٠٧	٤,٣٨	٣,٢٩	١٠,٤٩
سعر القيمة المضافة الأخرى	٠,٠١	٠,٦٤	٢,٢١	٢,٧٦	٩,٢٨	١,٨٩	١٣,١٨
ضريبة القيمة المضافة	٠,٠١	٠,٢٩	٠,١٧	٠,٢٤	٠,٠٦–	٠,٣٠	٠,٢١
تكيف العمالة	٠,١٥	١,٧٧	٥,٥١	٤,٥٧	٣,٦٧	١,٢٢	٣,٣١
تكيف القيمة المضافة الأخرى	٠,١٤	٢,٤٥	٥,٦٦	٤,٧١	٥,١٩	٢,٣٨	٥,٨١
الإنتاج (حصة من الناتج المحلى الإجمالى)							
الزراعة (١٩,٥٪)(جـ)	١٩,٥	١٨,٤	١٥,٦	١٦,١	٢١,٣	١٩,١	٢٠,١
الصناعة التحويلية (٣٣٪)(جـ)	٣٢,٧	٣٦,٥	٤٣,٠	٤١,٨	٢٨,٨	٣٢,٥	٣٢,٠
التعدين والمرافق العامة (٧٪)(جـ)	٧,٢	٦,١	٦,٣	٦,٤	٦,٦	٦,٤	٦,٤
الخدمات باستثناء السياحة (٤١٪)(جـ)	٤٠,٦	٣٩,٠	٣٥,٠	٣٥,٧	٤٣,٣	٣٩,٩	٤١,٥

مصر							
متغيرات الاقتصاد الكلى							
(التغير كنسبة مئوية)							
الرفاهة (متغير مكافئ)	٠,١٨	٠,٥٧	٢,٧٤	٣,٣١	٧,٣١	١,١٤	١٠,٦٤
الناتج المحلى الإجمالى	٢,٠٥	٠,٤٥	١,٨٧	١,٤٩	٨,٧١	٠,٨١	٨,٢٠
الرقم القياسى لأسعار المستهلك	٣,٧٥–	٤,١٢–	٦,١٥–	٦,٦٧–	١٠,١٥–	٤,٦٧–	١٢,٨٥–
أجور عمال الإنتاج	٢,٢٢	١,٨٢	٣,٨٨	٤,٠٦	٩,٠٨	٢,٢٦	١١,٣٨
أجور العاملين فى غير الإنتاج	٢,١٧	٣,٢١	٤,٨٠	٥,٦٤	٠,٥٠	٣,٣٤	٤,٤١
سعر القيمة المضافة الأخرى	١,٨٧	٢,٢١	٣,٥٦	٣,٩٨	٨,٤٠	٢,٧٨	١٠,٦١
ضريبة السلع والخدمات	٤٣,٩٥–	١٥,٥٢	٧,٤٧–	١٥,٢١	٧٦,٥٠–	١٤,٧٩	١٦,٨٠–
تكيف عمال الإنتاج	٠,٤٥	١,٩٧	١,٨٨	٢,٦٧	٢,٤٧	١,٨٤	٤,٨٩
تكيف العاملين فى غير الإنتاج	٠,٢٦	١,٥٧	١,٤٤	٢,٠٥	٤,٥٢	١,٤٩	٥,٧٠
تكيف القيمة المضافة الأخرى	٠,٥٣	١,٩١	١,٦٥	٢,٣٧	١,٢٥	١,٩٩	٣,٢٥
الإنتاج (حصة من الناتج المحلى الإجمالى)							
الزراعة (٢٢,٦٪)(جـ)	٢١,٢	٢١,١	٢٠,٥	٢٠,٣	٢١,٠	٢٠,٩	٢٠,٢
الصناعة التحويلية (٣٩,٨٪)(جـ)	٤١,٧	٤٠,٠	٤٠,٣	٣٩,٥	٤١,٨	٤٠,٢	٣٩,٦
التعدين والمرافق العامة (٣,٧٪)(جـ)	٣,٦	٣,٨	٣,٥	٣,٥	٤,١	٤,٣	٤,٠
الخدمات باستثناء السياحة (٣٣,٤٪)(جـ)	٣٣,٥	٣٥,١	٣٥,٨	٣٦,٦	٣٣,١	٣٤,٦	٣٦,٢

المصدر : حسابات المؤلف.

أ- لا يوجد تغيير فى الحواجز على السلع.

ب- تحرير كل من السلع والخدمات.

ج- رقم كمعيار للقياس.

على الاقتصاد المصرى، فإن ذلك يتطلب تخفيضا فى المعوقات الهيكلية للتجارة. ويجرى النظر فى إصلاحين مستفيضين من هذا القبيل. فى الإصلاح الأول، يفترض بأن الحواجز غير الجمركية على السلع قد خفضت، بالاقتران مع إلغاء التعريفات الجمركية ومع اتفاقات إقليمية تزال من خلالها الحواجز فيما بين الشركاء التجاريين (DEM وDAM). والتقديرات الخاصة بالآثار المترتبة على الاندماج العميق مقاربة لتلك التى تتحقق فى تونس فى ظل سيناريوهات التحرير السطحى البسيط. وحيث إن من المحتمل إلى حد بعيد أن تبخس الحواجز غير الجمركية المذكورة بالنسبة لمصر فى هذا الفصل من قيمة المدى الحقيقى للحواجز، فقد تم الاضطلاع بتجارب إضافية غير متفقة مع الحقائق ضوعفت فيها الحواجز غير الجمركية أمام التجارة السلعية. وفى هذه الحالة، فإن من شأن الاندماج العميق أن يزيد الرفاهة بنسبة ٥ إلى ٦ فى المائة، وهو تحسن بالغ الأهمية. ولذلك فمن المهم جمع المزيد من الدلائل بشأن التأثير الحقيقى للحواجز غير الجمركية المصرية. ويبدو أن إصلاح قطاع الخدمات، ولا سيما على النطاق المحلى ومن خلال استثمارات أجنبية، يقدم أهم آفاق المكاسب المرتقبة.

التذييل (٥أ): المعادلات، والمتغيرات، والمعلمات المستخدمة فى النموذج

معادلات الإنتاج

١- دالة القيمة المضافة

$$V_i = [a_{Li}L_i^{(\sigma i-1)/\sigma i} + a_{Ki}K_i^{(\sigma i-1)/\sigma i}]^{\sigma i/(\sigma i-1)}$$

٢- المكونات الوسيطة المستوردة

$$M_{iN} = [\Sigma_r \delta_{ri} m_{riN}^{(\eta i-1)/\eta i}]^{\eta i/\eta i-1)}$$

٣- المكونات الوسيطة المركبة

$$z_{ji} = [\gamma_{di} d_{ji}^{(\eta j-1)/\eta j} + \gamma_{mi} m_{ji}^{(\eta j-1)/\eta j}]^{\eta j/(\eta j-1)}$$

٤- تكنولوجيا السلع النهائية

$$Y_i = min[z_{1i}/a_{1i}, \ldots, z_{ni}/a_{ni}, V_i/a_{VA}]$$

٥- المبيعات المحلية والأجنبية

$$Y_i = [\alpha_{Di} D_i^{(\epsilon i-1)/\epsilon i} + \alpha_{Xi} X_i^{(\epsilon i-1)/\epsilon i}]^{\epsilon j/(\epsilon j-1)}$$

٦- تخصيص التصدير

$$X_i = [\Sigma_r \beta_{ri} X_{ri}^{(ei-1)/ei}]^{ei/(ei-1)}$$

٧- شرط التكلفة الحدية

$$(1+\lambda_i)c_i Y_i = \Sigma_j (1+\nu_j) p_j d_{ji} + \Sigma_j \Sigma_r (1 + u_j + t_{rj}) p_{rj}^m m_{rji} + (1 + \tau_{Vi})(w_K K_i + w_L L_{1i})$$

معادلات المنفعة

٨- دالة المنفعة

$$U = \Pi_i C_i^{bi}; \Sigma_i b_i = 1$$

٩- الاستهلاك المحلى والمستورد (ينطبق أيضا على G_i وI_i^F)

$$C_i = [\phi_{Di} D_{iC}^{(\psi i-1)/\psi i} + \phi_{MiC} M_{iC}^{(\psi i-1)/\psi i}]^{\psi i/(\psi i-1)}$$

١٠- تخصيص الاستيراد (ينطبق أيضا على M_{iG} وM_{iI}^F)

$$M_{iC} = [\Sigma_r \delta_{ri} M_{ric}^{(\eta i-1)/\eta i}]^{\eta i/(\eta i-1)}$$

معادلات من أجل القيود والبنود الموازنة

١١- القيد على ميزانية العميل

$$\Sigma_i \widetilde{p}_i^{c}Ci\, C_i = w_K \overline{E}_K + w_L \Sigma_i L_i + -\Sigma_i \widetilde{p}_i^{IF} I_i^F - \Sigma_i p_i I_i^I - r^F K^F - D + \Sigma_i v_i Y_i$$

١٢- القيد على الموازنة الحكومية

$$\Sigma_i \widetilde{p}_i G_i = D + \Sigma_i \tau_{Vi} \widetilde{p}_i^{C} V_i + \Sigma_i \Sigma_r (\tau_{Vi} + t_{ri}) p_{ri}^{m} (M_{riC} + M_{riI}^F)$$

١٣- ميزان الحساب الجارى

$$0 = \Sigma_r \Sigma_i (1/e)(p_{ri}^{m} M_{ri} - p_{ri}^{x} X_{ri} - w_L^F L^F + r^F K^F)$$

١٤- التوازن فى سوق المنتج

$$S_i = \Sigma_j a_{ij} Y_j + G_i + I_i^F + I_i^I + C_i$$

١٥- التوازن فى سوق العناصر لعوامل الإنتاج

$$\Sigma_i K_i = \overline{E}_K \; ; \; \Sigma_i L_i = \overline{E}_{1L}$$

١٦- انعدام الأرباح

$$p_i D_i + \Sigma_r p_{ri}^{x} X_{ri} = c_i Y_i$$

١٧- رصيد قيمة العرض

$$\widetilde{p}_i S_i = \widetilde{p}_i^{Z} \Sigma_j a_{ij}(1+v_i) Y_j + \widetilde{p}_i^{C} D_{iC} + \widetilde{p}_i^{IF} D_{iI}^F + \widetilde{p}_i^{G} D_{iG} + \widetilde{p}_i^{IF} I_i^I + \Sigma_r (1 + \tau_{Vi} + u_i + t_{ri}) p_{ri}^{m} (M_{riC} + M_{riG} + M_{riI}^F)$$

علاقات الأسعار والمتطابقات

١٨- مكونات المبيعات المحلية

$$D_i = D_{iC} + D_{iI}^F + I_i^I + D_{iG}$$

١٩- مكونات المبيعات المستوردة

$$M_i = M_{iN} + M_{iC} + M_{iI}^F + M_{iG}$$

٢٠- السعر المحلى للمكونات الوسيطة المستوردة (يسرى أيضا على الواردات من أجل G)

$$p_{ri}^{N} = (1 + \tau_{Vi} + u_i + t_{ri}) p_{ri}^{m}$$

٢١- السعر المحلى للواردات من أجل C (يسرى أيضا على الواردات من أجل I^F)

$$p_{ri}^{C} = (1 + \tau_{Vi} + u_i + t_{ri}) p_{ri}^{m}$$

٢٢- سعر المستهلك للسلع المحلية (يسرى أيضا على المشتروات من أجل I^F)

$$p_i^{C} = (1 + v_i) p_i$$

٢٣- توازن سوق رأس المال

$$\tau_{K1} + w_{K1} = \ldots = \tau_{Kn} + w_{Kn}$$

المتغيرات

مدخلات العمالة المحلية، القطاع i (i = ١،.....،٣٤)	L_i
مدخلات رأس المال (القيمة المضافة الأخرى) القادرة على الانتقال وغير القادرة عليه على حد سواء	K_i
القيمة المضافة	V_i
الواردات الكلية	M_i
الواردات من المنطقة r (r = الاتحاد الأوروبى، البلدان العربية، وبقية أنحاء العالم)	M_{ri}
الواردات من السلعة i من أجل الاستخدامات الوسيطة	M_{iN}
الواردات من أجل الاستخدامات الوسيطة من المنطقة r (r = الاتحاد الأوروبى، البلدان العربية، وبقية أنحاء العالم)	m_{riN}
مدخل المكونات الوسيطة المركبة من j إلى i (j = ١،.....،٣٤)	z_{ji}
الاستخدامات الوسيطة للسلع المحلية والمستوردة	d_{ji}, m_{ji}
ناتج السلعة i	Y_i
الناتج من أجل المبيعات المحلية والصادرات	D_i, X_i
المبيعات المحلية: الاستهلاك الخاص والعام، تكوين رأس المال	D_{iC}, D_{iG}, D_{iI}^F
الصادرات من السلعة i إلى المنطقة r	X_{ri}
مؤشر التكلفة الحدية للإنتاج	c_i
مؤشر سعر المنتج المحلى	p_i
مؤشرات الأسعار المحلية (أسعار المنتجات الوطنية والمستوردة)	$\tilde{p}_i^Z$, $\tilde{p}_i^C$, $\tilde{p}_i^{IF}$, $\tilde{p}_i^G$
مؤشرات أسعار عوامل الإنتاج	w_K, w_L
المنفعة	U
مؤشر الأسعار المركبة لإجمالى العرض المحلى	$\tilde{p}_i$
الاستهلاك الخاص والعام	C_i, G_i
تكوين رأس المال الثابت والاستثمار فى المخزون	I_i^F, I_i^I
الواردات من أجل الاستهلاك الخاص والعام	M_{iC}, M_{iG}
الواردات من أجل تكوين رأس المال الثابت	M_{iI}^F
الواردات من أجل الاستهلاك الخاص والعام من المنطقة r	M_{riC}, M_{riG}
الواردات من أجل تكوين رأس المال الثابت من المنطقة r	M_{riI}^F
المدفوعات الصافية عن الحيازات الرأسمالية الأجنبية	K^F
سعر الصرف الحقيقى (مؤشر أسعار العملات الأجنبية)	e
ميزان الحساب الجارى	B
العجز فى الموازنة الحكومية (المثبت)	D
العرض فى السوق المحلية (D_i+M_i)	S_i
مؤشر الأسعار المحلية للواردات من المكونات الوسيطة	p_{ri}^N

مؤشرات الأسعار المحلية لواردات الاستهلاك الخاص والعام	p_{ri}^C, p_{ri}^G
مؤشر الأسعار المحلية لواردات تكوين رأس المال الإجمالى	p_{ril}^F
مؤشر الأسعار للاستهلاك الخاص/رأس المال الثابت للسلع المحلية	p_i^C, p_{il}^F
مؤشر سعر المنتج للسلع المصدرة إلى المنطقة r	p_{ri}
معدل الضريبة الداخلية المنشأ على القيمة المضافة	τ_{Vi}

المعلمات

مرونة الإحلال فيما بين رأس المال والعمل	σ_i
مرونة الإحلال فيما بين المكونات الوسيطة والقيمة المضافة	η_a
مرونة أرمنجتون على الواردات بين المناطق	η_i
مرونة الإحلال بين المكونات الوسيطة المحلية والمستوردة	η_j
مرونة التحويل بين الناتج المحلى والمصدر	ϵ_i
مرونة التحويل فى الصادرات بين المناطق	e_i
مرونة الإحلال بين الاستهلاك المحلى والمستورد	ψ_i
معدل التعريفة الجمركية على الواردات من المنطقة r ($t_{ri} =$ ٠ بالنسبة للقطاعات الخدمية)	t_{ri}
حواجز الحدود أمام الخدمات المستخدمة للموارد ($u_i =$ ٠ بالنسبة للقطاعات غير الخدمية)	u_i
ريع الخدمات على الناتج ($v_i =$ ٠ بالنسبة للقطاعات غير الخدمية)	v_i
حواجز أمام ناتج الخدمات المستخدمة للموارد ($\lambda_i =$ ٠ بالنسبة للقطاعات غير الخدمية)	λ_i
المتاح من رأس المال والعمل	$\overline{E}_K, \overline{E}_{1L}$
سعر الواردات من المنطقة r	p_{ri}^m
سعر الصادرات فى المنطقة r	p_{ri}^x
سعر مدفوعات رأس المال الأجنبى	r^F

المراجع

De Melo, Jaime, and Sherman Robinson. 1989. "Product Differentiation and the Treatment of Foreign Trade in Computable General Equilibrium Models of Small Economies." *Journal of International Economics* 27: 47–67.

Galal, Ahmed. 2000. "Incentives for Economic Integration in the Middle East." In *Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa*, edited by Bernard Hoekman and Hanaa Kheir-El-Din. Washington: World Bank.

Galal, Ahmed, and Bernard Hoekman. 1997. *Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Mediterranean Agreements.* London: Center for Economic Policy Research.

Galal, Ahmed, and Robert Z. Lawrence, eds. 1998. *Building Bridges: An Egypt-U.S. Free Trade Agreement.* Brookings.

Goaied, Mohamed. 1999. "Cost-Frontier Analysis of Tunisian Commercial Banking Sectors." University of Tunis.

Harrison, Glenn W., and others. 1993. "How Robust Is Applied General Equilibrium Modeling?" *Journal of Policy Modeling* 15: 99–115.

Hoekman, Bernard, and Denise Eby Konan. 2000. "Rents, Red Tape, and Regionalism." In *Catching Up with the Competition: Trade Opportunities and Challenges for Arab Countries*, edited by Bernard Hoekman and Jamel Zarrouk. University of Michigan Press.

———. 2001. "Deep Integration, Non-Discrimination, and Euro-Mediterranean Free Trade." In *Regionalism in Europe: Geometries and Strategies After 2000*, edited by Jürgen von Hagen and Mika Widgren. Boston: Kluwer Academic Publishers.

Hoekman, Bernard, Denise Eby Konan, and Keith E. Maskus. 1998. "An Egypt-U.S. Free Trade Agreement: Economic Incentives and Effects." In *Building Bridges: An Egypt-U.S. Free Trade Agreement*, edited by Ahmed Galal and Robert Lawrence. Brookings.

Institute National de la Statistique. 1998. *Les Comptes de la Nation Base 1983: Agregats et Tableaux d'Ensemble, 1993–1997.* Tunis: INS Press.

International Monetary Fund. 2000. *IMF Balance of Payments Statistical Yearbook.* Washington.

Kalirajan, Kaleeswaran, and others. 2000. "The Price Impact of Restrictions on Banking Services." Mimeo. Australian Productivity Commission.

Kheir-El-Din, Hanaa. 2000. "Enforcement of Product Standards as Barriers to Trade: The Case of Egypt." In *Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa*, edited by Bernard Hoekman and Hanaa Kheir-El-Din. Washington: World Bank.

Konan, Denise Eby, and Keith E. Maskus. 1997. "A Computable General Equilibrium Analysis of Egyptian Trade Liberalization Scenarios." In *Regional Partners in Global Markets.*

———. 2000. "Joint Trade Liberalization and Tax Reform in a Small Open Economy: The Case of Egypt." *Journal of Development Economics* 61: 365–92.
———. 2002a. "Quantifying Services Liberalization in a Developing Economy." World Bank Working Paper. Washington: World Bank.
———. 2002b. "Bilateral Trade Patterns and Welfare: An Egypt-EU Preferential Trade Agreement." In *New Development of International Trade: Theoretical and Empirical Investigation*, edited by S. Katayama. REIB Kobe University.
Lawrence, Robert Z. 1996. *Regionalism, Multilateralism, and Deeper Integration.* Brookings.
Maskus, Keith E., and Denise Eby Konan. 1997. "Trade Liberalization in Egypt." *Review of Development Economics* 1 (3): 275–93.
Nabli, Mustapha K., and Annette I. De Kleine. 2000. "Managing Global Integration in the Middle East and North Africa." In *Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa.*
Rutherford, T., E. E. Rutstrom, and David Tarr. 2000. "A Free Trade Agreement between the European Union and a Representative Arab Mediterranean Country." In *Catching Up with the Competition: Trade Opportunities and Challenges for Arab Countries*, edited by Bernard Hoekman and Jamel Zarrouk. University of Michigan Press.
World Bank. 2000. *Tunisia: Social and Structural Review 2000: Integrating into the World Economy and Sustaining Economic and Social Progress.* Washington.
Zarrouk, Jamel. 2000a. "Regulatory Regimes and Trade Costs." In *Catching Up with the Competition.*
———. 2000b. "Para-Tariff Measures in Arab Countries." In *Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa.*
———. 2000c. "The Greater Arab Free Trade Area: Limits and Possibilities." In *Catching Up with the Competition.*
———. 2001. "A Survey of Barriers to Trade and Investment in the MENA Region." Report prepared for the Council on Foreign Relations (New York).

الفصل السادس

الشروط والحوافز الأولية للاندماج الاقتصادى العربى: هل يمكن محاكاة نجاح الجماعة الأوروبية؟

برنارد هوكمان
باتريك ميسرلين

الاندماج الإقليمى عنصر رئيسى فى استراتيجيات التجارة التى يتبعها الكثير من البلدان العربية. وقد أبرمت جميع بلدان المنطقة العديد من الاتفاقات الثنائية من أجل تقليل حواجز التجارة على أساس تفضيلى، وانخرط الكثير من أعضاء جامعة الدول العربية فى بذل جهد لإلغاء التعريفات الجمركية على تدفقات التجارة العربية البينية كلية. كما وقع معظم البلدان العربية المطلة على البحر المتوسط اتفاقات تجارة حرة مع الجماعة الأوروبية تهدف إلى إلغاء التعريفات الجمركية على التجارة فى السلع (فيما عدا المنتجات الزراعية) والتى تجسد أيضا عناصر الاندماج «الأعمق» - وهى أحكام تدعو إلى التعاون فى المجالات التنظيمية المتصلة بالتجارة، وإجراء مفاوضات فى المستقبل لتحرير تدفق الاستثمار والخدمات.

* يتوجه المؤلفان بالشكر إلى مصطفى نابلى ومنير عبد النور وأحمد جلال وهبة حندوسة ودنيس كونان وموريس شيف لما قدموه من تعليقات مفيدة، وإلى فرانسيس نج لمساعدته لهما بالبيانات. ويبنى هذا الفصل بشكل جزئى على نتائج فريق الدراسة التابع لمجلس العلاقات الخارجية بشأن خيارات السياسة التجارية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الموجزة فى (Hoekman and Messerlin (2002.

وفى حين أن الجهود التى بذلت لتحرير التجارة بين البلدان العربية على أساس تفضيلى كانت محدودة النطاق، فإن تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لعام ١٩٩٨، والذى يلزم الموقعين عليه بالقيام بإلغاء التعريفات الجمركية تدريجيا بحلول عام ٢٠٠٨، أخذ يغير هذا الأمر.(١) بيد أن هذا الاتفاق يعتبر اتفاقا تقليديا مقصورا على التجارة السلعية؛ إذ أنه، على النقيض من معاهدة الجماعة الأوروبية، لا ينطوى على خلق سوق مشتركة للخدمات والاستثمار وتدفقات عوامل الإنتاج الأخرى. كما أنه لا يتضمن إنشاء مؤسسات مشتركة تعالج القضايا التنظيمية.

ويسعى هذا الفصل إلى تحديد ما يمكن أن يتعلمه أولئك الذين يسعون إلى الاندماج العربى من تجربة الاندماج الأوروبية. ولا يعالج الفصل قضية ما إن كان هناك (أو سيكون) تأييد سياسى للاندماج الاقتصادى الأكبر- بل يبحث بدلا من ذلك فيما لدى البلدان العربية من حوافز لمواصلة السعى إلى أشكال بديلة للتعاون الاقتصادى الإقليمى. ويتم تحديد الظروف الأولية التى سادت الجماعة الأوروبية، ووصف للكيفية التى عالجت بها الدول الأعضاء العقبات السياسية الرئيسية أمام الاندماج من خلال تصميم مؤسسات الجماعة الأوروبية. وبعد ذلك تجرى مقارنة أساسيات التجارة للجماعة الأوروبية مع تلك التى تنطبق على السياق العربى الراهن. وتبين النتائج أن الأساسيات تختلف بشكل كبير، مما يشير إلى أنه سيتعين على الاندماج العربى أن يتبع مسارا يتجاوز النهج المعتمد على تحرير التجارة فى السلع فحسب.

ويتمثل أحد المسارات البديلة التى تم تحديدها فى استراتيجية اندماج يدفعها قطاع الخدمات. فبالنظر إلى أهمية تحسين أداء قطاع الخدمات فى الكثير من البلدان العربية، والمكاسب المحتملة من التعاون الإقليمى فى المجال التنظيمى، قد تكون هذه الاستراتيجية طريقا أكثر فعالية نحو اندماج أكبر، ليس فقط فيما بين بلدان المنطقة - حيث توجد إمكانية محدودة فقط، ومن ثم دعم سياسى محدود فيما يحتمل - وإنما فى الاقتصاد العالمى. وتشير تجربة الجماعة الأوروبية إلى أن استراتيجية الاندماج التى تستند إلى الخدمات تعتبر معقدة وينبغى توخى الحرص فى تصميمها وتسلسلها. ويمكن أن يبدأ التعاون فيما بين البلدان العربية فى هذا المجال بالتركيز على معالجة مسائل تكاليف المعاملات المرتفعة المتصلة بالنقل والتموين وبالتجارة (تسهيل التجارة)؛ وإنشاء نقاط اتصال ومقاييس لتنظيم الخدمات «الأساسية» الرئيسية مثل النقل والتوزيع والاتصالات؛ وبذل جهود متجانسة لإزالة حواجز الدخول والقيود الحكومية على المنافسة بصفة عامة.

---

(١) Zarrouk (2000).

الأبعاد الرئيسية للجماعة الأوروبية

كان المبدأ الأساسى الذى اهتدى به عند تكوين أوروبا الحديثة هو استخدام عملية اقتصادية لإنجاز هدف سياسى أساسى: «أوثق اتحاد على الدوام بين شعوب أوروبا».[٢] ومن المهم أن نفهم أن هذا الهدف استند إلى عدد من العوامل التاريخية والاقتصادية.[٣] فمثلا، قام نابليون بدمج أوروبا بقوة السلاح فى القرن التاسع عشر، وهو ما أدى إلى تقارب له شأنه فى التشريعات والإجراءات الإدارية. ومما هو وثيق الصلة بهذا الأمر أيضا الكيفية التى تجمعت بها ولايات ألمانية عديدة فى ألمانيا الاتحادية من خلال آلية تسولفراين. بيد أن الأحداث التاريخية الأقرب عهدا قامت بالدور الأساسى فى تكوين الجماعة الأوروبية، ولا سيما الحرب العالمية الثانية. إذ كانت الرغبة فى منع اندلاع الحروب غاية غالبة للكثيرين ممن أيدوا الاندماج الأوروبى فى الخمسينيات، استنادا إلى إدراكهم القوى بالارتباط المتبادل الإيجابى بين التجارة والسلام.[٤]

وكانت البلدان الأوروبية تعتمد بشدة قبل الحرب العالمية الثانية على التجارة مع بعضها البعض. ووفر انهيار التجارة فى الثلاثينيات والأربعينيات حافزا قويا لإزالة الحواجز التى كانت قد أقيمت قبل الحرب وخلالها. وتمثل التحدى فى تلبية الحاجة السياسية للمحافظة على الصناعات الوطنية البالغة الأهمية، وعلى تأييد جماعات المصالح القوية، مع إتاحة الفرصة لاغتنام أكبر المكاسب من التجارة. وكما هو معروف جيدا، اتصفت سنوات ما بين الحربين العالميتين بتدخل واسع النطاق فى التجارة والتنافس فى تخفيض قيمة العملات المبنى على سياسة إفقار الجار. وقد وفر الهدف الخاص باندماج أوروبا آلية لإعادة فتح الأسواق الأوروبية.

ومن السمات المهمة للجماعة الأوروبية ذلك النجاح الذى حققته فى إدارة المفاضلة بين التكاليف الاقتصادية الصرف والفوائد السياسية التى تعود على الأعضاء. كان الأوروبيون المتلهفون على خلق نوع ما من أوروبا الاتحادية مستعدين لاتباع سياسات تتصف بدرجة أكبر من التدخل والتكلفة من وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية من أولئك الأوربيين المهتمين «فقط» بالتعايش السلمى بين الدول الأوروبية. وقد قام البحث عن توازن بين الأهداف الاقتصادية والسياسية بدور رئيسى فى تاريخ الجماعة الأوروبية. كانت الأهداف السياسية بالغة الأهمية فى تطور الجماعة الأوروبية، بمعنى أن القرارات التى تعتبر مكلفة من المنظور الاقتصادى كانت ممكنة بسبب المكاسب السياسية المتصلة بها. وبناء عليه، فإن أى تصورات بأن المكاسب السياسية التى تعود من الاندماج

---

(٢) الفقرة الأولى من مقدمة معاهدة روما.

(٣) يبنى ما يلى هذا على Messerlin (2001) إلى حد ما. وللاطلاع على تحليل تاريخى للاندماج الاقتصادى الأوروبى، انظر Milward (1992).

(٤) خلص Mansfield (1994) إلى أنه، مع ثبات العوامل الأخرى، توجد علاقة سلبية متينة بين حجم التجارة بين كل زوجين من البلدان وبين احتمال اندلاع حرب بينهما.

الأوروبى آخذة فى التناقص، كانت تتطلب تخفيضا فى التكاليف الاقتصادية للمحافظة على التوازن. وتخضع المكاسب السياسية من الاندماج لمبدأ الغلة المتناقصة. وكان للفكرة السياسية الخاصة بإقامة سلام دائم بين فرنسا وألمانيا جاذبيتها العميقة للأوروبيين المولودين قبل الستينيات؛ بيد أن فكرة قيام حرب فرنسية - ألمانية أصبحت بعيدة التصور فى ٢٠٠٢ بحيث إن الأوروبيين الشبان لا يجدون حاجة إلى دفع التكاليف الاقتصادية التى كانت الأجيال السابقة من الأوروبيين على استعداد لدفعها. وقد أدت هذه التوازنات المتغيرة إلى قيام الجماعة الأوروبية ببذل جهود لتوسيع عضويتها وتعميق الاندماج، وهو ما يفسر السبب فى أن الحماية الخارجية سقطت بمر الزمن.

المؤسسات

إن العناصر الأساسية المكونة للجماعة الأوروبية معروفة للكافة. كان من بين الأهداف الرئيسية لمعاهدة روما، التى أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية، تحقيق الحريات الأربع: حرية انتقال السلع والخدمات والعمل ورأس المال داخل الجماعة، بما فى ذلك الحق فى إقامة المنشآت. ومن ثم فقد كانت الجماعة الأوروبية تهدف إلى إنشاء سوق مشتركة لها سياسة مشتركة للتجارة الخارجية. والجماعة تعتبر متفردة فى أنها تتجاوز التعاون ما بين الحكومات. وينعكس ذلك، من بين جملة أمور، فى حقيقة أن قانون الجماعة الأوروبية له نفاذ مباشر وأن الجماعة لها مؤسسات تعلو على الطابع القومى (فوق قومية): هيئة تنفيذية (المفوضية الأوروبية)، وهيئة إشراف سياسى (المجلس الأوروبى)، وهيئة قضائية (محكمة العدل الأوروبية) وبرلمان أوروبى منتخب بشكل مباشر. ومن بين هذه المؤسسات، كانت المفوضية الأوروبية ومحكمة العدل الأوروبية أهمها فى مجال السعى إلى الاندماج السياسى والاقتصادى.

وقد قامت المؤسسات فوق القومية التابعة للجماعة الأوروبية بدور رئيسى فى عملية الاندماج. فقد كانت المفوضية الأوروبية بمثابة القوة المحركة للاندماج والحامية له. فلها سلطة اقتراح التوجيهات واللوائح، والتى تصبح، إذا ما وافق عليها المجلس، ووافق عليها البرلمان أيضا، قانونا للجماعة الأوروبية. وحيث إن لهذه القوانين نفاذا مباشرا، فإنها تنسخ التشريعات الوطنية فى المجال المعنى. وتعتبر المفوضية جهازا بيروقراطيا يضم موظفين من مواطنى الجماعة الأوروبية يعتبرون مستقلين رسميا عن حكوماتهم. ويوفر المجلس الأوروبى - الذى يتكون من الوزراء المختصين من الدول الأعضاء أو من رؤساء الدول، بحسب الموضوع المطروح للمناقشة - إشرافا سياسيا على الصعيد الوطنى. ولا بد أن يقر المجلس جميع اقتراحات المفوضية، ويعمل فى ذلك إما على أساس الإجماع أو التصويت المرجح، وهو ما يعتمد مرة ثانية على الموضوع المطروح. وبمرور الزمن، أصبح عدد متزايد من القضايا مطروحا للتصويت.

وتتولى المفوضية الأوروبية إدارة السياسات المشتركة للجماعة الأوروبية، بما فى ذلك سياسات التجارة والزراعة – أهم مجالين.[٥] كما أنها تعمل على إنفاذ شتى المعاهدات التى أبرمت أو عدلت بمرور الزمن. ومن الأهمية هنا إنفاذ أحكام المنافسة «العادلة»، مثل تلك المتعلقة بالمعونات الحكومية (الدعم) وممارسات الأعمال التقييدية من قبل الشركات، والتى تفضى إلى تعويق التجارة وتحقيق تكامل السوق الداخلية. والمفوضية مهتمة بتوسيع مجال عملها – من خلال إصدار أحكام جديدة فى إطار السعى إلى الاندماج – وإنفاذ قواعد العمل التى تم التفاوض حولها. وقد دافعت المفوضية، وهى جهاز بيروقراطى أوروبى مستقل له تمويله الخاص به – يحصل عليه جزئيا من الإيرادات المولدة من التعريفات الجمركية الخارجية المشتركة – عن هدف الاندماج الأوروبى عندما كانت الدول الأعضاء تبدى أقل قدر من الحماس لذلك.[٦] وقامت المفوضية بدور رئيسى، على سبيل المثال، فى تكوين ائتلاف مع القطاع الخاص فى الثمانينيات لتنشيط الاندماج من خلال «برنامج السوق الموحدة». وقد ثبت أن ذلك أداة قوية فى الارتقاء بهدف الاندماج الاقتصادى عن طريق إدخال العمل بمبدأ الاعتراف المتبادل و«التنافس فى القواعد»، وعن طريق اتخاذ سلسلة من التدابير الملموسة لتعزيز التنافس فى أسواق الخدمات. وأسفر ذلك عن طفرة فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وعمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، وحفز على انضمام عدد من البلدان التى خلصت إلى أن تكاليف البقاء خارج الجماعة الأوروبية أصبحت أكبر من فوائده.

وتقوم المفوضية الأوروبية بدور رئيسى فى إدارة شتى الآليات التى تعيد توزيع الدخل والموارد فيما بين الجماعات فى الجماعة الأوروبية. فأى تحرير للتجارة يسفر عن خاسرين قد يحتاجون إلى التعويض، بحسب قوتهم السياسية. وفى حقيقة الأمر، لو كان الخاسرون أقوياء فإن التعويض يكون شرطا مسبقا للتحرير، ما لم تكن هناك جماعات أخرى فى المجتمع تكون مكاسبها كافية لدفعها إلى الاحتشاد ضد من يستفيدون من القيود التجارية القائمة. ويمكن أن يتخذ التعويض المطلوب لجعل إصلاح التجارة ممكنا من الناحية السياسية شكل استثناء من تحرير التجارة، أو فترات انتقالية طويلة، أو تحويلات من الميزانية (دعم)، أو صلة مع قضايا أخرى تهم جماعات المصالح. وقد استخدمت جميع هذه الآليات فى الجماعة الأوروبية. وقد صممت السياسات المشتركة بشأن التجارة والزراعة بحرص للمحافظة على معدلات الحماية الأعلى نسبيا بالنسبة

(٥) معاهدة روما تمنح الجماعة الأوروبية (ليس المفوضية الأوروبية وإنما مزيج معقد من مجلس الوزراء والمفوضية) اختصاصا حصريا فى سياسة التجارة. بيد أن الطريقة التى تحدد بها المعاهدة نطاق هذا الاختصاص المشترك والحصرى طريقة غير محبوكة إلى حد ما. فالمادة ١٣٣ (المادة ١١٣ فى معاهدة روما الأولية) توفر فقط قائمة غير جامعة لأدوات سياسة التجارة. ونتيجة لذلك، فقد احتاج تحديد ما يدخل فيها وما لا يدخل إلى عقود من الأحكام التى أصدرتها محكمة العدل الأوروبية.

(٦) انظر ونترن، الفصل السابع من هذا الكتاب.

لصناعات حساسة، وجرى استكمالها بتحويلات (دعم) للمناطق المحرومة من الامتيازات وقروض ميسرة من بنك الاستثمار الأوروبى من أجل البنية التحتية وأنواع المشروعات الوثيقة الصلة بها.

وكانت القوة الفاعلة الثانية الرئيسية فى مشروع الاندماج، محكمة العدل الأوروبية، التى وضعت بمرور الزمن كمية ضخمة من أدبيات السوابق القانونية التى تفسر مشروعية السياسات الوطنية. وقرارات محكمة العدل الأوروبية، وهى المحكم النهائى، نهائية وملزمة للدول الأعضاء. وقامت المحكمة بدور رئيسى فى تصميم «برنامج السوق الموحدة»، بتحديد المجال الكبير القائم لكى يتمكن مبدأ الاعتراف المتبادل من التغلب على السياسات غير التجارية الوطنية التى تعوق المنافسة عبر الحدود. وقد عملت فى الأعم على ضمان التطبيق والتفسير الموضوعيين والمتسقين لقانون الجماعة الأوروبية.

التجارة والسياسة التجارية

كانت الدعامة الأولى فى تحقيق السوق المشتركة إنشاء الاتحاد الجمركى- أى اتباع تعريفة جمركية خارجية مشتركة وتحرير التجارة الداخلية. لقد حافظت التجارة والسياسة التجارية على تماسك الجماعة الأوروبية إلى حد كبير جدا.

— **التجارة.** فى منتصف الخمسينيات، صدرت كل دولة من الدول الأعضاء الست المؤسسة للجماعة الأوروبية أكثر من ٢٥ فى المائة من مجموع صادراتها إلى بقية الجماعة. ومن ثم، فإن جميع الأعضاء المؤسسين كانت لهم مصلحة كبيرة فى تحرير التجارة ما بين البلدان الأوروبية، كما كانت لديهم قوة كافية تعطيهم صوتا فى إنشاء الجماعة الأوروبية. لقد صدرت ألمانيا، وهى أكبر الأعضاء، ما يقرب من ٣٠ فى المائة من مجموع صادراتها إلى بقية الجماعة الأوروبية، وهو ما يمثل ثلث مجموع التجارة البينية للجماعة الأوروبية. وهذا «الوضع الأولى» له أهمية كبيرة فى فهم نجاح الجماعة الأوروبية؛ فلم يكن لدى الأعضاء مصلحة سياسية كبيرة فحسب فى توطيد دعائم سلام ملزم، ولكن كانت لديهم أيضا مصلحة اقتصادية كبيرة فى تنشيط التجارة البينية الأوروبية ومواصلة توسيعها. ومن الملاحظ أن التجارة كانت تشمل السلع. فقد كانت التجارة فى الخدمات والعمل ورأس المال محدودة تماما.

— **السياسة التجارية.** كان الاتفاق على تعريفة جمركية خارجية مشتركة وتطبيقها من بين أصعب جوانب تنفيذ الاتحادات الجمركية، على نحو ما يوضحه مجلس التعاون الخليجى، علاوة على الكثير من المحاولات الأخرى لتكوين اتحاد جمركى.[٧] فكلما

(٧) World Bank, *World Development Indicators*, 2001.

كانت التعريفات الجمركية الأولية غير متوازنة فيما بين الأعضاء المحتملين، كانت المهمة أصعب، ما لم تكن البلدان المتمتعة بحماية عالية تسعى إلى استخدام الاتحاد الجمركى كأداة لتحرير التجارة. ومن الممكن أن تكون استدامة التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة على نفس القدر من الصعوبة إن لم تكن أصعب. إن أى تعريفة جمركية مشتركة تنطوى على ضغوط للتصحيح مع إعادة توطين الصناعات، وتتباين مصالح الصناعة فيما بين البلدان. ففى القرن التاسع عشر، مثلا، اعترض الجنوب الأمريكى بشدة على التعريفات الجمركية الحمائية المرتفعة التى سعت إليها الصناعات «الوليدة» فى الولايات المتحدة، والتى أقيمت فى الأغلب فى الشمال. فقد رفعت التعريفات الجمركية تكاليف الإنتاج فى الجنوب، وانطوت على تحويل للموارد إلى الشمال، مما فاقم التوترات التى أفضت إلى الحرب الأهلية الأمريكية. وساعدت توترات مماثلة مرتبطة بالتكتلات الصناعية والتحويلات الضمنية على القضاء على السوق المشتركة لشرق إفريقيا.[٨] كانت الظروف الأولية التى واجهت أعضاء الجماعة الأوروبية بخصوص تكوين التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة ظروفا مواتية نسبيا. وقد أنشأت الجماعة الأوروبية تعريفتها المشتركة من أربعة جداول أولية للتعريفة الجمركية (كانت بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج تشكل بالفعل منطقة جمركية واحدة، مجموعة البنلوكس، ولها جدول مشترك للتعريفة الجمركية). وكان لدى منطقتين (ألمانيا والبنلوكس) تعريفات جمركية منخفضة إلى حد ما، وكان لدى دولتى (فرنسا وإيطاليا) تعريفات جمركية عالية نسبيا - ظرف مثالى لاستخدام أبسط قاعدة ممكنة للتنسيق: تطبيق المتوسط غير المرجح للجداول الأربعة للتعريفة الجمركية. وقد سهل ذلك إلى حد كبير الاتفاق على مستوى التعريفة الجمركية الخارجية، وقصر النزاعات بين الدول الأعضاء فى الجماعة على بنود التعريفة التى كانت معدلات الرسوم فيها مختلفة بما يكفى لجعل الجميع غير راضين عن ناتج طريقة المتوسط غير المرجح. ولم يكن عدد تلك الحالات - حوالى ٢٠ فى المائة من جميع بنود التعريفة - ضئيلا.[٩] وساعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) على تسوية الكثير من هذه النزاعات بواسطة تخفيض التعريفات الجمركية بشكل شامل من خلال جولات المفاوضات المتعددة الأطراف - مما جعل نتائج طريقة المتوسطات أكثر قبولا لدى أكثر الدول الأعضاء انفتاحا، بينما قدم تعويضا لأكثر الأعضاء حمائية بواسطة إعطائهم نفاذا أفضل إلى أسواق التصدير العالمية.

وقد صاحب تحرير التجارة الداخلية تجارة موجهة فى قطاعات رئيسية مثل الفحم والصلب والصناعات الزراعية، علاوة على تنفيذ سياسة مشتركة للتجارة الخارجية. وقد

(٨) World Bank, *World Development Indicators*, 2001.

(٩) Messerlin (2001).

قامت هذه السياسة بدور رئيسى فى الجماعة الأوروبية؛ إذ أصبحت إلى حد ما بديلا للسياسة الخارجية. وقد أدى عدم وجود وسائل أخرى تستخدمها الجماعة الأوروبية فى اتخاذ إجراء دولى – حيث لم تكن هناك سياسة خارجية مشتركة – إلى حثها على تكوين مناطق نفوذ سياسى من خلال الاستخدام المكثف لاتفاقات التجارة التمييزية. لم يكن لهذه الاتفاقات أى تأثير اقتصادى تقريبا على الجماعة الأوروبية. وإنما كان دورها هو خلق هيمنة دول أعضاء معينة فى الجماعة الأوروبية أو تقويتها. والمثال الرئيسى لذلك على مدار السنوات الأربعين الماضية هو الدور الذى قامت به السياسة التجارية للجماعة الأوروبية فى دعم «التوسع الإقليمى» للجماعة، التى نمت من ستة أعضاء مؤسسين فى عام ١٩٥٧ إلى تسعة فى عام ١٩٧٣، وعشرة فى عام ١٩٨١، واثنى عشر فى عام ١٩٨٦، وخمسة عشر فى عام ١٩٩٥ (ناهيك عن ألمانيا الشرقية فى ١٩٩٠، التى كان قد تم الإعداد لضمها منذ مستهل إنشاء الجماعة الأوروبية وتأكد ذلك بترتيبات تجارية خاصة بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية والجماعة الأوروبية بدءا من الستينيات).

السياسات القطاعية المشتركة

كان قطاعان محركان يدفعان جزئيا الاندماج الأوروبى: القطاع الزراعى وصناعتى الفحم والصلب. والجماعة الأوروبية لديها سياسة مشتركة فى كلا المجالين، ويدور تركيز السياسة المشتركة فى كليهما على إدارة الإنتاج والتجارة. وفى حالة الفحم والصلب، عكست معاهدة باريس لعام ١٩٥١ التى أنشأت جماعة الفحم والصلب الأوروبية، وهى سلف الجماعة الأوروبية، تقليدا قويا من التواطؤ بين شركات الصلب بمساندة من الحكومات الوطنية.[١٠] ففى أوائل الخمسينيات كانت التجارة الحرة فى الصلب فيما بين الجماعة الأوروبية مستحيلة بالنظر إلى الميزة النسبية لألمانيا، ولذلك كان فى إحلال الإدارة والرقابة العامتين محل الحواجز الخاصة السائدة الكثير من الرشد السياسى. غير أن السعر الذى دفع فى ذلك تمثل فى كبت المنافسة فى الصناعة وتشويهها على مدار العقود الخمسة التالية. وربما لا يقل عن ذلك أهمية، إن لم يكن يزيد، أنه قدم أيضا أثرا إيضاحيا للقطاعات الأخرى التى أعطيت حافزا للضغط من أجل سياسات صناعية تعود عليها بالفائدة، والعمل على تأييد تلك السياسات.

ورغم أن صناعتى الفحم والصلب كانت لهما أهمية أساسية فى تصميم جهود الاندماج الأوروبية واستهلالها – ليس لمجرد أنه كان ينظر إليهما على أنهما مصدر

---

(١٠) تأثرت أحكام جماعة الفحم والصلب الأوروبية بوفاق الصلب الدولى (اتحاد الصلب الدولى) الذى أنشأه فى عام ١٩٢٦ صناع الصلب من بلجيكا وفرنسا وألمانيا، وسارلاند ولوكسمبورج. وقد عكس الوفاق ذلك الرأى السائد بأن الاتحادات تعتبر آلية جيدة لضمان استقرار السوق فى سياق تحرير التجارة البينية الأوروبية.

رئيسى محتمل للنزاع بين فرنسا وألمانيا – فإن الزراعة كانت لها نفس الأهمية. فقد استحوذت الزراعة فى جميع الدول الأعضاء المؤسسة الست فى أوائل الخمسينيات على حصة لها شأنها من القوة العاملة والناتج المحلى الإجمالى. وكان ينظر إلى التجارة الموجهة فى هذا القطاع على أنها شرط ضرورى لمواصلة السعى من أجل الاندماج بشكل أوسع نطاقا. وقد استهدفت السياسة الزراعية المشتركة زيادة إنتاجية المزارع، وضمان مستويات معيشية عادلة للمجتمع الزراعى، واستقرار الأسواق، وضمان توافر الإمدادات بأسعار معقولة. وكانت السياسة الزراعية المشتركة تستند بالأساس حتى أوائل التسعينيات إلى استخدام أداة واحدة (دعم الأسعار) للوصول إلى جميع هذه الأهداف، مسببة تشوهات وتكاليف متزايدة باطراد. كان المبرر المنطقى السياسى للسياسة الزراعية المشتركة – كما هو الحال بالنسبة للفحم والصلب – أن التجارة الحرة، ولو من ناحية المبدأ، لم تكن ممكنة ولا مستصوبة. وفيما يتعلق بالقوتين الفاعلتين الرئيسيتين، كانت ألمانيا تريد نفاذا إلى السوق الفرنسية الكبيرة، التى كانت تتمتع بحماية مرتفعة – بمثل ما كانت جميع أسواق الجماعة الأوروبية تقريبا – ولكن كان من الممكن إثناؤها عن ذلك بوعد بأسعار أعلى للمنتجات الزراعية.[١١]

وبمرور الزمن، أصبحت جميع السلع الزراعية تقريبا خاضعة لمنظمات سوق مشتركة. وحتى إصلاح السياسة الزراعية المشتركة الذى تم فى عام ١٩٩٢، كانت تلك المنظمات تعتمد بالأساس على مجموعة من الأسعار المتعددة المضمونة التى يحددها مجلس الوزراء على أساس سنوى أو نصف سنوى. وحيث إن هذه الأسعار المضمونة لم تكن متصلة بالأسعار العالمية، فإن السياسة الزراعية المشتركة كانت تحتاج إلى حواجز أمام الاستيراد لعزل أسواق المنتجات المعنية عن السوق العالمية. واتخذت هذه الحواجز شكل رسوم استيراد متغايرة. وكانت الرسوم، التى تصحح على أساس يومى، ترفع أسعار الواردات إلى المستوى السائد فى الجماعة الأوروبية. وفى السبعينيات، أصبح دعم الصادرات ضرورة من أجل إغراق الفوائض فى الأسواق العالمية. وبحلول الثمانينيات، فرضت السياسة الزراعية المشتركة عبئا للموازنة على الجماعة الأوروبية أدى إلى فرض حدود كمية على الإنتاج، واتباع برامج طوعية للتجنيب، ومنح دعم للمستهلكين من أصحاب الدخل المنخفض لزيادة الطلب.

حققت السياسة الزراعية المشتركة نجاحا كبيرا من حيث توسيع نطاق الناتج وزيادة الاكتفاء الذاتى من الأغذية. وفى حقيقة الأمر، كانت ناجحة أكثر من اللازم – فخلقت ضغوطا للموازنة جسيمة، والأهم من ذلك بالنسبة لبقية العالم، أنها فرضت تكاليف كبرى

(١١) ونترز، الفصل السابع من هذا الكتاب.

على منتجى الأغذية غير الأوروبيين وولدت عقودا من التوتر المتعدد الأطراف. ورغم أن مبرر وجود السياسة الزراعية المشتركة قد اختفى إلى حد كبير، فلا يزال الإصلاح الزراعى مثيرا للخلاف بشكل كبير فى الجماعة الأوروبية. ولا يزال التأييد قويا للسياسات الزراعية وما يتصل بها من سياسات ريفية من أجل دعم الزراع، على الرغم من أنها مدفوعة بدرجة متزايدة بالشواغل البيئية وشواغل الصحة العامة – والتى ترجع فى جانب منها، وللمفارقة، إلى حوافز زيادة الإنتاج فى السياسة الزراعية المشتركة.

القواعد التنظيمية المحلية

لقد قيل إنه لم يكن باستطاعة أوروبا أن تحقق الكثير من التقدم صوب تحرير التجارة إلى أن «اكتُشِف .. أن تحقيق مزيد من التقدم يتوقف على .. سياسة ما من الاندماج «الإيجابى» .. لأن إلغاء السياسات التمييزية كان يهدد بتقويض نفس القدر من المصالح الراسخة بمثل ما قد يحققه «اندماج السياسات».(١٢) وأوحت رطانة صناع السياسة فى الجماعة الأوروبية ومستشاريهم بأن الاندماج الأعمق– الذى يمتد إلى النظم التنظيمية والسياسات الاقتصادية المحلية– ضرورى لتحقيق التجارة الحرة فيما بين الجماعة الأوروبية. ولم يكن صناع السياسات، مثل جيلى زيلسترا وزير الشؤون الاقتصادية الهولندى، وحدهم الذين يحاجون فى أوائل الخمسينيات بأن إلغاء التعريفة الجمركية بشكل له مصداقيته يتطلب «سياسات مشتركة بشأن الضرائب والأجور والأسعار وسياسة التشغيل».(١٣) وشعر الكثيرون بأن تنسيق السياسات مطلوب للمساواة بين التكاليف، وأن قيام الاتحاد الجمركى لن يكون ممكنا بدون ذلك، لأن البلدان قد تفرض أشكالا جديدة من السياسات الحمائية. وهكذا، حاجت صناعة تعدين الفحم البلجيكية فى أواخر الأربعينيات بأنه لا يمكن القبول بسوق مشتركة إلا إذا رفعت الأجور وتكاليف الضمان الاجتماعى فى ألمانيا إلى المستويات البلجيكية.(١٤) وتمسك المسئولون الفرنسيون بالمطالبة بتنسيق السياسات فى المجال الاجتماعى – أجر متساو لكلا الجنسين، ومدة موحدة لأسبوع العمل – كشرط مسبق لتحرير التجارة، بالنظر إلى أن المعايير الفرنسية كانت أعلى من تلك الموجودة فى البلدان الأخرى.

واستندت هذه الشواغل إلى خشية عامة فيما بين جماعات المصالح من تآكل الريع، أو على قلق من أن تستخدم السياسات المحلية لإعادة فرض الحماية. وقامت الجماعة

---

(١٢) Milward (1984, p. 421).

(١٣) Milward (1992, pp. 188ff).

(١٤) فى غضون مناقشة المقترحات الخاصة بقيام اتحاد جمركى اوروبى فى أوائل الخمسينيات، اثيرت تقريبا جميع الأسئلة التى عولجت فى معاهدة ماستريخت: عملة أوروبية موحدة، سياسة نقدية، ما إن كان ينبغى أن تكون هناك حرية للعمل، واعتراف متبادل بالمؤهلات المهنية، وقانون مشترك للشركات، وسوق رأس مال حرة، ومعايير مشتركة لسلامة مكان العمل وسلامة المنتجات (Milward 1992, p. 191).

الأوروبية، مستفيدة من السياسات المشتركة بشأن قطاعات الفحم والصلب والزراعة – حيث كان ينظر إلى التجارة والإنتاج الموجهين على أنهما مستصوبين وضروريين – بوضع ضوابط تنظيمية فى عدد من مجالات السياسة بشأن قدرة الحكومات على استخدام أدوات السياسة المحلية كبديل للسياسة التجارية. وقامت المفوضية الأوروبية بإنفاذ الضوابط التنظيمية على سلوك المنشآت الذى يعوق تحقيق السوق المشتركة، وعلى المساعدات الحكومية – الدعم – بدرجات متفاوتة من الشدة، إلا أنها كان لها تأثير مهم فى ضمان أن تصبح «شروط المنافسة» أكثر إنصافا على مر الزمن.

وكان من سمات الجماعة الأوروبية الجديرة بالملاحظة تلك الإجراءات التى اتخذتها صوب الاندماج الأعمق من خلال التنسيق بين السياسات الوطنية التى تعالج الأهداف التنظيمية. وقد ركزت هذه الإجراءات على الحد من الآثار المجزئة للأسواق المترتبة على اللوائح التنظيمية الوطنية المتعلقة بالصحة والسلامة. كان التقدم صوب التنسيق بطيئا جدا، وكان ذلك راجعا إلى حد ما إلى أن اتباع قاعدة ما على صعيد الجماعة الأوروبية كان يتطلب الإجماع. وقد استغرق الأمر أربعة عشر عاما للتوصل إلى اتفاق بشأن تكوين مربى الفاكهة؛ وإحدى عشرة سنة من أجل الاتفاق على توجيهات بشأن المياه المعدنية.(١٥) وعلى مدار الفترة ٦٢–١٩٧٩، تم اعتماد تسعة توجيهات فقط بشأن المواد الغذائية.

وفى عام ١٩٧٩، ألغت محكمة العدل الأوروبية حظرا ألمانيا على بيع منتج فرنسى، ثمار Cassis de Dijon، التى تستخدم فى إعداد شراب «كير» الفاتح للشهية، لأنه لم يكن من الممكن تبرير الحظر على أساس الصحة العامة أو السلامة. وأرست المحكمة بقرارها هذا مبدأ أنه لا يمكن منع السلع المطروحة للتداول بشكل قانونى فى دولة عضو من الدخول إلى دولة عضو أخرى وبيعها هناك. وقد أدرج هذا المبدأ بعد ذلك فى المرسوم الأوروبى الموحد لعام ١٩٨٧ وفى معاهدة ماستريخت لعام ١٩٩٢ بشأن الاتحاد الأوروبى. ويميز النهج «الجديد» بين المعايير التى تتضمن أبعادا خاصة بالصحة والسلامة (مصلحة عامة)، وبين تلك التى لا تتضمنها. فبالنسبة للأخيرة، جعلت المحكمة من التنسيق أمرا لا داعى له بمطالبتها الحكومات أن تقبل اللوائح الأجنبية كنظير للوائحها. وبالنسبة للنوع الأول من المعايير، تم الاتفاق على عملية لتحديد المعايير الدنيا المشتركة («الاشتراطات الأساسية»). وقد تيسر تحقيق تقدم صوب وضع هذه المعايير بصدور قرار بقبول التصويت بالأغلبية المشروطة على القضايا التى تمس أداء واستكمال السوق الموحدة، وبتحديد التوحيد القياسى على أنه قضية من قضايا برنامج السوق الموحدة.

وإجمالا، كان الاندماج فى الجماعة الأوروبية مدفوعا بدرجة كبيرة بمحرك التجارة فى السلع – كان لدى جميع الأعضاء حوافز قوية لرؤية التجارة داخل الجماعة وقد تحررت.

---

(١٥) Vogel (1995).

وقامت التجارة فى الخدمات وعوامل الإنتاج – العمل ورأس المال – بدور ضئيل. واستند نجاح الجماعة الأوروبية إلى حد ما إلى توازن كامل تقريبا للقوى الاقتصادية. فقد «مولتها» ثلاثة بلدان كبيرة – فرنسا وألمانيا وإيطاليا – من نفس الحجم تقريبا من حيث السكان والدخل، وبلدان أصغر – بلجيكا وهولندا – وإن كانا كبيرين وعلى درجة من المهارة بما يكفى لكى يقوما بدور رئيسى كوسيط. كان لدى البلدان المؤسسة للجماعة الأوروبية، والتى كانت تتداول أكثر من ٣٠ فى المائة من مجموع تجارتها الخارجية مع البلدان الأعضاء الأخرى، مصالح متماثلة تقريبا وكبيرة فى مسعى إقامة الجماعة. وقد سمح الاعتماد المتبادل للجماعة الأوروبية فى مجال التجارة وتماثلها النسبى بأن تستخدم تحرير التجارة كأداة للاندماج – لم تكن هناك حاجة للاعتماد بشكل بالغ على اندماج أسواق الخدمات أو العمل لتحقيق أهداف الأعضاء.

وقد تمت المحافظة على هذا التوازن خلال مسيرة توسيع عضوية الجماعة – فلم تتعرض التوازنات الأولى لشكوك جسيمة أبدا. كانت بريطانيا بنفس قوة فرنسا أو ألمانيا، وكان من الممكن مقارنة أسبانيا بإيطاليا. وكان الأعضاء الجدد الآخرون مشابهين فى الحجم لأصغر البلدان المؤسسة. واسترجاع ذلك الإحساس «بالحظ» الذى صاحب مولد الجماعة الأوروبية وتطورها خلال سنواتها الخمسين الأولى، يصوره على أفضل وجه التردد المفاجئ، وإن كان قصير الأمد، فى أوروبا والذى صاحب إعادة توحيد ألمانيا. فقد تفاعلت بريطانيا وفرنسا فورا بمخاوفهما الغريزية القديمة، فى حين أظهرت الدول الأعضاء الأخرى أيضا قلقا. وتشير هذه التفاعلات إلى أن من المحتمل أن الجماعة الأوروبية لم تكن لتؤسس لو أن ألمانيا كانت موحدة فى ذلك الحين.

كما أن الاندماج كان له هدف سياسى غالب حظى بتأييد قوى من جميع الأعضاء – منع نشوب حرب أخرى فى أوروبا. إن الجماعة الأوروبية بمثابة ثمرة ثلاث حروب مروعة (فى ١٨٧٠ و١٩١٤ و١٩٣٩) كانت مسئولة عن مصرع الملايين فى البلدان الستة المؤسسة للجماعة. لقد ولدت الجماعة فى عالم مقسم إلى معسكرين سياسى واقتصادى: البلدان الديمقراطية التى تحركها السوق، وبلدان التخطيط المركزى الديكتاتورية. وقد نمت الجماعة خلال سنواتها الثلاثين الأولى تحت الضغط المستمر للحرب الباردة.

فإلى أى مدى تنطبق العوامل الاقتصادية – ولا سيما ظروف الاعتماد الأولية على التجارة – التى سادت الجماعة الأوروبية على السياق العربى؟ وحيث إن محرك الاندماج الأوروبى كان يتمثل إلى حد كبير جدا فى تحرير التجارة البينية فى السلع غير الزراعية، فإن السؤال الجلى هو هل من الممكن أن تكون مثل هذه التجارة أساسا أيضا للاندماج الاقتصادى العربى؟

أساسيات التجارة السلعية فى البلدان العربية

يمكن تقسيم البلدان فى المنطقة العربية بشكل طبيعى تماما إلى ثلاث مجموعات: البلدان الفقيرة نسبيا فى الموارد الطبيعية (تشكل الموارد الطبيعية أقل من ثلث الصادرات)؛ والبلدان المصدرة للنفط (يتكون أكثر من ثلثى الصادرات من الموارد الطبيعية – وفى الأغلب الوقود)؛ والمجموعة الوسطى التى تشكل صادراتها من الوقود والمعادن ما بين ثلث وثلثى مجموع الصادرات. ونحن نورد، بغية الاكتمال ولأغراض المقارنة، بيانات عن بلدان أخرى فى المنطقة – قبرص وإسرائيل وتركيا وإيران – علاوة على بيانات عن الدول العربية.

أسواق المنتجات الصغيرة الوطنية والإقليمية

إن الحجم الاقتصادى للمنطقة العربية محدود. ويمثل مجموع الناتج المحلى الإجمالى للبلدان العربية الأعضاء فى اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (معلمة بنجمة فى الجدول ٦-١) أقل قليلا من الناتج المحلى الإجمالى لأسبانيا. ويضم بلد عربى واحد، هو مصر، أكثر من ٦٠ مليون نسمة. وأحد تداعيات «صغر» الكثير من البلدان فى المنطقة أن التكاليف التى تتحملها التجارة والاستثمار نتيجة للاختلافات فى القوانين أو اللوائح الوطنية أعلى من تلك التى تتحملها الجماعة الأوروبية. (تضم أربع دول أعضاء فى الجماعة الأوروبية سكانا يزيد عددهم على ٦٠ مليون نسمة، ويضم بلدان فقط من خمسة عشر بلدا أعضاء فى الجماعة سكانا يقل عددهم عن ٥ ملايين نسمة). وحجم سوق البلدان العربية المحدود عامل حاسم فى تفسير السبب فى فشل جميع الجهود التى بذلت لتحقيق الاندماج الاقتصادى الإقليمى منذ الخمسينيات – حتى ولو طرح المرء جانبا حقيقة أنه تم التفكير فى تلك الجهود خلف أسوار الحماية العالية بالنسبة لبقية أنحاء العالم.

وثمة قوة اقتصادية شديدة تعمل ضد الاندماج: فالبلدان العربية متماثلة نسبيا مع بعضها البعض، وتتنافس أكثر مع بعضها البعض على نفس أسواق التصدير. فمعظم البلدان العربية فى العينة إما أن تكون غنية بالنفط أو تعتمد بشدة على صادرات النفط. وحيث إن الدافع الأساسى للتجارة هو الاستفادة من الاختلافات فى الهبات الطبيعية (ميزة نسبية) للشركاء التجاريين، فإن تشابهها يشير إلى آفاق محدودة لتحقيق فوائد كبيرة من الاندماج الاقتصادى الإقليمى. ومما يعوض ذلك حقيقة أن البلدان العربية تظهر مدى واسعا من نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، يتراوح بين أقل من ٥٠٠ دولار (اليمن) و ١٧٠٠٠ دولار (الإمارات العربية المتحدة وقطر). وتولد مثل هذه الاختلافات الكبيرة فى الدخل حوافز للتجارة عن طريق الحث على تمايز المنتجات من أجل الاستجابة

للدخول المختلفة وما يتصل بها من أذواق. غير أن الاختلافات تبدو أوسع من أن تجعل الأسواق الصغيرة المشمولة قوة دافعة لتجارة بينية أكبر بشكل له شأنه. ويتيح ذلك إمكانية تقاسم الإنتاج أو نوع التجارة القائم على التجهيز من خلال القيام بأجزاء العملية الإنتاجية كثيفة العمالة أو الطاقة أو الماء، فى البلدان التى تكون فيها عوامل الإنتاج هذه وفيرة نسبيا. وقد أصبح هذا النوع من التجارة مهما فى أوروبا الوسطى، وأمريكا الشمالية، وشرق آسيا. ولكى يتحقق ذلك فلا بد من أن تحدث زيادة هائلة فى كفاءة الخدمات (تخفيض فى تكاليف المعاملات).

وإجمالا، تشير البيانات إلى أن المنطقة مجزأة إلى اقتصادات صغيرة نسبيا تشكل معا كتلة صغيرة نسبيا فى حجمها الاقتصادى؛ وأن الكثير من اقتصاداتها لديه هياكل إنتاج متشابهة، وهو ما يحد من حوافزها على التجارة؛ وأن من غير المحتمل أن تتغلب الاختلافات الواسعة فى الدخل فى المنطقة على مقاومة التجارة الناجمة عن ذلك.

تركز المنتجات وتمايزها

حيث إن الموارد الطبيعية تهيمن على صادرات غالبية البلدان العربية، فقد ركزنا حتى الآن على التجارة «بين الصناعات»، والتى تعتمد على التخصص فى الإنتاج، مع قيام البلدان بإنتاج منتجات مختلفة باستخدام كثافات مختلفة من عوامل الإنتاج. وقد تكون تلك التجارة ملازمة لهيكل صادرات مركز إذا ما كانت الميزة النسبية للبلد فى نطاق محدود من المنتجات قوية جدا. وتستكمل التجارة بين الصناعات بالتجارة «داخل الصناعات»، وهو ما ينطوى على تبادل أصناف مختلفة من «المنتجات» المتماثلة، أو تبادل السلع التى تشكل جزءا من سلسلة إنتاج (استيراد المكونات وتصدير السلع المجهزة). وفى معظم البلدان المرتفعة الدخل والحديثة التصنيع، تمثل التجارة داخل الصناعات حصة كبيرة ومتنامية من مجموع التجارة.

ونطاق التجارة داخل الصناعات محدود بالنسبة للوقود بدرجة أكبر منه بالنسبة للإلكترونيات الاستهلاكية، غير أنه يوجد حتى داخل قطاع النفط بتعريفه الواسع. وهناك أصناف كثيرة من الوقود والعديد من إمكانيات إنتاج منتجات صناعية متمايزة تقوم على النفط، مثل الكيماويات. وتزداد إمكانية التخصص والتجارة داخل الصناعات بحقيقة أن أسواق النفط والكيماويات تتسم بقدر من احتكار القلة يكفى لحث الشركات الكبيرة القليلة التى تعمل فى تلك الأسواق على اتباع سياسة تعظيم الأرباح من خلال تجزئة السوق وتمايز المنتجات. وعلى الأعم، فإن التجارة داخل الصناعات تحركها وفورات الحجم التى تجعل من المربح بالنسبة للمنشآت أن تتخصص فى سلع متماثلة ولكنها متمايزة، وأن تتبادلها.

جدول ٦-١: نظرة عامة على الجوانب التجارية لاقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ١٩٩٨

البلدان(أ)	الوضع بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية	السكان (بالملايين)	الناتج المحلى الإجمالى (بملايين الدولارات)(ب)	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالدولارات)(ب)	السلع والخدمات (ج) (بملايين الدولارات)(ب)		نسبة انفتاح التجارة(د) (نسبة مئوية)	النسبة المئوية للموارد الطبيعية فى إجمالى الصادرات		
					الصادرات	الواردات		الجميع	الوقود	خلاف الوقود
البلدان الفقيرة فى الموارد الطبيعية										
إسرائيل	١٩٦٢	٦,٢	١١٠٣٨٦	١٧٧٠٩	٤٥١٧٩	٤٦٥٣٤	٨٣,١	١,٩	٠,٦	١,٣
تركيا	١٩٥١	٦٥,٣	١٩٩٢٦٧	٣٠٥٢	٥١١٤٨	٦٢١٩٠	٥٦,٩	٣,٩	٠,٩	٣,٠
قبرص	١٩٦٣	٠,٨	٨٦٩٨	١١٤٩٠	٤١٥١	٤٧١٧	١٠١,٩	٨,٩	٠,٣	٨,٦
لبنان*	غير عضو	٤,٣	١٦٤٨٨	٣٨١٠	٢١٤١	٦٢٢٨	٥٠,٨	١١,٣	١,٤	٩,٩
المغرب*	١٩٨٧	٢٨,٧	٣٣٣٤٥	١١٦٢	١٠٤٥٣	١٢٥٣٨	٦٨,٩	١٣,٣	٢,١	١١,١
تونس*	١٩٩٠	٩,٦	١٩٤٦٢	٢٠٣٥	٨٦٠٧	٩٣١١	٩٢,١	١٦,٠	١٥,٠	١,٠
البلدان الوسط										
الأردن*	٢٠٠٠	٤,٩	٨٤٥١	١٧٢٩	٣٥٣٦	٥٧٩٦	١١٠,٤	٣٤,٧	صفر	٣٤,٧
مصر*	١٩٧٠	٦٤,٠	٩٨٧٨٢	١٥٤٤	١٥٩٧٥	٢٢٧٥٦	٣٩,٢	٥٣,٢	٤٨,٥	٤,٧
البحرين*	١٩٩٣	٠,٧	٧٩٧١	١١٥٣٥	٦٥٣١	٥٠٥٦	١٤٥,٤	٦٧,٣	٣٧,١	٣٠,٢

البلدان الغنية بالنفط										
سوريا*	غير عضو	١٦,٢	١٧٣٢٧	١٠٧٠	٦٨٤٦	٥٣٩٠	٧٠,٦	٨١,٧	٨٠,٧	١,٠
عمان*	غير عضو	٢,٤	١٤٩٦٢	٦٢٤٧	١١٦٠٢	٦٠٩٤	١١٨,٣	٨٣,٠	٨٢,٧	٠,٣
الإمارات العربية المتحدة*	١٩٩٤	٢,٩	٤٦٤٨١	١٦٠٠٠	٤١٢٧٠	٣٩٧١٥	١٧٤,٢	٨٥,١	٨٣,١	٢,٠
العراق*	غير عضو	٢٣,٣	...	....	...	...	...			
إيران	غير عضو	٦٣,٧	١٠١٥٦٢	١٥٩٥	٢٩٧٢٧	١٧٥٠٣	٤٦,٥	٨٥,٦	٨٥,١	٠,٥
اليمن*	غير عضو	١٧,٥	٩٢٩٤	٥٣١	٤٣٠٥	٣٢٩٤	٨١,٨	٩٠,٠	٨٩,٤	٠,٦
المملكة العربية السعودية*	غير عضو	٢٠,٧	١٧٣٢٨٧	٨٣٦٢	٨٢٣٦٩	٥٣٠٠٣	٧٨,١	٩٠,٥	٩٠,٢	٠,٣
قطر*	١٩٩٤	٠,٦	١٤٤٧٣	٢٤٧٤٤	١١٥٩٣	٣٢٥٢	١٠٢,٦	٩٣,٣	٩٣,٣	صفر
الجزائر*	غير عضو	٣٠,٤	٥٣٣٠٦	١٧٥٤	٢٠٨١٣	٩٩٥٩	٥٧,٧			
ليبيا*	غير عضو	٥,٣	٢٧٧٥٠	...	٦٨١٣	٤٩١٤	٤٢,٣	٩٦,٣	٩٦,٣	صفر
الكويت*	١٩٦٣	٢,٠	٣٧٧٨٣	١٩٠٤٠	٢١٢٠٣	١١٣٧٤	٨٦,٥	٩٦,٧	٩٦,٦	٠,١
جميع البلدان	...	٣٦٩,٣	٩٩٩٠٧٥	٢٧٠٥	٣٨٤٣٥٩	٣٢٩٦٢٣	٧١,٥	٦٨,٣	٦٦,٨	١,٥
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	...	٢٣٣,٤	٥٧٩١٦٢	٢٤٨١	٢٥٤١٥٤	١٩٨٦٨٠	٧٨,٢	...	...	...

المصادر: International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, 2000; World Bank, *World Development Indicators*, 2001; United Nations Comtrade database.

(أ) * تشير إلى عضوية البلد في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
(ب) بأسعار الصرف الراهنة.
(جـ) بالنسبة للجزائر وقطر والإمارات العربية المتحدة، لا تتوافر بيانات عن الخدمات، ولهذا فإن الأرقام تعكس السلع فقط.
(د) نسبة مجموع الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول ٦-٢: تركز المنتجات وتمايز الصادرات

البلد	النسبة المئوية للبنود المصدرة الداخلة فى التصنيف المعيارى للتجارة الدولية(أ)		مؤشر التركز(ب)		مؤشر التجارة فيما بين الصناعات(ب)		النسبة المئوية للمكونات فى إجمالى التجارة الصناعية، ٢٠٠٠	
	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٨	٢٠٠٠	الواردات	الصادرات
البلدان الفقيرة فى الموارد الطبيعية								
إسرائيل	٠,٨٤	٠,٨٤	٠,٢٦	٠,٢٨	٠,٦٤	٠,٦٢	١٩,٥	١٩,٠
تركيا	٠,٧٩	٠,٩٣	٠,٢٣	٠,١٠	٠,٢٢	٠,٣١	١٢,٥	٣,٩
قبرص	٠,٥٠	٠,٤٦	٠,١٥	٠,١٥	٠,٢٢	٠,٣٢	١٢,٨	٣,١
لبنان	٠,٨١	٠,٦٧	٠,١٦	٠,١٣	٠,٢٦	٠,١٨	١١,٨	٣,٥
المغرب	٠,٤٢	٠,٦٦	٠,٣٢	٠,١٨	٠,١٤	٠,٢٤	١٩,٢	٢,٥
تونس	٠,٥٣	٠,٧٥	٠,٤٨	٠,٢١	٠,٢٣	٠,٢٩	١٤,٤	٧,٤
البلدان الوسط								
الأردن	٠,٤٥	٠,٤٧	٠,٣٥	٠,٢٧	٠,٠٩	٠,١٦	١٨,٤	٨,٥
مصر	٠,٣٣	٠,٦٨	٠,٥٧	٠,٢٨	٠,٠٧	٠,١٨	٢٤,٧	٣,١
البحرين	٠,٢٤	٠,٤٥	٠,٧٩	٠,٦٣	٠,٢٤	٠,١٨	١٦,٥	٦,٩

البلدان الغنية بالنفط								
سوريا	٠,٤٤	٠,٤٥	٠,٦٣	٠,٥٦	٠,٠٣	٠,١١	٧,٦	٠,٤
عمان	٠,٤٢	٠,٦١	٠,٩٢	٠,٧٢	٠,٢٥	٠,١٤	١٨,٨	١٤,٠
الإمارات العربية المتحدة	٠,٨٢	٠,٨٨	٠,٨٧	٠,٦٢	٠,١١	٠,٢٢	٢٠,٨	١٠,٩
إيران	٠,٣٧	٠,٧٢	٠,٨١	٠,٨٠	٠,٠٢	٠,٠٨	٢٥,٦	٢,٢
اليمن					٠,٠٢	٠,٠٣	١٩,٦	٦,٧
المملكة العربية السعودية	٠,٧٧	٠,٧٣	٠,٩٤	٠,٧٤	٠,١٣	٠,١٣	١٩,٠	٧,١
قطر	٠,٠١	٠,٣٠	٠,٩٣	٠,٧٣	٠,٠٤	٠,٠٧	٢٠,٤	٣,٧
ليبيا	٠,١٨	٠,١٢	٠,٩٦	٠,٧٧	٠,٠٣	٠,٠٤	٢١,٣	١,٦
الكويت	٠,٧٩	٠,٦٥	٠,٧٢	٠,٥٦	٠,٠٦	٠,٠٧	١٧,٠	٣,٩
بنود *للتذكرة*								
ماليزيا	٠,٨٥	٠,٩٤	٠,٣٠	٠,١٩	٠,٥٨	٠,٦٤	٢٣,١	٢٢,٥
كوريا	٠,٨٥	٠,٩٢	٠,٠٩	٠,١٤	٠,٤٠	٠,٥٧	١٧,٦	١٨,٣
تايوان	٠,٨٧	٠,٩٣	٠,١٢	٠,١٢	٠,٤٣	٠,٥٧	١٧,١	٢٤,٣

المصادر: United Nations Commission on Trade and Development (UNCTAD), *Handbook of Trade Statistics,* 1997 and 2000; United Nations Comtrade database.

(أ) بنود ذات صادرات «كبيرة جدا».

(ب) انظر النص والهوامش للاطلاع على تعريف للمؤشرات.

ويرد فى الجدول (٦-٢) مقاييس كثيرة عن هيكل التجارة وتكوينها. وقد أورد فيه مؤشران عن تركز المنتجات فى التجارة: عدد فئات المنتجات المتميزة المصدرة، مقاسة بمستوى من ثلاثة أرقام حسب التصنيف المعيارى للتجارة الدولية، ومؤشر هرفندال - هيرشمان.[١٦] وحسبما هو متوقع، تملك البلدان الغنية بالنفط مؤشرات تركز أعلى بكثير من تلك التى تملكها البلدان الفقيرة فى الموارد الطبيعية - مما يعكس تركزا فى الصادرات من النفط (الخام) ومشتقاته والذى تسمح به ميزتها النسبية القوية جدا فى الوقود. بيد أن هذا التعميم يتطلب نوعا من التنقيح. فدولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لديهما صادرات متنوعة نسبيا، وهو ما يعكس نشاط تجارة إعادة التصدير علاوة على التصنيع وأنشطة الصناعة التحويلية الخفيفة فى الإمارات العربية المتحدة والقطاع الكيميائى فى المملكة العربية السعودية. ويلاحظ أيضا أن عدد فئات المنتجات المصدرة يتزايد بدرجة كبيرة بالنسبة لبعض البلدان المصدرة للنفط، وعلى سبيل المثال، قطر. وحصص البلدان الوسط أو الفقيرة فى الموارد أقل من نظيراتها الآسيوية، مما يشير إلى وجود قاعدة صناعية أضيق.

وقد حدث تنوع له شأنه فى عدد من البلدان، خاصة مصر والمغرب وتونس، فى قاعدة الصادرات وفقا لقياسها بمؤشر التصنيف المعيارى للتجارة الدولية. وفى حقيقة الأمر، شهد العقدان الأخيران أن التجارة فى المنطقة أصبحت، فى المتوسط، أقل تركزا. ويشير مؤشر هرفندال - هيرشمان إلى أن هذا الاتجاه أكثر عمومية مما يشير إليه مقياس التصنيف المعيارى للتجارة الدولية- يبدو أن التركز أخذ ينخفض بدرجة كبيرة جدا بشكل عام. ويعكس هذا، فى حالة البلدان الغنية بالنفط، الانخفاض الذى حدث خلال هذه الفترة فى أسعار النفط، وهو ما جعل إنتاج الوقود أقل ربحية بالمقارنة مع إنتاج المشتقات النفطية أو السلع الأخرى. غير أنه يعكس، بالنسبة لعدد من البلدان، وخاصة تلك الفقيرة فى الموارد أو التى تتمتع بقدر أقل من النفط، مواصلة العمل بالإصلاحات الداخلية. وقد سجلت مصر زيادة كبيرة فى التنويع على وجه الخصوص، فارتفع من ٣٣ إلى ٦٨ فى المائة وفقا لمقياس التنوع الخاص بالتصنيف المعيارى للتجارة الدولية، فى حين انخفض مؤشر هرفندال - هيرشمان من ٥٨ , ٠ إلى ٢٨ , ٠. وحدث انخفاض كبير مماثل فى المؤشر الأخير فى المغرب وتونس.

---

(١٦) التصنيف المعيارى للتجارة الدولية تصنيف إحصائى للأمم المتحدة بشأن التجارة الدولية. ويوجد ٢٣٩ بندا مختلفا فى التصنيف عند مستوى الثلاثة أرقام. ومقياس التركز الوارد فى التصنيف معرف بأنه النسبة بين عدد البنود ذات الثلاثة ارقام التى تتجاوز الصادرات منها ١٠٠ ٠٠٠ دولار، وبين العدد الإجمالى للبنود ذات الثلاثة أرقام؛ وبالنسبة للبلدان الصغيرة، يستخدم معيار إضافى وهو حصة تبلغ على الأقل ٣, ٠ فى المائة من إجمالى الصادرات. ومؤشر هرفندال - هيرشمان يعرف بأنه مجموع مربعات الحصة السوقية لكل بند تصديرى فى إجمالى الصادرات. وكلما كان هذا المؤشر منخفضا، قل تركز الصادرات. ويحسب المؤشر عند المستوى ثلاثى الأرقام للتصنيف المعيارى للتجارة الدولية.

كما يقدم الجدول (٦-٢) بيانات عن حجم التجارة داخل الصناعات.[١٧] وكلما كان مؤشر التجارة داخل الصناعات أكبر، كانت تجارة البلد تشمل تبادلا أكبر لأصناف مختلفة من نفس النوع من المنتج. ومؤشرات التجارة داخل الصناعات الخاصة بالبلدان العربية أقل بكثير من المؤشرات التى سجلتها البلدان الآسيوية المقابلة لها، والتى لديها مؤشرات فى نطاق ٦٠ فى المائة. ومن بين البلدان العربية، تملك تونس أعلى كثافة لمؤشر التجارة داخل الصناعات (٣٠ فى المائة)، تليها المغرب والإمارات العربية المتحدة. بيد أن حجم التجارة داخل الصناعات أخذ ينمو بسرعة فى عدد من البلدان الأخرى، وخاصة مصر والأردن. وتبدى البلدان الغنية بالنفط مؤشرات تجارة داخل الصناعات منخفضة جدا، ويرجع ذلك إلى أن لها ميزات نسبية فى عدد محدود من المنتجات. وتمثل الإمارات العربية المتحدة استثناء من ذلك، وهو ما يعكس نشاطا فى تجارة إعادة التصدير.

وأخيرا، يقدم الجدول (٦-٢) بيانات عن حصة قطع الغيار والمكونات من إجمالى الصادرات والواردات المصنعة. ويوفر هذا المؤشر معلومات عن الأهمية النسبية لنشاط التجميع فى إجمالى التجارة. ويلاحظ وجود حصة عالية من المكونات فى الواردات، جنبا إلى جنب مع حصة منخفضة من المكونات فى الصادرات فى جميع البلدان العربية، ما عدا عمان. ويمكن مقارنة ذلك مع النسب الأعلى بكثير، والتجارة الأكثر توازنا فى البلدان المصدرة الأكثر ديناميكية فى شرق آسيا (الجدول ٦-٢). وبالنسبة للبلدان التى يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى نسبيا (ويفسر ذلك بأنه دلالة على الأجور المرتفعة نسبيا)، يشير الجمع ما بين حصة مرتفعة من الواردات من المكونات وحصة منخفضة من الصادرات منها، إلى وجود مستوى مرتفع من نشاط التجميع من أجل الأسواق المحلية والمجاورة، ومن ثم درجة عالية نسبيا من الحماية الفعالة ضد الواردات من المنتجات النهائية (المجمعة). وكثيرا ما يكون مثل هذا النشاط مصدرا لريع كبير لتجار الجملة أو التجزئة القادرين على الاستيراد من أجل التجميع المحلى. كما أن ذلك قد يسود البلدان ذات نصيب الفرد المنخفض من الناتج المحلى الإجمالى، غير أن وجود حصة منخفضة من المكونات فى الصادرات يمكن أن يعنى أيضا أن هذه البلدان تُستخدم كمراكز تجميع لإعادة تصدير السلع المجمعة. بيد أن البيانات التى جمعتها الجماعة الأوروبية عن تجارة التجهيز الموجهة إلى الخارج تشير إلى أن الأمر ليس كذلك.

وإجمالا: تنزع معظم البلدان العربية إلى أن يكون لديها صادرات مركزة نسبيا، على الرغم من أن هذا الأمر أخذ يتغير بسرعة بالنسبة لبعض الدول (مصر، المغرب، تونس)؛ وأن هناك مستويات منخفضة من التجارة داخل الصناعات؛ وأن نسب الواردات من

---

(١٧) يعرف المؤشر على أنه: $\mathrm{IIT} = 1 - [\Sigma\Sigma\Sigma\ X_{ijk} - M_{ijk}\ /\ (X_{ijk} + M_{ijk})]$ حيث تمثل X_{ijk} الصادرات من منتجات من الصناعة i من البلد j إلى البلد k، وتمثل M_{ijk} الواردات من منتجات من الصناعة i التى يستوردها البلد j من البلد k. وتعرف الصناعات فى هذه الدراسة بالمستوى الثلاثى الأرقام للتصنيف المعيارى للتجارة الدولية.

المكونات إلى الصادرات منها مرتفعة. ويشير ذلك إلى وجود نشاط تجميع مهم موجه إلى الأسواق المحلية، وهو ما يحتمل أن يتطلب حماية مرتفعة ضد الواردات.

دلالات الاقتصاد السياسى لأنماط التجارة البينية العربية

تعكس الأنماط الجغرافية لصادرات البلدان العربية ما تم ذكره عن هيكل الصادرات بحسب المنتج. وتتراوح حصة الصادرات المتجهة إلى بلدان عربية أخرى بين ٠,٩ (الكويت) و ١٣,١ (عمان) بالنسبة للبلدان الغنية بالنفط، وهو ما يعكس تركز إنتاج هذه البلدان (ميزتها النسبية فى الأسواق العالمية) وكون النفط يستهلك فى كل مكان من العالم (الجدول ٦-٣). وبالنسبة لأكبر البلدان المنتجة/المصدرة للنفط، تبلغ حصة المملكة العربية السعودية ٧,٦ فى المائة فقط. والمجموعة الأساسية من البلدان التى تميل إلى التجارة بشكل كبير مع البلدان العربية الأخرى (حوالى ٢٠ فى المائة أو أكثر من إجمالى الصادرات) مقصورة على الأردن ولبنان وسوريا (زهاء ٣٤ و ٤٥ و ١٨ فى المائة من إجمالى الصادرات على التوالى). ويعزى إلى الصادرات الإقليمية أقل من ١٠ فى المائة من إجمالى الصادرات بالنسبة لجميع البلدان العربية الأخرى، فيما عدا عمان.[١٨]

ويتمثل أحد الأسئلة المهمة المتعلقة بسياسات الاندماج الاقتصادى العربى فيما إن كانت هذه المستويات للتجارة البينية منخفضة جدا بسبب حواجز التجارة. وثمة مؤشر يكثر استخدامه لكثافة التجارة الإقليمية مفيد فى تحديد ما إن كانت قيمة التجارة بين بلدين تعتبر أكثر أو أقل مما هو متوقع فى ضوء أهميتهما فى التجارة العالمية. ويمكن أن يكون تحديد التوليفات الثنائية التى تكون التجارة فيها أقل من المستويات المتوقعة مفيدا أيضا فى تحديد وجود حواجز رئيسية على التجارة. ويورد الجدول (٦-٤) بيانات عن كثافة التجارة.[١٩] وتبين القيم التى تنقص أو تزيد عن الوحدة أن التجارة بين بلدين أقل أو أعلى مما هو متوقع. وتشير البيانات إلى أن تدفقات التجارة البينية العربية ليست أقل مما هو متوقع بشكل ثابت- والبلدان الوحيدان اللذان يتاجران مع بقية البلدان العربية بأقل مما هو متوقع هما الجزائر والكويت. وحصة صادرات مصر إلى المنطقة أكبر بحوالى ثلاث مرات من المتوقع. ومؤشرات كثافة التجارة بالنسبة للأردن ولبنان هى أعلى المؤشرات، يليها المؤشر الخاص بسوريا. ومؤشر الكثافة للتجارة البينية بصفة عامة يزيد على ضعف المستوى المتوقع.

---

(١٨) هناك قدر من عدم التيقن من اتجاه التجارة بالنظر إلى ضعف الإبلاغ بالمعلومات من جانب العديد من البلدان.

(١٩) يعرف مؤشر كثافة التجارة بانه حصة بلد واحد من الصادرات المتجهة إلى شريك ما مقسومة على حصة الصادرات العالمية المتجهة إلى هذا الشريك. اى $TI_{ij} = [x_{ij} / X_{it}] \div [x_{wj} / X_{wt}]$، حيث تكون x_{ij} قيمة صادارت i إلى j، وتكون x_{wj} قيمة الصادرات العالمية إلى j؛ وتكون X_{it} إجمالى صادرات i، وتكون X_{wt} إجمالى الصادرات العالمية. ويبين مؤشر يزيد أو يقل عن الوحدة تدفقا للتجارة الثنائية اكبر او اقل، على التوالى، من المتوقع، بالنظر إلى اهمية البلد الشريك فى التجارة العالمية.

وأحد الانتقادات الموجهة إلى مؤشرات الكثافة أنها لا تدخل فى حسبانها عوامل من قبيل الناتج المحلى الإجمالى وتكاليف التجارة كمحددات لتدفقات التجارة. ومن الأساليب الشائع استخدامها لتضمين مثل هذه العوامل نموذج الجاذبية.[٢٠] ويشير انحدار نموذج الجاذبية بشأن التجارة فى غير النفط للفترة ٧٠-١٩٩٨ إلى أن هذه التجارة لم يكن لها أى تأثير على حجم التجارة الثنائية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى السبعينيات.[٢١] وفى عام ١٩٨٠، كانت تجارة البلدان العربية أقل بالفعل مما تنبأ به هذا النموذج. وانعكس اتجاه هذا النمط فى عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٨، حيث أصبحت الصادرات والواردات البينية العربية أكبر مما تنبأ به النموذج. وتخلص الأبحاث التى أجراها الأطرش ويوسف إلى أنه فى حين أن التجارة البينية فى المغرب العربى وفيما بين دول مجلس التعاون الخليجى أقل مما تم التنبؤ به، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لبلدان المشرق العربى.[٢٢] ولذلك فإن الدليل المتاح مبهم إلى حد ما بشأن مسألة ما إن كانت تدفقات التجارة البينية أقل مما هو متوقع بالنظر إلى مستويات الناتج المحلى الإجمالى، والسكان، والجغرافيا. وتبين مؤشرات الحصص وكثافة التجارة البسيطة أن التجارة البينية ليست بمثل هذا الانخفاض وأنها أخذت تتسع؛ وتشير انحدارات الجاذبية إلى أن التجارة أقل مما هو متوقع. بيد أنه حدث تغير ملحوظ فى السنوات العشر الأخيرة، حيث أصبحت التجارة حاليا أكبر مما تنبأ به نموذج الجاذبية المعيارى. (انظر التذييل ٦أ للاطلاع على مناقشة موجزة للاتجاهات فى التجارة الثنائية على مدار السنوات الثلاثين الأخيرة).

وثمة سؤالان وثيقا الصلة على وجه الخصوص بالآفاق المرتقبة للاندماج الاقتصادى العربى الذى تقوده التجارة يستحقان الاهتمام. الأول، إلى أى مدى يعزى أيضا إلى البلدان العربية التى تصدر الكثير إلى بقية المنطقة (بالنسبة إلى إجمالى صادراتها) حصة رئيسية من الصادرات البينية العربية؟ والثانى، ما أهمية الصادرات إلى دول عربية أخرى من حيث الناتج المحلى الإجمالى لفرادى البلدان العربية؟ ويشتمل السؤال الأول على التوازن بين حوافز كل بلد للذهاب إلى مؤتمر اندماج اقتصادى عربى إقليمى افتراضى، وبين قدرته على التأثير على نتائج مثل هذا المؤتمر. ويوفر السؤال الثانى إحساسا تقريبيا

---

(٢٠) يفسر نموذج الجاذبية ما يحدث من تجارة ثنائية بين البلد i والبلد j. وفى العادة، يتناسب مقدار التجارة بصورة مباشرة مع الحجم (الدخل والسكان ومساحة الأرض وما إلى ذلك) ويتناسب بشكل عكسى مع المسافة بين البلدين الشريكين فى التجارة i وj. ويعبر عنه بالمعادلة التالية: $T_{ij} = AY_i^{\beta 1}P_i^{\beta 2}Y_j^{y1}P_j^{y2}D_{ij}^{\delta}$، حيث تكون T هى كمية التجارة بين البلدين الشريكين فى التجارة، وY هى الناتج المحلى الإجمالى للبلد، وP عدد السكان، وD المسافة بين الشريكين فى التجارة. وكثيرا ما تدرج أيضا متغيرات إضافية، مثل وجود حدود أو لغة مشتركتين، كمتغيرات مفسرة.

(٢١) Chang (2000).

(٢٢) Al-Atrash and Yousef (2000).

جدول ٦-٣: الوجهة الجغرافية للصادرات، ٢٠٠٠

البلد	العالم (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية من إجمالي الصادرات										
		البلدان الصناعية				البلدان غير الصناعية						
		الجميع	أوروبا	أمريكا الشمالية	آسيا والمحيط الهادئ	الجميع	إفريقيا	آسيا	أوروبا	الدول العربية	أمريكا اللاتينية	غير محددة
الأردن	١٨٩٧	٦,٨	٢,٦	٣,٤	٠,٨	٩٣,٢	٣,٣	٢٢,٠	١,٢	٣٣,٨	٠,٣	٣٣,٩
إسرائيل	٣١٩١٠	٦٩,٦	٢٨,٦	٣٧,٧	٣,٤	٣٠,٤	١,٥	١٥,٣	٤,٣	٠,٣	٢,٩	٦,١
الإمارات العربية المتحدة	٤١٠٦٨	٤٢,٠	٥,١	٢,٤	٣٤,٥	٥٨,٠	١,٧	٣٢,٦	٠,٨	٩,٧	٠,٢	١٣,٣
إيران	٢٨٣٤٥	٤٣,٧	٢٥,٦	٠,٩	١٧,٣	٥٦,٣	صفر	٣٠,٠	٣,٩	٧,٥	٠,٢	١٤,٧
البحرين	٥٧٠١	١٦,٨	٦,٩	٥,٦	٤,٤	٨٣,٢	٣,٤	٢٧,٤	٠,٦	٩,٧	٠,٢	٤٢,١
تركيا	٢٧٧٦٨	٦٦,٤	٥٣,٤	١١,٩	١,٠	٣٣,٦	٣,٢	٢,٩	١١,٢	٩,٥	١,٠	٥,٦
تونس	٥٩٨٦	٨٠,٢	٧٩,١	٠,٨	٠,٣	١٦,٠	٣,٤	٢,٥	١,٧	٨,٩	٠,٩	٣,١
الجزائر	٢٠٤٦٨	٨٣,٤	٦٦,٧	١٦,٥	٠,٢	١٦,٦	١,٣	٠,٨	٦,٢	١,١	٨,٢	صفر
جمهورية اليمن	٤٠٧٦	١٢,٢	٢,٤	٦,٢	٣,٨	٨٧,٧	١,٩	٧٦,٢	١,١	٤,٢	١,٦	٢,٧
سوريا	٤٩٨١	٦٣,٥	٥٩,٦	٣,٥	٠,٣	٣٦,٥	١,١	١,٥	١٣,٧	١٨,١	٠,٢	٣,٠
عمان	١٠٥٤٢	٢٢,٥	١,٣	٢,٥	١٨,٨	٧٧,٥	٠,٩	٦٣,٤	صفر	١٣,١	صفر	صفر
قبرص	٩٥٣	٣٩,٦	٣٦,٩	٢,٤	٠,٢	٦٠,٤	٢,٥	٢,٨	١٥,٦	٢٦,١	٠,٣	١١,٨
قطر	١١٥٢٧	٥١,٠	١,١	٣,٧	٤٦,٣	٤٩,٠	٠,٨	٣١,٩	٠,١	٦,٣	٠,١	٩,٨
الكويت	١٧٧٥٢	٥٥,٩	١٤,٦	١٥,٢	٢٦,١	٤٤,١	٠,١	٤١,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٥	صفر
لبنان	٧١٥	٣٦,٢	٢٧,٠	٨,٠	١,٣	٦٣,٨	٦,٧	٤,٢	٦,٩	٤٥,٢	٠,٦	١,٤
ليبيا	١٢٦٨٨	٨٨,٢	٨٨,١	صفر	٠,١	١١,٨	٢,٧	٠,٥	٧,٥	٣,٣	٠,٢	٠,١
مصر	٥٦٣٣	٦١,١	٤٣,٨	١٤,٩	٢,٤	٣٨,٩	٢,٦	١١,٢	٤,٥	٩,٧	١,٠	١٠,٨
المغرب	٨٢٢٨	٧٣,٦	٦٢,٧	٥,٩	٣,٧	١٩,٠	١,٣	٨,٥	٣,٣	٤,٤	٢,٤	٧,٤
المملكة العربية السعودية	٧٤٦٨٨	٥٤,٩	١٧,٩	١٨,٢	١٨,٨	٤٥,١	٢,٦	٣٢,٩	١,٢	٧,٦	١,٥	صفر
المجموع	٣١٤٩٢٦	٥٦,٣	٢٨,٨	١٢,٥	١٥,٠	٤٣,٤	١,٨	٢٤,٤	٣,٤	٦,٩	١,٥	٦,١
جميع البلدان النامية	٢٠٧٥٣٧٨	٥٣,٩	٢٣,٧	١٧,٢	١٣,٠	٤٦,١	١,٧	٢٨,٧	٦,٣	٥,٠	٤,٢	٠,١

المصدر: IMF, *Internationl Financial Statistics*, 2001.

جدول ٦-٤: مؤشرات الكثافة التجارية للصادرات من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠٠٠[(١)]

	البلدان الصناعية				البلدان النامية	
البلد	الجميع	أوروبا	أمريكا الشمالية	آسيا والمحيط الهادىء	آسيا	الدول العربية
الأردن	٠,١٠	٠,٠٧	٠,١٥	٠,١٢	١,٢٦	١٢,٣٤
إسرائيل	١,٠٤	٠,٧٦	١,٦٩	٠,٥١	٠,٨٧	٠,١٢
الإمارات العربية المتحدة	٠,٦٣	٠,١٣	٠,١١	٥,٢١	١,٨٦	٣,٥٣
إيران	٠,٦٦	٠,٦٨	٠,٠٤	٢,٦١	١,٧١	٢,٧٢
البحرين	٠,٢٥	٠,١٨	٠,٢٥	٠,٦٦	١,٥٦	٣,٥٤
تركيا	١,٠٠	١,٤٢	٠,٥٤	٠,١٥	٠,١٦	٣,٤٨
تونس	١,٢٠	٢,٠٩	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,١٤	٣,٢٦
الجزائر	١,٢٥	١,٧٧	٠,٧٤	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٤٠
جمهورية اليمن	٠,١٨	٠,٠٦	٠,٢٨	٠,٥٧	٤,٣٤	١,٥٤
سوريا	٠,٩٥	١,٥٨	٠,١٦	٠,٠٥	٠,٠٩	٦,٥٩
عمان	٠,٣٤	٠,٠٣	٠,١١	٢,٨٤	٣,٦٢	٤,٧٩
قبرص	٠,٥٩	٠,٩٨	٠,١١	٠,٠٣	٠,١٦	٩,٥٢
قطر	٠,٧٧	٠,٠٣	٠,١٦	٧,٠٠	١,٨٢	٢,٣١
الكويت	٠,٨٤	٠,٣٩	٠,٦٨	٣,٩٥	٢,٣٨	٠,٣٢
لبنان	٠,٥٤	٠,٧١	٠,٣٦	٠,١٩	٠,٢٤	١٦,٤٧
ليبيا	١,٣٢	٢,٣٣	صفر	٠,٠١	٠,٠٣	١,٢٢
مصر	٠,٩٢	١,١٦	٠,٦٧	٠,٣٦	٠,٦٤	٣,٥٢
المغرب	١,١٠	١,٦٦	٠,٢٧	٠,٥٦	٠,٤٨	١,٦٠
المملكة العربية السعودية	٠,٨٢	٠,٤٧	٠,٨٢	٢,٨٤	١,٨٨	٢,٧٧
متوسط جميع ما هو مذكور	٠,٨٥	٠,٧٦	٠,٥٦	٢,٢٧	١,٣٩	٢,٥٢

المصدر: حسابات المؤلف استنادا إلى IMF, *International Financial Statistics*, 2001.

(١) للاطلاع على تعريف للمؤشرات، انظر النص والهوامش.

جدا بأهمية التجارة البينية العربية للاقتصاد الوطنى لكل عضو مرتقب. ويمكن النظر إليه على أنه مؤشر خام لقوة الدعم السياسى المحلى لخيار التجارة العربية الإقليمية. ورغما عن ظواهر الأمور، فإن السياسة التجارية تعتبر سياسة محلية بالأساس – أى، مجموعة من المساومات المحلية بين المصالح الداخلية المتضاربة. ويشير هذا المنظور إلى أنه من المهم التساؤل عما إن كان ثمة ائتلاف محلى كبير داخل البلدان العربية الرئيسية بما يكفى لتحبيذ التجارة الإقليمية، وتتضاعف أهمية السؤال إذا ما أدركنا أن البلد لديه بدائل للتجارة الإقليمية. ويسعى الكثير من البلدان العربية بالفعل وراء اتفاقات تمييزية مع بلد صناعى كبير أو أكثر. وقد وقع عدد له شأنه من البلدان اتفاقات المشاركة الأوروبية –

جدول ٦-٥: حصص الصادرات البينية العربية ووزنها فى الناتج المحلى الإجمالى، ٢٠٠٠

البلد	قيمة الصادرات إلى البلدان العربية (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية لإجمالى التجارة العربية	الصادرات إلى البلدان العربية كنسبة مئوية من إجمالى الصادرات	الصادرات إلى البلدان العربية كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى
الأردن	٦٤٢	٣,٤	٣٣,٨	٧,٧
الإمارات العربية المتحدة	٣٩٨١	٢١,٣	٩,٧	٨,٣
إيران	٢١١٧	١١,٣	٧,٥	٢,٠
البحرين	٥٥٤	٣,٠	٩,٧	٧,٠
تونس	٥٣٥	٢,٩	٨,٩	٢,٧
الجزائر	٢٢٤	١,٢	١,١	٠,٤
جمهورية اليمن	١٧٢	٠,٩	٤,٢	٢,٠
سوريا	٩٠٠	٤,٨	١٨,١	٥,٣
عمان	١٣٨٦	٧,٤	١٣,١	٧,٠
قطر	٧٣١	٣,٩	٦,٣	٥,١
الكويت	١٥٤	٠,٨	٠,٩	٠,٤
لبنان	٣٢٣	١,٧	٤٥,٢	٢,٠
ليبيا	٤٢٥	٢,٣	٣,٣	١,٤
مصر	٥٤٤	٢,٩	٩,٧	٠,٦
المغرب	٣٦٠	١,٩	٤,٤	١,١
المملكة العربية السعودية	٥٦٨٠	٣٠,٣	٧,٦	٣,٣
المجموع	١٨٧٢٨	١٠٠,٠	٧,٤	٢,٧

المصدر: IMF, *International Financial Statistics*, 2001; World Bank, *World Development Indicators*, 2001.

المتوسطية مع الجماعة الأوروبية. كما أن الكثير منها أعضاء بالطبع فى منظمة التجارة العالمية ولديه خيار مواصلة تنفيذ التحرير المتعدد الأطراف.

وجميع البلدان العربية التى لديها صادرات ضخمة إلى دول عربية أخرى (أكثر من مليار دولار) – عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة – من البلدان المصدرة للنفط. ويعزى إلى هذه البلدان الثلاثة زهاء ٦٠ فى المائة من إجمالى التجارة البينية العربية. وحسبما ذكرناه بالفعل، لا يعزى إلى الصادرات البينية فى أى منها، باستثناء عمان، أكثر من ١٠ فى المائة من إجمالى صادرات البلد (الجدول ٦-٥). وفى حالة عمان والإمارات العربية المتحدة، تعادل هذه الصادرات من ٧ إلى ٨ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى، وتشمل ما هو أكثر من النفط والمشتقات النفطية، مما يشير إلى أنه قد يكون هناك دعم سياسى له شأنه للاندماج الاقتصادى العربى فى هذين البلدين. بيد أنه ينبغى التسليم بأنهما ليسا بلدين كبيرين فى السياق الإقليمى، ومن ثم فلديهما قدرة محدودة فحسب على دفع مثل هذه المبادرة قدما. ولا تمثل البلدان التى تذهب حصة كبيرة من إجمالى صادراتها إلى المنطقة العربية – مثل الأردن ولبنان وسوريا – سوى حصة صغيرة من إجمالى التجارة البينية العربية (٣ و ٢ و ٥ فى المائة على التوالى)، مما

يعنى ضمنا أن من المرجح أن يكون نفوذها المحتمل فى عملية التجارة الإقليمية صغيرا بالمثل أيضا.

وبالإضافة إلى عمان والإمارات العربية المتحدة، هناك ثلاثة بلدان أخرى تشكل صادراتها إلى البلدان العربية أكثر من ٥ فى المائة من ناتجها المحلى الإجمالى: البحرين والأردن وسوريا. وليست هذه بالنسبة القليلة، وتشير إلى أنه قد يكون لدى هذه البلدان اهتمام بالسعى إلى الاندماج الاقتصادى العربى. ويبلغ الرقم بالنسبة للمملكة العربية السعودية ٣,٣ فى المائة؛ وبالنسبة لتونس ٢,٧ فى المائة، وبالنسبة للبلدان العربية الأخرى أقل من ٢ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى.

وتشير هذه الأرقام إلى أن الحالة مختلفة بشكل كبير عن تلك التى كانت سائدة عند إنشاء الجماعة الأوروبية. ففى منتصف الخمسينيات، قام جميع الدول الأعضاء المرتقبة فى الجماعة الأوروبية بتصدير أكثر من ٢٥ فى المائة من إجمالى صادراتها إلى بقية الجماعة. وحصص التجارة البينية العربية أقل بكثير بالنسبة لجميع البلدان العربية تقريبا. وعلاوة على ذلك، بلغت تجارة الجماعة الأوروبية أكثر من ٣ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى لكل دولة من الدول الأعضاء مستقبلا فى الجماعة الأوروبية (٥ فى المائة بالنسبة لألمانيا)، وكانت إيطاليا، التى بلغت نسبتها ٢,٨ فى المائة، الاستثناء الوحيد. وفى حين أن نسب التجارة العربية/الناتج المحلى الإجمالى متماثلة بالنسبة للكثير من البلدان، فإن أحد الاختلافات المهمة يتمثل فى أن التغاير أكبر بكثير بالنسبة لعدد من البلدان، بما فيها مصر. فالنسبة منخفضة تماما فى حالة مصر التى يتعين أن تكون عضوا مهما فى أى مبادرة للاندماج. ولذلك فمن بين اتفاقات التجارة المحتملة، يعتبر الاندماج العربى أقلها جاذبية.

وإجمالا: تشير البيانات المتاحة إلى أن التجارة البينية العربية ليست أقل مما كان متوقعا بالنظر إلى الأساسيات، وبخاصة بالنسبة للبلدان غير المغاربية؛ فيعزى إلى الاقتصادات التى تبيع حصة كبيرة من صادراتها إلى المنطقة (المؤيدون الرئيسيون المحتملون للاندماج الاقتصادى العربى) حصصا صغيرة من إجمالى التجارة البينية العربية؛ وعلى العكس من ذلك، فإنه يرجع إلى هذه التجارة حصة صغيرة فقط من إجمالى صادرات البلدان التى يعزى إليها حصة كبيرة من إجمالى التجارة البينية العربية؛ وهناك تفاوت كبير فى حجم التجارة البينية العربية كحصة من الناتج المحلى الإجمالى للبلدان العربية. ويشير هذا كله إلى أن الاقتصاد السياسى للاندماج العربى المستند إلى التحرير التفضيلى للتجارة السلعية ليس مبشرا بالخير.

نحو استراتيجية للاندماج تستند إلى الخدمات

ما البدائل الممكنة؟ أحد الخيارات الجلية هو التركيز على أسواق أخرى، بما فى ذلك أسواق عوامل الإنتاج – العمل والاستثمار– والخدمات. وثمة حاجة إلى إصلاحات فى

السياسات المتعلقة بقطاع الخدمات لتقليل تكاليف الإنتاج والتجارة الداخليين فى حد ذاتهما. وقد يكون لها أيضا مردود كبير فى تيسير القيام بالمزيد من التحرير فى التجارة السلعية من خلال تعزيز قدرة الشركات على المنافسة فى الأسواق العالمية.

والتكاليف المتصلة بالخدمات مرتفعة فى الكثير من البلدان العربية. وفيما يتعلق بالتجارة، تعتبر التكاليف المتصلة بالنقل والتموين مرتفعة أيضا من جراء السياسات والقواعد التنظيمية الحكومية التى تسفر عن تقييد المنافسة. والاحتكارات العامة فى الموانئ وخدمات الموانئ مقترنة مع سوء البنية التحتية لشحن البضائع وتفريغها وتخزينها، يجعل تكلفة تفريغ حاوية فى الإسكندرية أكبر من مرتين إلى ثلاث مرات من التكلفة فى موانئ البحر المتوسط الأخرى. ويمكن أن تصل رسوم خدمات الموانئ فى البلدان العربية إلى ١٠ فى المائة من قيمة المكونات الوسيطة المستوردة.[٢٣] والنقل البحرى الاحتكارى والسياسات المحلية التى تحابى شركات النقل الوطنية تسفر عن خدمات منخفضة الجودة وقليلة التواتر ومرتفعة التكلفة. ويمكن طرح ملاحظات مماثلة بالنسبة للنقل الجوى، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمرافق. والسياسات التى تقيد التجارة فى خدمات النقل البرى – مثل الحظر المفروض على السائقين الذين ترجع أصولهم إلى بلدان معينة، والتغييرات التعسفية فى اشتراطات التوثيق، والرسوم الإضافية والضرائب التمييزية، والحظر المفروض على استرجاع البضائع فى بلد المقصد للعودة بها إلى بلد المنشأ – تفرض تكاليف حادة على التجارة البينية العربية.[٢٤]

وعلى الأعم، تُلقى الخدمات غير الكفؤة بأعباء باهظة على قطاعى الصناعة التحويلية والزراعة. فالخدمات – التى تتراوح من الوساطة المالية والتأمين إلى تصميم المنتجات وتسويقها وسبل الحصول على اتصالات سلكية ولاسلكية مرتفعة الجودة ومنخفضة التكلفة – تعتبر محددا رئيسيا للقدرة التنافسية للشركات. ونظرا إلى أن الخدمات قد لا تكون قابلة للتبادل التجارى فى كثير من الأحيان، فإن تحرير قطاع الخدمات ينطوى على مزيج من تفكيك القيود التنظيمية – إلغاء الحواجز أمام الدخول (الاستثمار) والنهوض بالمنافسة – وإقامة القواعد التنظيمية – إنشاء بيئة قانونية محسنة وتدعيم الوكالات التنظيمية المتخصصة والمستقلة. وتعنى إمكانية التداول المحدودة للخدمات أن الاستثمار الأجنبى المباشر يعتبر سبيلا مهما لاكتساب وسيلة للحصول على أفضل الممارسات والخدمات الجديدة. وبالنظر إلى أن الكثير من أنشطة الخدمات يخضع لقيود استثمارية (مثلا، اشتراطات الجنسية، القيود على تحركات الأفراد، فرض حدود على ملكية الأجانب لأسهم رأس المال)، فإن إصلاح قطاع الخدمات يرتبط عن كثب مع الخصخصة وإلغاء الترخيص وما يتصل بذلك من قيود على الدخول والتشغيل.

---

(٢٣) Cassing and others (2000).

(٢٤) Zarrouk (2000).

لقد نزعت البلدان العربية إلى تناول إصلاح قطاع الخدمات بطريقة مجزأة. وقد كانت الخصخصة فيها أبطأ منها فى أنحاء أخرى من العالم؛ ولا تزال الحواجز أمام الدخول مانعة، بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء؛ وهناك القليل من الوكالات التنظيمية المستقلة التى تكفل انفتاح الأسواق أمام المنافسة. وقد شكلت عوائد الخصخصة المولدة فى المنطقة العربية ٣ فى المائة فقط من مجموع هذه العوائد على الصعيد العالمى فى التسعينيات. وفى حين أن الاتجاه فى تزايد – ليرتفع من زهاء ٢٢ مليون دولار فى أوائل التسعينيات إلى ٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ وإلى أكثر من ٦ مليار دولار فى النصف الثانى من التسعينيات – فلا يزال دور الدولة أعلى بكثير منه فى مناطق أخرى.[٢٥] ومشاركة القطاع الخاص فى البنية التحتية محدودة جدا. ففيما بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٩٧، أضافت المشروعات التى تمت فى المنطقة ما يصل إلى ٩ مليار دولار فقط، بالمقارنة مع إجمالى عالمى يبلغ ٦٥٠ مليار دولار، وبحصة تبلغ ١,٤ فى المائة لا غير.[٢٦] وبالنظر إلى ما يتصف به تشغيل وإدارة المرافق المملوكة للدولة أو التى تسيطر عليها من عدم كفاءة، فثمة حاجة عاجلة إلى التحرك صوب نهج يتبع على نطاق القطاع كله يشمل توليفة من المنافسة، والقواعد التنظيمية القائمة على الحوافز، والملكية الخاصة.[٢٧]

وحيث إنه لا يمكن تداول الخدمات فى كثير من الأحيان، فمن المحتمل أن تتطلب زيادة سبل النفاذ إلى أسواق الخدمات المحلية دخول منافسين أجانب من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر. ومن شأن ذلك أن يكون له تأثيران: تقليل ما يسميه كونان وماسكوس تأثير التكتل – رفع السعر فوق التكلفة الحدية التى تستطيع الجهات الحالية المقدمة للخدمات أن تفرضها من جراء تقييد الدخول – والتخفيف مما يسميانه أثر عدم كفاءة التكلفة – حقيقة أن من المحتمل أن تكون التكلفة الحدية للجهات المقدمة للخدمات فى بيئة التنافس فيها محدود أعلى منها مما لو كان مسموحا بالدخول.[٢٨] ويمكن حينئذ أن يكون للإصلاحات المحابية للتنافس تأثير رئيسى على الأداء الاقتصادى، حيث يعتبر الكثير من الخدمات مدخلات حرجة فى الإنتاج. وعلاوة على ذلك، وبتناقض بالغ مع ما يحدث فى تحرير التجارة السلعية، فإن تحرير الخدمات (الاستثمار الأجنبى المباشر أو المحلى) يولد

---

(٢٥) Economic Research Forum (2001).

(٢٦) من بين أمثلة المبادرات الحديثة العهد، الإمداد بالمياه ومعالجة مياه الصرف (عمان)، والقوى الكهربائية (مصر والمغرب وتونس والعديد من البلدان الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى)، والنقل (محطة ميناء فى اليمن، ومحطة حاويات فى عمان؛ وطرق برسوم فى الأردن ولبنان والمغرب وتونس؛ وخدمات موانئ فى المغرب وتونس)، والاتصالات السلكية واللاسلكية (البلدان الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى والأردن ولبنان والمغرب). انظر أيضا Economic Research Forum (2001).

(٢٧) Economic Research Forum (2001).

(٢٨) Konan and Maskus (2002).

طلبا على العمالة المحلية. إذ تحتاج البنوك الأجنبية وتجار التجزئة والجهات التى تتولى تشغيل الاتصالات السلكية واللاسلكية جميعها إلى العمالة المحلية. وهكذا، ففى حين أن إلغاء القيود التنظيمية على الدخول يسفر حتما عن إعادة هيكلة الصناعة المحلية، فإن إصلاح قطاع الخدمات له تداعيات بعيدة المدى بالنسبة لحجم الأعمال القطاعية وإجمالى التوظف فى القطاع، تقل عن التداعيات التى يسفر عنها إلغاء حواجز التجارة السلعية. ويشير تحليل المحاكاة الذى اضطلع به كونان إلى أن متطلبات الإصلاح فى الخدمات أيسر من متطلبات تحرير التجارة السلعية من حيث الحاجة إلى تكيف العمالة.[٢٩]

كما يمكن أن يكون لإصلاح قطاع الخدمات مردود غير مباشر كبير عن طريق توليد تأييد سياسى لتحرير التجارة السلعية، ومن ثم تسهيله. ولا تزال حواجز التجارة مرتفعة فى المنطقة، ليس فقط بسبب التعريفات الجمركية، وإنما أيضا بسبب ضرب من التدابير غير الجمركية التى ترفع تكاليف التجارة.[٣٠] ونتيجة لذلك، لا تزال هناك تحيزات جمة مناوئة للتصدير فى الكثير من البلدان العربية.[٣١] ولذا، لا يزال تحرير التجارة التقليدى (غير التمييزى) يمثل أولوية. وأحد الأسباب التى جعلت التقدم فى هذا المجال بطيئا أن التحرير سيسفر بثبات عن تقلص أو تكيف الصناعات المحلية التى تستفيد من الحماية، فى حين تتسع الصناعات التى للبلد فيها ميزة نسبية. ومن المحتمل أن يكون الكثير من الصناعات فى الفئة الأخيرة صغيرا فى البداية ومتناثرا، فى حين أن من المحتمل أن تكون الفئة الأولى مركزة. ومن هنا تنشأ المشكلة السياسية المعروفة للكافة والمتعلقة ببناء التأييد لتحرير التجارة – فالمعرضون للخسارة يكون لديهم فى كثير من الأحيان صوت سياسى أقوى بكثير جدا، حيث تتوافر لديهم معلومات أكثر وحوافز أكثر للتنظيم. ولا يكون معروفا مسبقا فى الكثير من المرات ما القطاعات والأنشطة التى سيشملها النمو – ومن ثم يحدث تأخر إضافى بين من سيخسرون من التحرير ومن سيكسبون منه. ومن شأن ذلك أن يجعل عملية التحول المبكرة صعبة من الناحية السياسية، ومن الممكن أن يعوق التحرير.

ويمكن التغلب على المعوقات السياسية لتحرير التجارة إذا ما استهدفت الإصلاحات قطاع الخدمات. ويمكن لمثل هذه الإصلاحات أن تخفض ما يتصل بالتجارة من تكاليف النقل والإمداد والتموين والمعاملات، وأن تقلل تكلفة المدخلات الرئيسية مثل التمويل والاتصالات السلكية واللاسلكية والتسويق والتوزيع والخدمات الشبيهة، وأن تزيد تنوعها. كما أن الإصلاحات المحابية للمنافسة التى تسهل دخول الشركات الجديدة، تعمل على توليد فرص التوظف للعمال المهرة وغير المهرة الذين تستخدمهم الحكومة أو

(٢٩) كونان، الفصل الخامس من هذا الكتاب.
(٣٠) زروق، الفصل الرابع من هذا الكتاب.
(٣١) جلال وفوزى، الفصل الثالث من هذا الكتاب.

الجهات المصنعة الخاصة المنافسة للواردات فى الوقت الراهن، أو المتعطلين منهم عن العمل. وفى حقيقة الأمر، فإن أحد الشروط السياسية المسبقة لتقليل حجم القطاع العام أن تبرز مثل هذه الفرص البديلة للتشغيل. فيتعين معالجة مخاوف فقد الوظائف أولا من خلال إنشاء شبكات أمان ومساعدات تصحيحية انتقالية، إلا أن الأهم أكثر من غيره أن تخلق فرص التشغيل فى أماكن أخرى فى الاقتصاد الإقليمى فى أعقاب الإصلاح. ومن الفوائد الرئيسية لاستراتيجية متضافرة صوب إصلاح قطاع الخدمات أنها تولد فى حد ذاتها طلبا أكبر على العمالة من قبل القطاع الخاص – سواء فى صناعة الخدمات أو الصناعات المنتجة للسلع.(٣٢)

ومن القضايا الجوهرية ذلك المبرر المنطقى للسعى إلى تحرير الخدمات والتجارة والاستثمار فى سياق إقليمى. فيمكن السعى إلى الكثير مما تظهر الحاجة إليه من خلال إجراءات أحادية الجانب. وفى الحقيقة، حاججنا فى أعمال أخرى بأنه ينبغى بصفة عامة أن تكون الحاجة إلى تبادل التزامات السياسة من الجانبين أقل ضرورة فى مجال تحرير الخدمات منها فى مجال تحرير التجارة السلعية.(٣٣) ويجد هذا دعما فيما انتهت إليه الخبرة الحديثة العهد فى الكثير من أنحاء العالم، وبخاصة أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، حيث تحقق تقدم كبير منذ أواخر الثمانينيات فى خصخصة قطاع الخدمات وزيادة المنافسة فيه. وكانت إحدى سمات الكثير من هذه الجهود أنه تم السعى إلى القيام بالإصلاحات كجزء من برامج لمعالجة الأزمات الاقتصادية الكلية الكبرى – وهى حالات لم تنشأ فى السياق العربى. ويشير التقدم المحدود فى معالجة تكاليف التجارة المتصلة بالخدمات وتوسيع المنافسة ومشاركة القطاع الخاص فى خدمات البنية التحتية الأساسية فى البلدان العربية إلى أن هناك عوامل اقتصاد سياسى تعوق الإصلاحات أحادية الجانب المشجعة على التنافس.(٣٤) والسؤال الرئيسى هنا هو هل من الممكن لجهد عربى قائم على الاندماج يبذل لتحرير الخدمات أن يساعد فى التغلب على المعوقات السياسية الوطنية للإصلاح؟ وكيف يتحقق ذلك؟

ومن الممكن أن يدور مبرر منطقى محتمل للتعاون الإقليمى فى قطاع الخدمات حول وفورات النطاق أو المدى التنظيمية. وقد يتمثل مبرر منطقى آخر فى آلية للحكومات لتقديم التزامات موثوق بها بالإصلاح. ولن يكون لدى الصناعة التحويلية وجماعات المصالح الأخرى حافز لاستثمار موارد ورأس مال سياسى فى دعم تنفيذ إصلاح قطاع الخدمات

---

(٣٢) Markusen, Rutherford and Tarr (2002).

(٣٣) Hoekman and Messerlin (2000).

(٣٤) مما يوضح ذلك أيضا أن الجزائر والكويت وتونس وتركيا وحدها لديها حاليا قوانين (ضعيفة) للمنافسة، وأن الجهود المبذولة لاعتماد مثل هذه التشريعات فى مصر والأردن والمغرب أثارت الخلافات.

ومقاومة التراجع إلا إذا كان هناك التزام موثوق به. ويمكن للإجراءات المتضافرة فى سياق مبادرة اندماج اقتصادى عربى أن تيسر مصداقية الإصلاح بواسطة إيجاد نقاط محورية (مقاييس أو أهداف)؛ وحشد الاهتمام والمشاركة المطلوبين على مستوى عال من جانب كبار صناع القرارات والقادة السياسيين والمجتمع المدنى؛ وتوفير آلية للمحافظة على مسار الإصلاح من خلال التزام بأهداف أو نتائج محددة.

ومن الشروط الضرورية للمصداقية أنه يتوجب على استراتيجية التعاون العربى أن تساعد على معالجة المعوقات السياسية الرئيسية التى تعرقل الإصلاح الأحادى الجانب. ويتعلق أحد هذه المعوقات بدور الدولة الكبير فى كثير من الاقتصادات العربية. وتتطلب مشاركة القطاع الخاص بدرجة أكبر، القيام بالخصخصة وإلغاء قيود الدخول بالنسبة للشركات الجديدة. كما تتسبب السياسات والإجراءات الحكومية (التعقيدات البيروقراطية) فى ارتفاع تكاليف المعاملات عند الحدود. ولذلك يتمثل أحد العوامل الرئيسية التى تحدد أهمية أى استراتيجية للاندماج فى المدى الذى تستخدمها به الحكومات فى إلزام نفسها مسبقا بالقيام بإجراءات لتقليل دور الدولة. وينطوى ذلك على أنه يجب التركيز على الخدمات الحكومية علاوة على البنية التحتية الأساسية، بمعداتها وبرامجها على حد سواء. وتقوم جماعتا مصالح بدور رئيسى فى هذا الصدد – موظفو الحكومة بصفة عامة، وأولئك المسئولون على الأخص عن إنفاذ السياسات والإجراءات التنظيمية عند الحدود (الجمارك) وفى صناعات خدمية محددة (المنظمون القطاعيون).

وتشير الخبرة الشاملة للبلدان إلى أن المجموعة الأخيرة يمكن أن تمثل معوقا جسيما لاتباع سياسات أكثر تحبيذا للمنافسة. فكثيرا ما تكون الوزارات القطاعية أو الجهات التنظيمية القطاعية التى تشرف على الصناعات الخدمية أكثر انشغالا بدعم الجهات المحلية المختصة والمحافظة على الوضع الراهن، ولديها حافز قليل لتقديم تشجيع إيجابى للداخلين الجدد ولقيام قدر أكبر من المنافسة، من جانب مقدمى الخدمة المحليين أو الأجانب على حد سواء. وتنطوى الحوافز البيروقراطية التى تواجه جهات التنظيم القطاعية بصفة عامة على إعطاء أهمية قليلة لأبعاد السياسات التى يشملها الاقتصاد بأكمله.

وكثيرا ما تخلق حواجز الدخول الناجمة عن ذلك ريعا بالغ الأهمية للجهات الحالية المقدمة للخدمة، والتى يكون لديها مصلحة قوية فى إعاقة المحاولات المبذولة لزيادة انفتاح «أسواقها» أمام المنافسة. ومن المهم ضمان أن يكون لدى الداخلين المحتملين حرية الدخول إلى أسواق الخدمات، وألا تتحيز السياسات ضد الداخلين الأجانب لمصلحة المحليين منهم. وثمة ميل إلى تبرير حواجز الدخول فى كثير من أنشطة الخدمات بالتذرع

بمبررات فشل السوق التى تدور حول عدم تماثل المعلومات، والخشية من الدخول المفرط، والحاجة إلى خدمات شاملة، وما إلى ذلك. وفى حين أنه كثيرا ما يكون هناك مبرر منطقى صالح لوضع قواعد تنظيمية، فإن ذلك لا يتطلب عموما إيجاد حواجز قانونية أمام الدخول.

ويمكن أن يساعد التعاون الإقليمى على إزالة حواجز الدخول الوطنية بواسطة توفير نقطة محورية للإصلاح وآليات لرصد التقدم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا اقتصادات تنظيمية محتملة يمكن أن تنشأ. ومن الممكن أن يتمثل أحد عناصر التعاون فى إنشاء وكالات تنظيمية إقليمية للإشراف على خدمات الشبكات (الاتصالات السلكية واللاسلكية، والكهرباء، والسكك الحديدية، وغير ذلك من الأنشطة الأساسية الهامة)، ومن أجل «إلغاء بلقنة» الأسواق العربية لهذه الخدمات. وتستطيع الوكالات التنظيمية الإقليمية أن تيسر التعاون بين البلدان العربية التى تستثمر فى الشبكات المادية وتديرها، عن طريق إصدار تراخيص على الصعيد الإقليمى لسوق كبيرة بما يكفى لاجتذاب قوى فاعلة عالمية. وقد يساعد القيام بجهد إقليمى لإنشاء سلطة مشتركة ترعى المنافسة على تحديد الترتيبات التواطؤية للقطاع الخاص والسياسات العامة التى تقيد المنافسة فى الأسواق الإقليمية.

تسلسل الإصلاحات له أهميته فى تحقيق التقدم واستدامته. وتتمثل إحدى الإمكانيات فى البدء بجهد إقليمى بشأن تسهيل التجارة (يعرف بشكل عام على أنه يشمل الخدمات الحكومية الرئيسية التى تؤثر فى تكاليف المعاملات التجارية)، يليه القيام بمبادرات للنهوض بمنافسة أكثر فعالية لصناعة الخدمات من نوع الشبكات فى الأسواق الإقليمية وتحرير الدخول إلى الأسواق من خلال الاستثمار. والبدء بتسهيل التجارة يلقى بضغوط على مجموعة فرعية صغيرة فقط من موظفى الخدمة المدنية، ويعود بالفائدة على المنتجين الأجانب والمحليين على قدم المساواة. وتمثل تكاليف التعقيدات البيروقراطية تبديدا اجتماعيا – فهى لا تدر إيرادات أو ريعا. ومن ثم، فإن تخفيض تلك التكاليف يمكن أن يعود بالفائدة على الاقتصاد بشكل جم.

وعلى نحو ما وثقه زروق فى الفصل الرابع، فإن تكاليف التجارة فى المنطقة مرتفعة، ويعود ذلك من ناحية إلى القيود والضوابط الحكومية عند الحدود، ومن ناحية أخرى إلى نقص المنافسة فى الموانئ والنقل والخدمات ذات الصلة. ومن المسلم به بصفة عامة لدى القطاع الخاص أن ثمة أولوية لتكاليف التجارة المرتفعة. ويمكن للتعاون الإقليمى أن يساعد الحكومات على المضى قدما بتحديد مقاييس كمية للتحسين، ووضع نقاط للقياس، وخلق الشفافية وآليات الإشراف لرصد التقدم المتحقق. وتشير الخبرات المكتسبة عبر البلدان أن المضى قدما فى تسهيل التجارة من خلال معالجة القيود التنظيمية واللوجستية

يتطلب التزام السلطات السياسية على أعلى المستويات، وهو الأمر الذى يصعب استدامته نحوا ما. ومن الممكن أن يساعد القيام بمبادرة إقليمية على ضمان توفير الاهتمام والدعم الضروريين بمرور الزمن، حيث إن الإصلاحات المطلوبة تستغرق عموما قدرا كبيرا من الوقت، علاوة على الموارد اللازمة للتدريب، والارتقاء بالمعدات والبنية التحتية، وما إلى ذلك.

وينبغى للمبادرات الإقليمية أن تهدف إلى التقليل لأقصى حد ممكن فنيا من التكاليف بالنسبة لجميع أنواع التجارة وبالنسبة لجميع القائمين بالتجارة، بغض النظر عن بلد المنشأ. ويتمثل المبرر المنطقى الأولى للاضطلاع بهذا الجهد بطريقة متجانسة فى خلق نقاط محورية وأهداف واضحة، وتعبئة الدعم الرفيع المستوى المطلوب لتحقيق التقدم. ولا يوجد مبرر منطقى للتمييز بين السلع ذات الأصل العربى وغيرها من السلع؛ فينبغى تطبيق تسهيل التجارة على أساس شرط الدولة الأولى بالرعاية. وينطبق نفس الشىء على إصلاحات قطاع الخدمات بشكل أعم؛ فينبغى تطبيقها على أساس غير تمييزى.

وثمة مجال محتمل آخر للتعاون الإقليمى هو استحداث آليات لزيادة انفتاح الأسواق على المنافسة، وبخاصة فيما يتعلق بخدمات البنية التحتية الأساسية. ومن الممكن أن تشمل أمثلة التعاون إنشاء وكالات تنظيمية إقليمية للإشراف على خدمات الشبكات (الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والسكك الحديدية، وغير ذلك من الأنشطة الأساسية الهامة). وتستطيع هذه الوكالات أن تيسر التعاون بين البلدان العربية التى تستثمر فى الشبكات المادية وتديرها، عن طريق إصدار تراخيص إقليمية لسوق تكون كبيرة بما يكفى لاجتذاب القوى الفاعلة العالمية. ومن الممكن أن يكون الاندماج الاقتصادى العربى أيضا أداة يمكن الاتفاق من خلالها على الضوابط التنظيمية الإقليمية للمنافسة، وإنفاذها، لمنع الترتيبات التواطؤية للقطاع الخاص والسياسات العامة التى تعوق الدخول إلى الأسواق الإقليمية أو تقيد المنافسة فيها.

ويمكن أن يبدأ الجهد الإقليمى المبذول لتحرير الخدمات الأساسية بتحديد «الأسواق المعنية» بطريقة أنسب. وعلى سبيل المثال، فتحرير النقل الجوى بدون تحرير نظم هبوط وانتظار وإيواء الطائرات لا يسفر عن شىء له قيمته: فسيعكس سعر السفر بالجو كلا من ضغوط المنافسة مقومة بالطرق (إذا كانت هناك شركات طيران عديدة، وهو ما لا يحدث بالضرورة) والريع الاحتكارية المتصلة باحتكار نظم هبوط وانتظار وإيواء الطائرات. ويصدق الأمر نفسه على النقل البحرى: إذ يقدر فرانسوا و وتون أن مكاسب الرفاهة من تحرير التجارة - النفاذ الأفضل إلى الأسواق - قد تتضاعف إذا ما تم القيام بإجراءات تكميلية لزيادة المنافسة فى قطاع النقل البحرى.[٣٥] وكل هذه أمثلة لأنواع التفاعلات التى

(٣٥) Francois and Wooton (2000).

ينزع القائمون على التنظيم القطاعى الوطنى إلى تجاهلها، والتى يمكن معالجتها بشكل أكفأ فى نهج متبع على الصعيد الإقليمى.

الدروس المستفادة من تجربة الجماعة الأوروبية

تشير تجربة الجماعة الأوروبية إلى أنه يتعين إيلاء النظر بعناية إلى تصميم التعاون الإقليمى بشأن سياسة قطاع الخدمات، وإلى تسلسل هذا التعاون. ورغم أن إحدى الدعامات الرئيسية لاستراتيجية اندماج الجماعة الأوروبية تمثلت فى التحرير التفضيلى للتجارة السلعية، وسياسة مشتركة للتجارة الخارجية، والإدارة المشتركة للزراعة، فإن الجماعة الأوروبية تغطى أيضا الخدمات وتدفق عوامل الإنتاج (الاستثمار وانتقال العمالة).[٣٦] ويمكن استخلاص عدد من الدروس من تجربة الجماعة الأوروبية.

أولا، يجب أن تكون هناك رؤية شاملة للهدف النهائى للعملية. وثانيا، يجب استحداث مسار أو استراتيجية واضحة لتحقيق الأهداف. وثالثا، يجب أن يسفر تنفيذ الاستراتيجية عن توازن عام فى مكاسب الأعضاء فى أى لحظة زمنية. ويتطلب ذلك مرونة، وقد ينطوى على حاجة إلى استبعاد بعض القطاعات من هدف التحرير، مثلما فعلته الجماعة الأوروبية مع الزراعة. فبدلا من مجرد استثناء القطاعات «الصعبة» من نطاق عمل الاتحاد الجمركى، فإن الجماعة الأوروبية أدخلتها تحت مظلة هدف الاندماج من خلال سياسة مشتركة أدارتها مؤسسات الجماعة الأوروبية. وقد أصبحت الإدارة المشتركة لهذه السياسات المشتركة، بدرجة لها شأنها، بؤرة التفاعلات اليومية على مستوى الجماعة، وساعدت على جعل الجماعة الأوروبية حقيقة واقعة بالنسبة للأجهزة البيروقراطية الوطنية ولأصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، استحدثت الجماعة الأوروبية آليات تحويل لإعادة توزيع الدخل على الجماعات والمناطق المحرومة من الامتيازات. وأخيرا، كان للطابع فوق القومى للجماعة الأوروبية أهميته فى المحافظة على المشروع على مر الزمن – جهاز بيروقراطى ذاتى المصلحة تم تفويضه لمواصلة السعى إلى الاندماج فأثبت فعالية كبيرة فى تعبئة الدعم للمبادرات الجديدة، فى حين تم مواصلة العمل على إنفاذ قواعد اللعبة من خلال محكمة العدل الأوروبية المستقلة.

وتبين تجربة الجماعة الأوروبية أن الانخراط فى تعاون إقليمى من أجل تحرير التجارة والاستثمار فى الخدمات أمر شاق. فقد كانت السوق المشتركة مقتصرة على السلع –

---

(٣٦) وأحد الخيارات الأخرى هو التركيز على تحرير التجارة فى عوامل الإنتاج، وهو أمر لا تناقشه هذه الورقة. لقد كانت التجارة فى خدمات العمل مهمة نسبيا بشكل تقليدى فيما بين البلدان العربية، وإن كانت تعرقل بواسطة حواجز لها شأنها وبتكاليف المعاملات المرتفعة (Schiff 1996). وهناك صلات وثيقة بين الانتقال المؤقت للأفراد وتحرير التجارة فى الخدمات. ويتمثل المطلوب فى حالة خدمات العمل بالدرجة الأولى فى تخفيف القيود الكمية – المفروضة من خلال تأشيرات الدخول واختبارات الحاجات الاقتصادية وضوابط الاستثمار.

رغم أن قطاع التصنيع كان يمثل أقل من ثلث الناتج المحلى الإجمالى للجماعة الأوروبية. وتُركت معظم الخدمات، التى كانت تمثل نصيب الأسد فى الناتج المحلى الإجمالى، بدون أن يمسها التحرير داخل الجماعة حتى التسعينيات. وكان ذلك يعكس، إلى حد ما، حقيقة أن الكثير من الجهات المقدمة للخدمات فى الجماعة الأوروبية كانت احتكارات عامة أو شركات تمنحها الدول الأعضاء حقوقا خاصة أو حصرية. وفى حين أن هذه الكيانات كانت موضع أحكام خاصة فى المعاهدة بشأن المنشآت المملوكة للدولة والمساعدات الحكومية، فلم تبدأ الدول الأعضاء فى الجماعة فى الشروع فى القيام بجهد رئيسى لخصخصة التجارة فى الخدمات وإدخال إصلاحات تنظيمية عليها إلا فى أواخر الثمانينيات فحسب. واتباعا للمادة ٥٢ (المادة ٦٣ سابقا)، ركزت الجماعة الأوروبية بالدرجة الأولى على عدد محدود من الخدمات فقط - تلك التى كان يتصور بأنها تشكل قوام البنية التحتية للاقتصاد: الخدمات المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل بالبر والجو والبحر.[٣٧] وشهدت أواخر التسعينيات بذل جهود مضنية لم تحقق نجاحا على الدوام لمد نطاق القائمة لتشمل خدمات التجارة الإلكترونية والكهرباء والغاز الطبيعى والسكك الحديدية والخدمات البريدية.

وفى السياق العربى، من الصعب جدا أن نقدر مسبقا أى القطاعات التى ستكون حساسة، وأين توجد المصالح المشتركة، وما التوازن بين المكاسب الوطنية والخسائر المحتملة (تكاليف التكيف). ويتطلب ذلك تحليلا تفصيليا وحوارات ومناقشات سياسية مستفيضة. بيد أنه يمكن الزعم بأنه ينبغى موازنة المصالح الوطنية بشأن إصلاحات قطاع الخدمات بشكل نسبى. ففى جميع البلدان، ثمة صناعات كثيرة فى وضع يمكنها من أن تستفيد بشكل كبير جدا من تحرير قطاع الخدمات ومن إصلاح السياسات. وينبغى أن يكون لدى الجهات المصنعة والمنتجين الزراعيين مصلحة قوية فى رؤية تكاليف مدخلاتهم وقد انخفضت، ورؤية الخدمات المتاحة وقد ازدادت تنوعا وجودة. ولذلك يمكن أن يتوقع منهم أن يكونوا قوة شديدة تؤيد الإصلاح التنظيمى للخدمات إذا ما أمكن طرح أسانيد يوثق بها بأن جهود الاندماج ستسفر عن مثل هذه النتيجة.

وسوف يتطلب ذلك إلغاء حواجز الدخول التى أنشئت بواسطة تمييز صريح (مثلا، عدم إعطاء الحق فى تأسيس منشأة والاستثمار الأجنبى المباشر) والاختلافات التنظيمية التى تسفر عن تجزئة السوق. ويصعب تحقيق ذلك بطريقة تتسم بالتعاون. وربما تكون أشد قوة يمكن إطلاق عنانها من خلال الاندماج هى زيادة المنافسة من خلال تخفيف

---

(٣٧) تنص المادة ٥٢ على: «تمنح الأولوية فى التحرير كقاعدة عامة لتلك الخدمات التى تؤثر مباشرة على تكاليف الإنتاج أو التى يساعد تحريرها على النهوض بالتجارة فى السلع». وتبين المادة مرة ثانية غلبة التجارة فى السلع كبؤرة لمسيرة الجماعة الأوروبية.

معوقات الدخول – الحواجز الواضحة وليست الضمنية التى تخلقها الاختلافات التنظيمية – واتباع آليات لضبط المعونات الحكومية وممارسات أنشطة الأعمال غير التنافسية. ويحتاج ذلك إلى مؤسسات من النوع الذى أوجدته الجماعة الأوروبية لرصد سلوك الحكومات والاعتراض عليه وللتصدى للممارسات غير التنافسية التى تقوم بها الشركات المختصة. والمعونات والتدخلات الحكومية، علاوة على عدم وجود تشريعات فعالة للمنافسة، عاملان مهمان فى كثير من الاقتصادات العربية، مما يشير إلى أنه ينبغى، فيما يخص المؤسسات وقواعد الانضباط المشتركة، أن يتركز الاهتمام على تلك المجالات. ويتعلق أحد المجالات ذات الأولوية المرتفعة الأخرى بالنسبة للتعاون المؤسسى والتنمية بتسوية المنازعات. وحسبما سبق ذكره، قامت محكمة العدل الأوروبية بدور رئيسى فى دفع جهود الاندماج فى الجماعة الأوروبية إلى الأمام. فبدون آلية لإنفاذ الالتزامات بشأن الاستثمار الأجنبى المباشر والدخول إلى الخدمات، تكون الجهود المبذولة بطبيعتها أقل مصداقية بالنسبة للقطاع الخاص، داخل المنطقة وخارجها على حد سواء.

وإمكانية التحرك بسرعة لمحاكاة التعقيد المؤسسى السائد فى الجماعة الأوروبية محدودة بالطبع. لقد نما الإطار المؤسسى للجماعة الأوروبية بشكل تدريجى، ويصدق الأمر نفسه فى السياق العربى. وما من شك أن التعاون فى المجالات التنظيمية وسياسات المنافسة المشتركة سيبرز بالتدريج فقط. والمهم أكثر من غيره فى هذا الصدد أن تتفق جميع الأطراف على رؤية، وأن تستهل عملية التنفيذ. ويمكن أن يشمل ذلك فيما يحتمل «استراحات منتصف الطريق» التى يمكن استخدامها لبناء التأييد للإصلاحات المحابية للمنافسة. وقد يتمثل أحد الخيارات فى آلية إقليمية لزيادة شفافية السياسات الحكومية، بما فى ذلك عمليات تقييم للتأثير الاقتصادى للوائح التنظيمية وغيرها من السياسات التى تحد من المنافسة. وتناقش الآليات اللازمة لتوليد مثل هذه المعلومات، والتى تعتبر ضرورية لتعبئة الدوائر المؤيدة الوطنية التى قد تتأثر بشكل سلبى بالإصلاحات، فى هوكمان ومافرويديس.(٣٨)

ومهما كانت السمات والأشكال الخاصة بالتعاون، فإن الفوائد التى تعود على الاقتصاد بأكمله من إصلاح الخدمات ستكون أكبر لو أن الإصلاحات والضوابط التنظيمية الإقليمية طبقت على أساس غير تمييزى. ومن الأقل احتمالا أن يسفر الإصلاح المتجانس لقطاع الخدمات، بالمقارنة مع التحرير التفضيلى للتجارة فى السلع، عن تحويل جسيم لاتجاه التجارة والاستثمار، حيث إن السياسات كثيرا ما تطبق على قدم المساواة على كل من الجهات الأجنبية (غير الإقليمية) والإقليمية المقدمة للخدمات. وأحد أسباب

---

(٣٨) Hoekman and Mavroidis (2000).

ذلك أنه ينبغى للتنظيم أن يستهدف معالجة إخفاقات السوق، ومن ثم يطبق على أساس غير تمييزى. ويصدق نفس الشىء فى كثير من الأحيان من الناحية العملية بالنسبة للسياسات التى تؤثر فى الاستثمار الأجنبى المباشر - الشكل الرئيسى لفتح أسواق الخدمات للمنافسة - التى لا تميز عموما بين المستثمرين الأجانب على أساس الجنسية. بيد أن من المؤكد أنه يمكن تحقيق ذلك من ناحية المبدأ، وأن هذا التمييز متبع (على الورق) على جبهة الاستثمار فى جامعة الدول العربية من خلال قاعدة منشأ عربية تشترط حدا أدنى للحصة العربية فى ملكية أسهم رأس المال. ومن المهم أن يتم تقليل هذا التمييز لأدنى حد إذا ما كان للاندماج الاقتصادى العربى أن يكون مفيدا.

ملاحظات ختامية

تواجه جهود الاندماج الاقتصادى العربى التى تدور حول تحرير التجارة السلعية معوقات جمة: فالأسواق صغيرة بصفة عامة؛ والميزات النسبية القوية فى الموارد الطبيعية تولد تركزا تصديريا وتتطلب تنويعا جغرافيا للصادرات إلى ما وراء المنطقة من أجل تقليل المخاطر؛ ولا يبدو أن لدى البلدان العربية الرئيسية حوافز قوية لتتصدر العمل على مواصلة الاندماج الاقتصادى المستند إلى التجارة السلعية، فى حين أن أصغر البلدان التى لديها حوافز لا تملك نفوذا يكفل التنفيذ. وتواجه البلدان العربية هيكلا للحوافز مختلفا تماما عن ذلك الذى كان سائدا عند إنشاء الجماعة الأوروبية فى الخمسينيات، مما يشير إلى أن من غير المحتمل أن تكون محاكاة نهج الجماعة الأوروبية - الذى يستند إلى تحرير تفضيلى للتجارة السلعية وخلق سياسة خارجية مشتركة للتجارة السلعية، تاركا إصلاح قطاع الخدمات إلى وقت لاحق - بمثابة استراتيجية مثمرة للبلدان العربية.

ولكى تنجح جهود الاندماج الاقتصادى العربى، لا بد من أن يكون هناك ائتلاف داخلى كبير بشكل كاف يحبذه على جميع البدائل.[٣٩] وبالنظر إلى حجم وإمكانات التجارة البينية العربية المحدودين - ومن ثم التأييد السياسى للجهود المبذولة لتوسيع التجارة - فإن ثمة حاجة إلى أدوات ونهج تكميلية. ومن بين الخيارات التى نوقشت، التركيز على قطاع الخدمات - الذى حُدد على أنه يشمل كلا من الخدمات الحكومية والخدمات الأساسية الرئيسية من نوع خدمات البنية التحتية. وجهود الاندماج التى تركز على الخدمات لديها إمكانية توليد مكاسب قد تكون أضعاف تلك التى يمكن الحصول عليها من التحرير التفضيلى للتجارة السلعية.[٤٠] وفى حقيقة الأمر، من غير المحتمل أن يولد التحرير التفضيلى للتجارة فوائد لها شأنها - أفضل استراتيجية لسياسة التجارة

(٣٩) Galal (2000).
(٤٠) كونان، الفصل الخامس من هذا الكتاب.

فى المنطقة هى مواصلة تنفيذ التحرير غير التمييزى. فهذا التحرير له أهمية حاسمة بالنسبة لكثير من البلدان فى المنطقة – فحواجز التجارة من بين أعلاها فى العالم خارج جنوب آسيا، وبالتالى فإن التحيز المناهض للتصدير قوى.

ويتعلق أحد الشواغل الرئيسية بالحاجة إلى نهج إقليمى أو متجانس إزاء إصلاح قطاع الخدمات. والحوافز التى تنطوى عليها مواصلة تنفيذ تلك الإصلاحات كبيرة، وقد نفذتها أجزاء أخرى من العالم على أساس أحادى الجانب. بيد أن التقدم فى هذا المجال كان أبطأ فى البلدان العربية، مما يشير إلى أن هناك معوقات اقتصاد سياسى أكثر تقييدا من غيرها. ولكى يصبح السعى المشترك إلى الإصلاح محركا للاندماج العربى، فإنه يتعين عليه أن يكون أداة فعالة فى المساعدة على التغلب على مقاومة الاقتصاد السياسى للإصلاحات الأحادية الجانب.

وتبين التجربة الأوروبية أنه لكى تنجح استراتيجيات الاندماج وتدوم، لابد أن ترى الدوائر المؤيدة القوية أن هذه الاستراتيجيات تسهم فى تحقيق الأهداف المرغوبة. وفى حين أن الأهداف السياسية كانت فائقة الأهمية فى الجماعة الأوروبية، فإن تحقيقها انطوى على تحديد التدابير الاقتصادية التى تعود بالفائدة على جميع المواطنين، فى المتوسط، فى الوقت الذى تضمن فيه تلبية شواغل ومصالح الائتلافات والجماعات المانعة الرئيسية. وسيتمثل التحدى بالنسبة لمؤيدى مبادرات الاندماج الاقتصادى العربى فى تحديد الأهداف التى يؤيدها المواطنون، وآليات التعاون الإقليمى التى يمكن أن تساعد على تحقيق هذه الأهداف. ولا بد أن يكون بمقدور صناع السياسات أن يقدموا أسانيد مفحمة بأن من شأن «التحرك على الصعيد الإقليمى» أن يولد فوائد هامة لا يمكن تحقيقها من خلال الإجراءات الأحادية الجانب.

وفى حين أن من المؤكد أن هناك احتمالا بأن يولد النهج القائم على الخدمات مثل هذه الفوائد، فلا بد من التسليم بأن تصميم وتنفيذ الإجراءات المتجانسة مسألة معقدة. ومن الدروس الرئيسية المستفادة من الجماعة الأوروبية أن مواصلة تنفيذ الأهداف السياسية يمكن أن يتحقق بتكلفة اقتصادية مرتفعة – والسياسة الزراعية المشتركة مثال على ذلك. ولذلك ينبغى تصميم مسار يفضى إلى الاندماج يركز على أسواق الخدمات من أجل التقليل لأدنى حد من نطاق تعرضه للوقوع أسيرا للمصالح الراسخة، وخلق هذه المصالح. وفى هذا الصدد، ثمة إمكانية أقل لتحويل مسار التجارة فى إطار استراتيجية متصلة بالخدمات، حيث تطبق الإصلاحات التنظيمية فى كثير من الأحيان على أساس غير تمييزى. والقواعد التنظيمية غير التمييزية مهمة، لأن القواعد التنظيمية الإقليمية التمييزية

قد تفضى إلى أن تصبح الاقتصادات أسيرة جهات إقليمية موردة لخدمات أقل كفاءة، ومعايير قد تعوق قدرة أكثر الشركات الأجنبية كفاءة على التنافس على السوق فى موعد لاحق حتى ولو كانت السياسة التمييزية قد ألغيت.[٤١]

ولابد لأى نهج إقليمى إزاء إصلاح قطاع الخدمات أن يعترف بحقيقة أن الكثير من البلدان العربية وقعت اتفاقات مع الجماعة الأوروبية، وأن الكثير منها أيضا دخل فى مفاوضات بشأن التجارة فى السلع والخدمات فى منظمة التجارة العالمية. وتتضمن جميع الاتفاقات الأوروبية – المتوسطية أحكاما تدعو إلى وضع ضوابط تنظيمية للاستثمار والتجارة فى الخدمات. كما أنها تحتوى على العديد من الأحكام التى تطالب الجماعة الأوروبية بالتعاون على توفير المساعدة الفنية والمالية فى المجالات التنظيمية المتصلة بالتجارة. ويمكن أخذ هذه الاتفاقات فى الاعتبار، بل وينبغى أخذها، عند تصميم أى استراتيجية اندماج عربية. وفى الحقيقة، فإنه فى حين انصب التركيز على خيارات التعاون العربى، فإنه يمكن مواصلة تنفيذ استراتيجية مماثلة فى سياق الاتفاقات المبرمة مع اقتصادات الدخل المرتفع الرئيسية مثل الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. فمن الممكن أن تفضى اتفاقات الاندماج العميق مع هؤلاء الشركاء إلى فوائد أكبر من خلال آثار المصداقية المعززة وتحويلات المساعدات المالية والفنية التى يحتمل أن تكون مرتبطة بها.[٤٢]

وعلى الأعم، يمكن، بل وينبغى، أن تستند الاستراتيجية العربية للاندماج والتعاون فى مجال الخدمات إلى منظمة التجارة العالمية لضمان تطبيق هذه السياسات على أساس غير تمييزى كلما أمكن. وبالطبع، فإن قطع التزامات فى منظمة التجارة العالمية يسمح بالحصول على تسهيلات من الشركاء التجاريين، مما يوسع المكاسب المحتملة من الالتزام بالإصلاح. وبالنظر إلى أن بؤرة اهتمام المفاوضات فى المنظمة تنصب على عمق «القيود الملزمة» للسياسة، فإنه يمكن استخدام ثمار الإصلاحات الإقليمية كعملة تفاوضية. كما أن استناد التحرير المحلى إلى المنظمة، يمكن أن يعمل على مساعدة البلدان العربية على جعل الإصلاح أقل تعرضا للتراجع، حيث إن الجهات الأجنبية الموردة للخدمات ستعارض الجهود المحلية لإعادة فرض الحواجز التجارية التى تؤثر عليها بشكل سلبى. وبعد ذلك، لابد من الاعتراف بأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الخدمات لم تتقدم إلى حد كبير حتى الحين، فلا توجد ضوابط تنظيمية عامة بشأن سياسات

---

(٤١) يناقش Mattoo and Fink (2002) عددا من القضايا التى تؤثر فى تسلسل تحرير الخدمات التفضيلى والمتعدد الأطراف. ويشيران إلى المشكلة المحتملة المتعلقة بالاعتماد على مسار سلبى إذا ما حدث تحرير تفضيلى للخدمات بالنسبة لصناعة الشبكات بتكاليف غير مستردة – قد تكون النتيجة النهائية قيودا دائمة على دخول الجهات الموردة لخدمات غير إقليمية أكثر كفاءة.

(٤٢) World Bank (2000).

الاستثمار والمنافسة، والكثير من أولويات الإصلاح التنظيمى للخدمات لا يزال خارج نطاق اهتمام المنظمة.

التذييل (٦أ): اتجاهات فى التجارة الثنائية، ١٩٦٠-٢٠٠٠

يصف مجمل هذا الفصل الأنماط الراهنة للتجارة فيما بين بلدان الشرق الأوسط. ومن المهم أن نستكمل الصورة بدراسة ما حدث على مر الزمن لنرى ما إن كانت هذه الأنماط قد ظلت موجودة على الدوام؟ وتشير مقارنة لتدفقات التجارة الثنائية البينية على مدار الفترة ٦٤-١٩٩٧ إلى أنه حدث انخفاض له شأنه فى الأهمية النسبية للتجارة البينية منذ أوائل الستينيات، إلا أنها ارتفعت فى التسعينيات. ويرد فى الجدول (٦أ-١) مصفوفة من الواردات الثنائية، مع تجميع البيانات وفقا لكثافة الموارد الطبيعية للشركاء التجاريين. ويوفر الجدول (٦أ-٢) نفس الشىء بالنسبة للصادرات. والمنطقة هنا محددة بحيث تشمل جميع البلدان، وليس البلدان العربية فقط.

وتكشف البيانات عن نوعين مختلفين من التطور فى الواردات من الاقتصادات العربية. فمن ناحية، شهدت البلدان غير الغنية بالنفط انخفاضا أو ثباتا فى حصتها من التجارة الإقليمية حتى عام ١٩٨٥، وتلا ذلك انعكاس فى الاتجاه لم يكن بوجه عام كبيرا بما يكفى لموازنة الانخفاض السابق. ومن ناحية أخرى، نزعت البلدان الغنية بالنفط إلى زيادة التجارة مع البلدان العربية الأخرى- وهو تطور يمكن أن يكشف عن تأثير متعلق بالدخل: قد تكون البلدان الغنية بالنفط قد استحثت على تنويع مشترواتها بسبب انخفاض أسعار النفط، وعلى التحول صوب أرخص البائعين المحليين ثمنا.

فى أوائل الستينيات، استوردت لبنان والأردن حوالى ٦٠ فى المائة من جميع وارداتها غير النفطية من المنطقة؛ وبحلول عام ١٩٩٧، انخفضت هذه النسبة إلى نطاق يتراوح بين ١٠ و ١٥ فى المائة. ويلاحظ أن الكثير من البلدان سجلت زيادة فى الحصة البينية - الإقليمية من مجموع الواردات بعد عام ١٩٨٥. والزيادة هائلة بالنسبة لسوريا، والعراق، وعمان، والمملكة العربية السعودية، وليبيا، والكويت. كما يشير التقسيم الإقليمى للصادرات إلى أن الاتجاه الطويل الأجل انخفض - ففى عام ١٩٩٧، صدرت معظم البلدان إلى المنطقة أقل مما صدرته فى أوائل الستينيات من الناحية النسبية (الجدول ٦أ-٢). وتشمل الاستثناءات فيما يتعلق بالتجارة فى غير النفط التى أظهرت انتعاشا فى ١٠-١٥ سنة الأخيرة: مصر، وسوريا، والمملكة العربية السعودية، والجزائر، وليبيا، والكويت. وفى حالة سوريا، ومصر، ولبنان، شملت الزيادة اقتصادات غير نفطية، فى حين أن الزيادة بالنسبة للمملكة العربية السعودية كانت فى بلدان غنية بالنفط (مما يشير مرة ثانية إلى نمو التجارة داخل الصناعات فى المنتجات المتصلة بالنفط).

جدول ٦أ-١: نمط الواردات البينية، سنوات مختارة، ٦٤-١٩٩٧

نسبة مئوية من إجمالي التجارة

البلد	البلدان الفقيرة في الموارد الطبيعية				البلدان الوسط				البلدان الغنية بالنفط				إجمالي التجارة الإقليمية			
	١٩٦٤	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٩٧	١٩٦٤	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٩٧	١٩٦٤	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٩٧	١٩٦٤	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٩٧
شاملة النفط																
إسرائيل	٠,٩	٠,١	٠,٢	١,٣	٠,٩	صفر	صفر	٠,١	٠,١	٠,١	صفر	صفر	١,٩	٠,٣	٠,٢	١,٤
تركيا	١,٣	٢,٢	١,٠	٠,٨	١,٢	٠,٩	٠,٢	٠,٩	٩,٣	٢٣,٥	٣١,١	٧,٦	١١,٨	٢٦,٦	٣٢,٤	٩,٣
لبنان	٣,٩	١,٤	٥,٥	٣,٦	٢,٦	١,٦	١,٠	١,١	١٨,٢	١٢,٧	٠,٨	٧,٧	٢٤,٧	١٥,٦	٧,٣	١٢,٤
المغرب	صفر	١,١	٠,٤	١,٣	٠,٤	٠,٧	صفر	٠,٣	٢,٣	٨,٠	٢١,٥	١٠,٨	٢,٨	٩,٨	٢١,٩	١٢,٣
تونس	٠,٢	١,٩	١,٢	١,٨	٠,٥	٠,١	٠,٤	٠,٦	٥,٦	٥,٣	٧,٤	٥,٠	٦,٣	٧,٣	٩,٠	٧,٤
الأردن	٧,٥	٦,٧	٤,٢	٤,٦	٢,٣	١,٩	٠,٥	١,٣	١٢,٩	١٥,٤	٢٥,٨	٢١,٢	٢٢,٦	٢٤,٠	٣٠,٥	٢٧,١
مصر	٠,٥	٢,٠	١,١	٢,٠	صفر	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٥,٢	١,٩	٢,٠	٤,٦	٥,٧	٤,٢	٣,٢	٦,٨
البحرين	صفر	٠,٣	٠,٦	١,١	صفر	صفر	٠,١	٠,٨	٨٥,٧	٤٥,٨	٤٨,١	١١,٧	٨٥,٧	٤٦,١	٤٨,٨	١٣,٦
سوريا	٦,٦	٤,١	٢,٥	٦,٨	٢,٦	٣,٠	٠,٦	٢,٢	٨,٨	٩,٦	٢٧,٢	٥,٦	١٧,٩	١٦,٧	٣٠,٢	١٤,٦
عمان	صفر	٠,٥	٠,١	٠,٥	صفر	٢,٩	٠,٥	١,٠	٩٨,١	١٦,٥	٢٢,٤	٢٦,٧	٩٨,١	١٩,٩	٢٣,٠	٢٨,١
الإمارات العربية المتحدة	صفر	١,٠	١,٧	١,١	صفر	١,٤	٤,١	٠,٤	٩٣,٣	٢,٨	٤,٤	٦,٣	٩٣,٣	٥,٢	١٠,١	٧,٨
العراق	٢,٨	١,٨	١١,٧	٥,٦	١,٤	٠,٩	٢,٢	١٥,٣	١,٨	٠,٧	٠,١	٣,١	٥,٩	٣,٤	١٤,٠	٢٤,٠
إيران	١,١	١,٥	١١,٦	٣,١	صفر	٠,٧	صفر	٠,١	٣,٥	١,٠	٠,٨	٢,٠	٤,٦	٣,٢	١٢,٤	٥,٢
اليمن	صفر	٠,٨	٠,٣	٤,٢	٢,٨	٠,٧	٠,٤	٢,٣	٧٦,٠	٢٣,٤	٠,٦	٧,٥	٧٨,٩	٢٤,٩	١,٣	١٤,٠
المملكة العربية السعودية	٦,٢	١,٨	١,٨	١٠,٦	٥,٧	٠,٨	١,٢	٠,١	٨,٠	١,٤	١,٩	٢٣,٣	١٩,٩	٤,١	٥,٠	٣٤,٠
قطر	١,٣	١,٠	١,٥	٠,٤	صفر	٠,٧	١,١	٠,٩	٤,٦	٤,٣	٥,٦	٦,٤	٥,٩	٦,٠	٨,٢	٧,٧
الجزائر	٢,٦	٠,٣	٢,٣	٣,٩	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٣,٤	٣,٠	٠,٧	٢,٨	٧,٨
ليبيا	١,٤	٣,١	٤,٥	٩,٥	٠,٧	٠,١	صفر	٢,٧	٠,٩	٠,٢	٠,١	١,٠	٣,٠	٣,٤	٤,٦	١٣,٣
الكويت	٢,٨	٢,٠	٢,٢	٢,٥	١,٣	١,٠	٠,٦	١,٩	٥,٤	١,٦	٠,١	١١,٤	٩,٦	٤,٦	٣,٠	١٥,٨
جمهورية اليمن الديمقراطية	٠,٣	صفر	صفر	–	١,٠	٤,١	٠,٥	–	٤٠,٨	١٥,٠	٢,٨	–	٤٢,١	١٩,١	٣,٣	–

بدون النفط																
إسرائيل	٠,١	٠,١	٠,٢	١,٤	١,٧	صفر	صفر	٠,١	٠,١	٠,٢	صفر	صفر	١,٩	٠,٣	٠,٢	١,٥
تركيا	١,٨	١,٢	١,٥	٠,٨	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٣	١,٠	١,٩	٢,٤	١,٩	٢,٨	٣,٠
لبنان	١١,٤	١,٦	٥,٣	٣,٩	٧,٤	١,٩	٠,٥	١,٢	٤١,٣	٢,١	٠,٣	٤,٢	٦٠,٢	٥,٦	٦,١	٩,٣
المغرب	صفر	١,٢	٠,٥	١,٥	٠,٤	٠,٨	٠,١	٠,٣	٠,٥	٠,١	٠,٤	٣,٠	١,٠	٢,٢	٠,٩	٤,٨
تونس	٠,٤	٢,٠	١,١	١,٥	٠,٧	٠,١	٠,٤	٠,٦	٢,٥	٠,٢	١,٩	١,٩	٣,٦	٢,٣	٣,٤	٤,٠
الأردن	٢٤,٨	٧,٥	٥,٤	٥,٤	٨,٩	٢,١	٠,٧	١,٥	٣٣,٤	٦,٥	٥,٨	٨,٧	٦٧,١	١٦,١	١١,٩	١٥,٦
مصر	٠,٦	٢,١	١,٠	١,٨	صفر	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٤,٤	١,٨	١,٠	٤,١	٤,٩	٤,١	٢,١	٦,١
البحرين	صفر	٠,٥	١,٢	١,١	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٨	٣١,٣	٥,٨	٣,٩	١١,٨	٣١,٤	٦,٣	٥,٣	١٣,٨
سوريا	٨,١	٤,٧	٣,٥	٧,١	٣,٢	٣,٥	٠,٨	٢,٣	١٠,٠	٠,٦	٠,٧	٥,٢	٢١,٣	٨,٧	٥,٠	١٤,٦
عمان	صفر	٠,٦	٠,١	٠,٥	صفر	٠,٦	٠,١	٠,٥	٩٦,٤	١٢,٩	٢٢,٠	٢٥,٩	صفر	١٤,١	٢٢,٣	٢٦,٩
الإمارات العربية المتحدة	صفر	١,١	١,٨	١,١	صفر	٠,٥	٠,٧	٠,٤	١,٢	٠,٧	٢,٨	٦,٢	١,٢	٢,٢	٥,٢	٧,٧
العراق	١,٣	١,٨	١١,٨	٥,٦	٠,٧	٠,٩	٢,٢	١٥,٣	٠,٨	٠,٧	٠,١	٣,١	٢,٨	٣,٤	١٤,١	٢٤,٠
إيران	٠,٦	١,٥	١٢,٣	٣,٢	صفر	٠,٥	صفر	٠,١	١,٢	٠,٨	٠,٤	٢,٠	١,٩	٢,٨	١٢,٧	٥,٣
اليمن	صفر	٠,٨	٠,٣	٤,٢	١٥,٥	٠,٦	٠,٤	١,٦	٧٧,٠	٢٢,١	٠,٦	٧,٥	٩٢,٥	٢٣,٥	١,٤	١٣,٤
المملكة العربية السعودية	١,٦	١,٨	١,٩	١٠,٩	١,٥	٠,٨	١,٢	٠,١	٢,١	١,٤	١,٩	٢٣,٨	٥,٢	٤,١	٤,٩	٣٤,٧
قطر	٠,٣	١,٠	١,٥	٠,٤	صفر	٠,٧	١,١	٠,٩	٠,٧	٤,٣	٥,٥	٦,٤	١,٠	٦,٠	٨,١	٧,٧
الجزائر	٢,٥	٠,٣	٢,٣	٤,٠	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٥	٠,٢	٠,١	٠,٤	٢,٦	٢,٩	٠,٥	٢,٨	٧,١
ليبيا	٠,٧	٣,١	٤,٦	٩,٥	٠,٣	٠,١	صفر	٢,٧	٠,٣	٠,٢	٠,١	١,٠	١,٢	٣,٤	٤,٧	١٣,٣
الكويت	١,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٥	٠,٥	١,٠	٠,٦	١,٩	١,٩	١,٦	٠,١	١١,١	٣,٤	٤,٦	٣,٠	١٥,٥
جمهورية اليمن الديمقراطية	٠,٢	٠,١	صفر	–	٠,٦	٠,١	٠,٦	–	١٠,٨	١,٧	صفر	–	١١,٦	١,٩	٠,٧	–

المصدر: حسابات المؤلف استنادا إلى UN Comtrade database.

جدول٦أ-٢: نمط الصادرات البينية، سنوات مختارة، ٦٤-١٩٩٧

نسبة مئوية من إجمالى التجارة

البلد	البلدان الفقيرة فى الموارد الطبيعية				البلدان الوسط				البلدان الغنية بالنفط				إجمالى التجارة الإقليمية			
	١٩٦٤	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٩٧	١٩٦٤	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٩٧	١٩٦٤	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٩٧	١٩٦٤	١٩٧٨	١٩٨٥	١٩٩٧
شاملة النفط																
إسرائيل	١,٩	١,٨	٠,٦	١,١	صفر	صفر	٠,٢	٠,٤	١,٥	٢,٨	صفر	١,٣	٣,٣	٤,٧	٠,٨	٢,٨
تركيا	٥,٨	٤,١	٢,٣	٣,٢	٠,٦	٥,٩	٢,٤	١,٣	١,٣	١٢,٦	٥٦,٧	٧,٣	٧,٧	٢٢,٦	٦١,٤	١١,٨
لبنان	٢,٠	٢,٣	١,٢	٦,٨	١٥,٥	١٤,١	١٢,٤	٧,٦	٧٦,٥	٦٩,٨	٥٠,٦	١٦,٢	٩٤,٠	٨٦,٢	٦٤,٣	٣٠,٦
المغرب	٠,١	١,١	٣,٤	١,٥	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٢	٢,٩	١,٨	٦,٠	٢,٨	٣,٣	٣,١	٩,٥	٤,٤
تونس	٠,١	١,٣	١,٨	٢,٠	١,٠	٠,١	٠,٥	٠,٥	٧,٢	٧,٥	٧,٢	٦,٦	٨,٢	٨,٩	٩,٥	٩,١
الأردن	٢٥,٠	٥,٥	٢,٦	٩,٨	٠,١	٤,٩	١,٢	٣,٤	٥٧,٣	٦٥,٥	٥٠,١	٤٢,٧	٨٢,٥	٧٥,٩	٥٣,٩	٥٥,٩
مصر	٣,٤	٣,٥	٠,٦	٩,٠	٠,٦	١,٣	٠,٣	٠,٦	٣,٧	٨,٠	٢,٣	٦,٤	٧,٧	١٢,٩	٣,٢	١٥,٩
البحرين	٢١,٣	صفر	٠,٣	١,٢	٠,٤	صفر	٠,٤	١,٣	٣٣,٥	١٦,٩	٢٧,٤	٥,١	٥٥,٢	١٦,٩	٢٨,١	٧,٧
سوريا	٢٩,٦	٥,٦	٢,٥	٢٢,٩	٦,٤	٦,٦	١,٥	٣,٠	١٣,٣	١٢,٩	٧,٤	١١,٢	٤٩,٢	٢٥,٢	١١,٤	٣٧,٢
عمان	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٠,٥	٠,٢	٠,٣	١٠,٦	٠,٤	١,٠	١٤,٨	١٠,٦	٠,٩	١,٢	١٥,١
الإمارات العربية المتحدة	صفر	صفر	٠,٥	٠,٢	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,٣	١٩,١	٢,٢	٥,٥	٦,٧	١٩,٦	٢,٥	٦,٣	٧,٢
العراق	٣,٦	٣,٨	١١,٥	٥,٣	٠,٣	٠,٢	١,٨	١٥,٩	٥,٨	١,٦	٠,٢	صفر	٩,٦	٥,٧	١٣,٥	٢١,١
إيران	١,٧	٢,٣	٩,١	٣,٨	٠,١	٠,١	صفر	٠,١	٦,٨	٠,٦	٥,٨	٠,٧	٨,٦	٢,٩	١٤,٩	٤,٥
اليمن	صفر	صفر	صفر	صفر	١,٠	٠,٤	٠,١	٠,٥	٥٥,١	٣٥,٤	١٢,٩	٠,٣	٥٦,١	٣٥,٧	١٣,٠	٠,٨
المملكة العربية السعودية	٢,٥	٠,٧	٢,٦	٢,٧	٤,٥	٢,٧	٦,٣	١,٣	١,٣	٠,٩	٠,٥	٣,٢	٨,٣	٤,٤	٩,٤	٧,٢
قطر	٩,٩	صفر	٠,١	٠,٣	٤,٠	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٦,٢	١,٠	٣,٧	٠,٧	٢٠,٢	١,٢	٤,٢	١,٣
الجزائر	١,٣	صفر	٢,٣	٦,٤	٠,٣	صفر	صفر	صفر	٠,٢	صفر	٠,١	١,٩	١,٩	٠,١	٢,٥	٨,٣
ليبيا	٠,٧	٢,٦	٥,٩	٨,٤	١,٠	صفر	صفر	٠,٧	٠,٢	٠,١	٢,٨	٠,٤	٢,٠	٢,٨	٨,٦	٩,٥
الكويت	٠,٢	٠,٣	١,٦	١,٥	١,٧	٠,٥	٠,٩	٠,٢	٤,٨	٣,٣	٣,١	١,٧	٦,٧	٤,١	٥,٧	٣,٤
جمهورية اليمن الديمقراطية	٠,٥	صفر	صفر	–	٠,٣	٠,١	صفر	–	٩,٨	٥٩,٤	٠,٨	–	١٠,٦	٥٩,٥	٠,٨	–

بدون النفط																
إسرائيل	٢,٢	٠,٢	٠,٦	١,١	صفر	صفر	٠,١	٠,٣	١,٨	٣,٠	صفر	١,٤	٣,٩	٣,٢	٠,٧	٢,٧
تركيا	٤,٣	٤,١	٢,٧	٣,٢	٠,٥	٥,٩	٣,٠	١,٣	١,٣	١٢,٦	٦٩,٦	٧,٣	٦,١	٢٢,٦	٧٥,٢	١١,٨
لبنان	١,٠	١,٦	١,٢	٦,٩	٨,٣	١٤,٢	١٢,٤	٧,٧	٤٩,٧	٧٠,٥	٥٠,٦	١٦,٤	٥٨,٩	٨٦,٣	٦٤,٣	٣١,٠
المغرب	٠,١	١,٠	٣,١	١,٣	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٢	٢,٤	١,٨	٦,١	٢,٨	٢,٧	٣,٠	٩,٣	٤,٢
تونس	صفر	١,٩	٢,٦	٢,٠	٠,٧	٠,١	٠,٧	٠,٦	٦,٤	١١,٠	١٠,٤	٧,٢	٧,٢	١٣,١	١٣,٦	٩,٨
الأردن	١٧,٤	٥,٥	٢,٨	٩,٨	٠,١	٤,٩	١,٣	٣,٤	٤٠,٢	٦٥,٥	٥٤,٥	٤٢,٧	٥٧,٧	٧٥,٩	٥٨,٦	٥٥,٩
مصر	٥,٤	٥,٧	١,٦	٦,٠	١,١	٣,٥	١,٢	١,١	٦,١	١٩,٣	١٠,٧	١١,٨	١٢,٦	٢٨,٥	١٣,٦	١٩,٠
البحرين	صفر	صفر	١,١	٢,٠	٠,٦	صفر	١,٤	٢,٠	٧٤,٤	٣٣,٦	٣٦,٢	٦,٥	٧٥,٠	٣٣,٧	٣٨,٦	١٠,٥
سوريا	٥٥,١	٣,٦	٤,٣	٢٨,٧	١٠,٥	١٩,٥	٦,٥	١٠,٤	٢٥,٧	٣٨,٥	٣١,٨	٣١,٥	٩١,٣	٦١,٦	٤٢,٦	٧٠,٦
عمان	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١١,٣	٤,٢	٠,٣	٧٠,٥	١٠,١	٣٠,٠	١٥,٠	٧٠,٥	٢١,٤	٣٤,٢	١٥,٣
الإمارات العربية المتحدة	صفر	صفر	٠,٤	٠,٦	صفر	٩,٦	٢,٤	١,١	٢٦,٧	٥٩,٧	٥٩,٤	٢٩,٣	٢٦,٧	٦٩,٢	٦٢,٢	٣١,٠
العراق	٧,٩	١,٠	٢,١	٠,٥	٢,٨	١٧,٠	١٨,٠	٢٧,٠	٣٦,٦	١١,٥	١١,٥	٠,١	٤٧,٤	٢٩,٦	٣١,٦	٢٧,٥
إيران	١,٦	٠,٨	٢,٦	٣,٤	٠,٢	١,١	٠,٩	٠,٥	٨,٤	٨,٤	١٥,٤	٤,٥	١٠,٢	١٠,٢	١٨,٩	٨,٤
اليمن	صفر	صفر	صفر	٠,٧	١,٣	٠,٤	٠,٢	٧,٩	٤٠,٢	٣٩,٨	٤٠,٦	٦,٩	٤١,٤	٤٠,٢	٤٠,٨	١٥,٤
المملكة العربية السعودية	١٩,٤	٠,٦	٢,٥	٣,٨	٥٦,٦	١٠,٩	٥,٦	٨,٩	٩,٧	٣٣,٤	٥,٠	٢٤,٠	٨٥,٧	٤٤,٨	١٣,١	٣٦,٧
قطر	١,٥	صفر	١,٤	١,٥	صفر	٥,٦	٣,٧	٢,٥	٦٢,١	٢٥,٠	٤١,٩	٦,٣	٦٣,٦	٣٠,٦	٤٧,١	١٠,٣
الجزائر	١,٤	٠,٦	٦,٢	١٦,٩	٠,٣	٠,٤	صفر	٠,١	٠,٣	١,٠	٠,١	٩,٧	١,٩	٢,٠	٦,٣	٢٦,٧
ليبيا	١,٢	١,٧	١٤,٢	١٦,٩	١,٨	٥,١	٠,١	١٠,٦	١١,٦	١,٥	١,١	٣,٧	١٤,٦	٨,٣	١٥,٣	٣١,٣
الكويت	٤,١	٥,٥	٠,٣	٥,٣	٢٥,٤	١١,٩	٧,٢	٤,٠	٥٧,١	٥٦,٧	٣٥,٩	٤١,٥	٨٦,٥	٧٤,١	٤٣,٤	٥٠,٨
جمهورية اليمن الديمقراطية	١,٠	صفر	صفر	–	٠,٨	٠,٢	٠,١	–	٣٢,٩	٨٣,٧	٦,٦	–	٣٤,٧	٨٣,٨	٦,٧	–

المصدر: انظر الجدول (٦٦-١).

المراجع

Al-Atrash, Hassan, and Tarik Yousef. 2000. "Intra-Arab Trade: Is It Too Little?" IMF Working Paper 00/10. Washington: International Monetary Fund (January).

Cassing, Jim, and others. 2000. "Enhancing Egypt's Exports." In *Catching Up with the Competition: Trade Opportunities and Challenges for Arab Countries*, edited by Bernard Hoekman and Jamel Zarrouk. University of Michigan Press.

Chang, Won. 2000. "A Gravity Model Assessment of Intra-MENA Trade." Mimeo. World Bank.

Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran, and Turkey (ERF). 2001. *Economic Trends in the MENA Region: 2000*. Cairo.

Francois, Joe, and Ian Wooton. 2000. "Trade in International Transport Services: The Role of Competition." *Review of International Economics* 9 (2): 249–61.

Galal, Ahmed. 2000. "Incentives for Economic Integration in the Middle East." In *Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa*, edited by Bernard Hoekman and Hanaa Kheir-El-Din. Washington: World Bank.

Hoekman, Bernard, and Patrick Messerlin. 2000. "Liberalizing Trade in Services: Reciprocal Negotiations and Regulatory Reform." In *Services 2000: New Directions in Services Trade Liberalization*, edited by Pierre Sauvé and Robert Stern. Brookings.

———. 2002. *Harnessing Trade for Development and Growth in the Middle East and North Africa*. New York: Council on Foreign Relations.

Hoekman, Bernard, and Petros C. Mavroidis. 2000. "WTO Dispute Settlement, Transparency, and Surveillance." *World Economy* 23: 527–42.

Konan, Denise, and Keith Maskus. 2002. "Quantifying the Impact of Services Liberalization in a Developing Economy." University of Hawaii.

Mansfield, Edward. 1994. *Power, Trade, and War*. Princeton University Press.

Markusen, James, Thomas Rutherford, and David Tarr. 2002. "Foreign Direct Investment in Services and the Domestic Market for Expertise." Policy Research Working Paper 2413. Washington: World Bank.

Mattoo, Aaditya, and Carsten Fink. 2002. "Regional Agreements and Trade in Services: Policy Issues." Policy Research Working Paper 2852. Washington: World Bank.

Messerlin, Patrick. 2001. *Measuring the Costs of Protection in Europe*. Washington: Institute for International Economics.

Milward, Alan. 1984. *The Reconstruction of Western Europe, 1945–51*. London: Methuen.

———. 1992. *The European Rescue of the Nation State*. University of California Press.

Schiff, Maurice. 1996. "South-North Migration and Trade: A Survey." Policy Research Working Paper 1696. Washington: World Bank (December).

Vogel, David. 1995. *Trading Up: Consumer and Environmental Regulation in a Global Economy*. Harvard University Press.

World Bank. 2000. *Trade Blocs.* Washington.

Zarrouk, Jamel. 2000. "The Greater Arab Free Trade Area: Limits and Possibilities." In *Catching Up with the Competition: Trade Opportunities and Challenges for Arab Countries*, edited by Bernard Hoekman and Jamel Zarrouk. University of Michigan Press.

الفصل السابع

ما الذى يمكن أن تتعلمه البلدان العربية من أوروبا؟ تحليل مؤسسى

ل. آلان ونترز

من الطبيعى أن تتطلع البلدان العربية إلى ما تسترشد به من أوروبا، وهى تنظر فيما قد يعود عليها من الاندماج الاقتصادى وكيف يمكن لها إدارته، فقد مرت أوروبا بأعمق ما حدث من عمليات الاندماج، بخلاف ما تم منها فى غضون بناء الدول.

تاريخ موجز للاندماج الأوروبى

إن أصول المؤسسات الأوروبية التالية للحرب العالمية الثانية قديمة تماما، إلا أنها أعطيت دفعة كبيرة بروح النزعة الدولية التى سادت تفكير الحلفاء بشأن عالم ما بعد الحرب. وقد أفضت هذه النزعة الدولية إلى قيام مؤسسات عالمية من قبيل صندوق النقد الدولى، والاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة (الجات)، كما بذرت بذور الاندماج التدريجى للاقتصادات والدول الأوروبية. لقد كان الاندماج الأوروبى بالأساس ظاهرة سياسية - أيديولوجية، لا تحركها الحسابات المتأنية للتكاليف والفوائد الاقتصادية، وإنما رؤية كبرى كان لها آثار جانبية اقتصادية حسنة الحظ.

كانت الخطوة الرئيسية الأولى صوب الاندماج الاقتصادى هى تكوين الجماعة الأوروبية للفحم والصلب فى عام ١٩٥١، والتى كان منشؤها سياسى بأكثر منه

اقتصادى. كان أعضاء الجماعة يسمون بـ «الستة» - بلجيكا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا ولوكسمبورج وهولندا. كان الغرض من قيام هذه الجماعة هو الحفز على انتعاش الصناعات الثقيلة فى ألمانيا الغربية، مع جعل استخدام نواتجها فى شن حرب مرة ثانية أمرا مستحيلا. وتمثل الاقتراح، الذى وضعه جان مونيه وروبرت شومان، فى أن البلدان ستصبح، بفضل إنشاء سوق أوروبية مشتركة حقيقية للفحم والحديد والصلب، معتمدة على بعضها البعض لدرجة أن الحرب لن تكون فقط «بعيدة عن التفكير، وإنما مستحيلة من الناحية المادية». وكان من المتعين أن تستكمل السوق المشتركة بواسطة «سلطة عليا»، لها صلاحية فرض حصص على الناتج الوطنى، وتحديد الأسعار القصوى والدنيا، وإنفاذ قانون المنافسة الحرة (الذى يجرم الدعم وما إلى ذلك). كانت «السلطة العليا» هيئة إدارية يسيطر على سياساتها، وليس أعمالها اليومية، مجلس الجماعة الذى تمثل فيه فرادى الحكومات، والبرلمان الأوروبى. وأنشئت محكمة العدل للإشراف على الشئون القانونية للجماعة.

وقد بذلت محاولات لاحقة لإنشاء منظمات أوروبية فوق قومية أخرى. وتم التفاوض فيما بين «الستة» حول جماعة للدفاع وجماعة سياسية، ولكن المفاوضات انهارت، وذلك على صخرة السياسات الفرنسية بالدرجة الأولى. وبعدئذ، وضعت خطط فى عام ١٩٥٥ لتشكيل سوق مشتركة عامة - الجماعة الاقتصادية الأوروبية - وجماعة للطاقة الذرية، «يورأتوم» Euratom. وقد أثمرت هذه الخطط فى شكل معاهدة روما لعام ١٩٥٧، بعد فترة من المفاوضات المكثفة. وفى البداية، كانت الجماعة الاقتصادية الأوروبية و «يورأتوم» تقومان بشكل منفصل عن الجماعة الأوروبية للفحم والصلب وإن يكن موازيا لها، ولكن الهيئات الثلاث اندمجت فى عام ١٩٦٧، وأصبح هناك مفوضية واحدة (خليفة «السلطة العليا»)، ومجلس واحد، وبرلمان واحد، ومحكمة واحدة. وقد شكلت معا الجماعة الأوروبية، التى تطورت مؤخرا جدا إلى الاتحاد الأوروبى.[١]

ويستعرض هذا الفصل باختصار تاريخ الاندماج الأوروبى وتنظيمه الداخلى. ويمكن وضع القليل من افتراضات الفصل موضع الاختبار بصورة صارمة، إلا أن لها لمسة من المعقولية. بيد أن أحد الدروس التى يمكن استخلاصها من التجربة الأوروبية أنه ينبغى التفكير فى الاندماج ككل وكمسيرة، وليس كسلسلة من الخطوات المنفصلة التى يمكن الاضطلاع بها وتحليلها فى معزل عن غيرها.[٢]

(١) تباينت المصطلحات الدقيقة لمجموعة الأعضاء على مر الزمن وبحسب الموضوع المطروح - فمثلا لا تزال السياسة التجارية داخل الاتحاد الأوروبى من الناحية الرسمية من اختصاص الجماعة الأوروبية. ويستخدم مصطلح الاتحاد الأوروبى بوصفه العبارة الشائعة للأغراض العامة.

(٢) يبنى هذا الفصل على Winters (1997).

فصل أوروبى بين السلطات

تعكس المؤسسات الراهنة للاندماج الأوروبى بوضوح تلك المؤسسات التى أنشأتها الجماعة الأوروبية للفحم والصلب قبل أكثر من خمسين سنة مضت.[٣] وتتكون المفوضية الأوروبية الآن من عشرين مفوضا تعينهم الدول الأعضاء لدورة من أربع سنوات، اثنان من كل دولة عضو من الأعضاء الكبار وواحد من الأعضاء الآخرين. وتقوم المفوضية بوضع مشروعات سياسات الجماعة وتنفذها، ولكنها لا تستطيع أن ترسم السياسة فعليا، وهو ما يدخل فى اختصاص المجلس الأوروبى. وتعتبر المفوضية بجلاء هيئة فوق قومية، مسئولة عن المحافظة على المثال الأوروبى والنهوض به؛ وهى تمثل الاتحاد الأوروبى كهيئة فى مفاوضات التجارة العالمية، وتكتسب دورا فى المحافل الأخرى، مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، واجتماعات القمة العالمية (مجموعة السبعة).

ويتكون المجلس الأوروبى رسميا من وزراء خارجية جميع الدول الأعضاء، على الرغم من أن معظم العمل يضطلع به نواب عنهم – سواء الوزراء المختصون بقضايا محددة (مثلا، يناقش وزراء الزراعة السياسة الزراعية المشتركة، ووزراء المالية يناقشون الميزانية) أو المسئولون الدائمون فيما يتعلق بتصريف المسائل اليومية.[٤] ويتقاسم المجلس سلطات تنفيذية مع المفوضية. ويجوز له أن يعتمد مقترحات السياسات التى تقدمها المفوضية، وفى هذه الحالة تصبح المقترحات قوانين، ولكن لا يجوز له عموما أن يعدلها. وتتخذ القرارات من الناحية النظرية بالأغلبية المشروطة للأصوات (على الأقل ٦٢ صوتا من ٨٧ صوتا)؛ وتخصص الأصوات للدول الأعضاء بحسب حجمها. بيد أنه كان لكل بلد، حتى وقت قريب، حق النقض (الفيتو) فى القضايا المهمة المتعلقة بالمصالح الوطنية؛ ونتيجة لذلك، كان يتم التوصل إلى معظم القرارات عن طريق تبادل الحلول الوسط بشأن قضايا لا صلة بينها فى كثير من الأحيان من أجل التوصل إلى حزمة مقبولة بالإجماع. وقد أعادت التغييرات الحديثة العهد إنشاء التصويت بالأغلبية فى معظم المجالات، ومن المأمول فيه أن يقلل ذلك عملية حسم الأمور بواسطة تنازلات متبادلة.

وتقوم محكمة العدل الأوروبية بتفسير قوانين الجماعة، ونتائجها ملزمة حتى للحكومات الأعضاء. وتقوم الدول الأعضاء بتعيين القضاة؛ بيد أنهم مطالبون بأن يكونوا مستقلين عن المصالح الوطنية، ولا يمكن لحكومات الدول الأعضاء أن تعزلهم.

وللبرلمان الأوروبى دور صغير فى الاتحاد الأوروبى ولكنه متنام. فلا بد للمفوضية والمجلس أن يستشيراه قبل البت فى الكثير من القضايا، وله بعض السلطة على ميزانية

(٣) يقدم Molle (2001) مزيدا من التفاصيل عن مؤسسات الاتحاد الأوروبى.
(٤) يعرف اجتماع رؤساء الحكومات باسم المجلس الأوروبى؛ ويعقد اجتماعات منتظمة نصف سنوية.

الجماعة. وتتمثل سلطته الكبرى فى قدرته على إقالة المفوضية الأوروبية بأكملها، على الرغم من أن اللجوء إلى هذا السلاح صعب لدرجة أنه لا يستخدم من الناحية العملية إلا قليلا.

إدارة الآثار الجانبية والتوسعة

لم تفعل بريطانيا شيئا لعرقلة الاندماج فيما بين «الستة»، غير أنها لم تكن راغبة فى الانضمام إلى أى شىء له طابع فوق قومى أو اتحادى. كانت لها مشاعر تختلف عن البلدان الأوروبية الأخرى، ولديها روابط أقوى مع أمريكا وبقية العالم، ولديها أيضا قطاع زراعى أصغر بكثير وأكثر كفاءة. ولذلك، ففى حين كانت بريطانيا تحبذ التجارة الحرة فيما بين أوروبا، فإنها قاومت الهياكل الإدارية والسياسية للجماعة الاقتصادية الأوروبية. وكان لدى البلدان الاسكندنافية شكوك مماثلة، فى حين أن الدستور السويسرى يمنع الحكومة صراحة من الانضمام إلى اتحادات سياسية دولية من قبيل الجماعة الاقتصادية الأوروبية، واعترضت القوى الأوروبية الشرقية على انضمام النمسا إلى الجماعة. ولذلك فإن هذه البلدان استبعدت نفسها من الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وشكلت فى ١٩٦٠، خشية منها من أن تعانى مع قيام الجماعة من زيادة القدرة التنافسية «للستة»، اتحادا أقل إحكاما - هو رابطة التجارة الحرة الأوروبية - للنهوض بالتجارة الحرة فى السلع المصنعة فيما بينها. وتتشكل أعضاء الرابطة من النمسا، والدانمرك، والنرويج، والبرتغال، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة؛ وكانت المملكة المتحدة هى العضو المهيمن عليها بالكامل.

بيد أنه حدث بعد قليل جدا من استهلال الرابطة أن غيرت المملكة المتحدة من تفكيرها، والتمست عضوية كاملة فى الجماعة الاقتصادية الأوروبية. واستغرقت المفاوضات أكثر من عقد من الزمان، فتم التوصل إلى اتفاق فى عام ١٩٧١ بشأن الانضمام فى عام ١٩٧٣. وتوصلت أيرلندا والدانمرك إلى اتفاقين مماثلين، لأنه لم يكن لديهما اختيار آخر فعليا حالما قررت بريطانيا أن تنضم؛ حيث كانتا ستخسران القسم الأكبر من صادراتهما الزراعية إلى المملكة المتحدة، والتى كانت كبيرة الحجم، لو أنهما بقيتا خارج الجماعة.

لم تكن شروط الانضمام مواتية جدا للأعضاء الجدد، بما يعكس مبدأ الإذعان الجماعى لاتفاقية الاتحاد الأوروبى - ربما يكون مبدأ صائبا من وجهة نظر الواقع العملى السياسى - بأن على الأعضاء الجدد أن يقبلوا بجميع ممارسات الجماعة على ما هى عليه وقت انضمامهم. وأظهر التوسع الأول أن للاندماج آثارا جانبية إقليمية؛ فبالنسبة للجيران الكبار، كانت تعتبر آثارا سياسية إلى حد كبير؛ وبالنسبة لأصغر البلدان حجما، ربما كانت العواقب الاقتصادية غالبة. كان الجانب الاقتصادى جليا فى عمليات التوسع اللاحقة التى امتدت إلى اليونان وشبه جزيرة أيبيريا والبلدان الاسكندنافية والنمسا،

وكانت كلها عمليات اقتصادية بالأساس من جانب المنضمين وسياسية من جانب الاتحاد الأوروبى.[٥] ويصور التوسع الراهن نحو وسط أوروبا وشرقها نفس الظاهرة، وإن أضيفت دوافع سياسية (أمنية) للمنضمين.

كان من بين سمات جميع عمليات التوسع استخدام فترات انتقالية طويلة فى المجالات الحساسة لتسهيل الانتقال إلى العضوية الكاملة، من جانب طرفى الصفقة. فالفترة الطويلة تعمل بالأساس على فصل الالتزامات المؤسسية عن ضغوط التصحيح، وترجئ معظم الضغوط حتى يبدو أن الالتزام لا جدال فيه تقريبا.[٦] ويبدو أن هناك شيئا لا رجعة فيه بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى؛ إذ على الرغم من همهمات التذمر الدورية فيما بين الناخبين فى الدول الأعضاء، فإن استمرار العضوية كان موقف المؤسسة على الدوام، مشفوعا فى العادة بتأييد قوى من الأحزاب المتعددة. ويرجع هذا التأييد فيما يقال إلى حقيقة أن العمل اليومى المتعلق بإدارة الاتحاد الأوروبى، بما ينطوى عليه من صلات وتعاون بين أطراف متعددة، يربط السياسيين والبيروقراطيين بالمؤسسات الأوروبية بقوة.

التحويلات الداخلية

والتوزيع هو السمة الثانية التى خفف منها انضمام الجنوب - المكون من اليونان فى ١٩٨١ وإسبانيا والبرتغال فى ١٩٨٦. فاستعداد الأعضاء الحاليين للقيام بتحويلات من الموازنة إلى الأعضاء الجنوبيين المنضمين، جعل مسار دخولهم سلسا بوضوح. بيد أنه يصعب القول بما إن كانت التحويلات ضرورية أم لا، حيث لم تكن التحويلات هى الفائدة طويلة الأجل الوحيدة المتصورة للأعضاء الجدد. بيد أن من المعقول أن يحاج بأن آلية التحويل - وهى صغيرة بالمقارنة مع الآليات الموجودة فى الدول الاتحادية والموحدة - كانت ضرورية لتسيير الاتحاد الأوروبى منذ أن حدث الانضمام الجنوبى. وفى الحقيقة، يعتبر التوزيع عاملا رئيسيا فى جميع عمليات صنع القرارات فى الاتحاد. ويحول وجود مؤسسات لمعالجته دون أن يصبح حاجزا لا يمكن اجتيازه أمام تحقيق تقدم، ويقلل نطاق تسبب قضايا التوزيع فى الإخلال بكفاءة القرارات. ومن الواضح تماما أن التحويلات أحد أشكال الدفع نقدا فى عمليات التداول السياسية داخل الاتحاد الأوروبى.

المحافظة على الشعلة متقدة

كان الاندماج الأوروبى على الدوام مسألة تتسم بنوبات من النشاط والفتور، مع فترات من الحماس والتقدم السريع تليها فترات من الشكوك والتخندق، بل والارتداد. ومن المفهوم،

---

(٥) انظر، على وجه الخصوص، Baldwin (1995, 1997) and Baldwin, Forslid and Haaland (1996).

(٦) بطبيعة الحال، قد ينطوى التصحيح فعلا على تقليل التكلفة المطلقة إذا ما وُزع على فترة طويلة أو أرجئ؛ إلا أن ذلك يرجئ الفوائد أيضا فى المقابل.

أن الفترات الأولى تتصل بأوقات الازدهار الاقتصادى، وأن الثانية تتصل بالكساد. وهكذا فإن أوائل الثمانينيات وجدت الاتحاد الأوروبى غارقا فى المشكلات. فبعد اتباع سياسات حادة مضادة للتضخم فى بداية العقد، بدأ اقتصاد الولايات المتحدة واليابان فى الانتعاش، ولكن بدا أن اقتصادات الاتحاد الأوروبى قد انغرزت بقوة فى الوحل. وعلاوة على ذلك، فإنه بدا أن الزيادة السريعة فى التجارة فيما بين الاتحاد الأوروبى التى اتصفت بها المراحل المبكرة من الاندماج قد تراجعت. وتم الإعراب عن شكوك حتى بشأن قدرة الاتحاد الأوروبى على الاستمرار كمؤسسة، ناهيك عن تحقيق أى تقدم آخر.

وخلال هذه الفترات من الركود، كان دور المفوضية الأوروبية كحارس ونصير للمثال الأوروبى بالغ الأهمية لهدف الاندماج. ففى حين أن الحكومات الأعضاء تركز على مشكلاتها المحلية، فإن المفوضية مطالبة بأن تتخذ وجهة نظر أوسع وأطول وأكثر اتصافا بالطابع الأوروبى. وكانت استجابتها فى منتصف الثمانينيات لتكاسل الاقتصاد الأوروبى شديدة ولافتة للنظر وواسعة الخيال، ولكنها كانت متوازنة بدقة شديدة وحسنة التوجيه فى نفس الوقت. لقد كان من المسلم به منذ وقت طويل أن الاندماج الفعلى لاقتصادات الاتحاد الأوروبى لا يرتقى إلى طموحات معاهدة روما، ومع زيادة التركيز على السياسة الوطنية والصعوبات السياسية، كانت هناك إشارات بأن الاندماج يتراجع. وقامت المفوضية الأوروبية، متذكرة الزخم الذى استحثه إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى بداية الأمر واتباعا للاتجاه السائد صوب الليبرالية الاقتصادية، بإبراز الحاجة إلى اتخاذ خطوة جريئة صوب الاندماج الاقتصادى الكامل. ووفر «المرسوم الأوروبى الموحد» الجديد إطارا سياسيا، فى حين تم تحديد البرنامج الاقتصادى والتشريعى فى كتاب أبيض.(٧) وكانت المهارة السياسية التى قادت الحكومات الأعضاء العنيدة والمنغلقة على ذاتها إلى الاشتراك فى هذا الإصلاح الاقتصادى اللافت للنظر مهارة من أعلى المستويات. وانطوت عملية الاستكمال بوضوح على تحويل السيادة من الحكومات الوطنية صوب مؤسسات الاتحاد الأوروبى، ومع ذلك فإنها حققت قوة دفع كافية لاستمالة حتى أكثر الحكومات تشككا.

وانطوى استكمال السوق الأوروبية الداخلية فى المقام الأول على تأكيد «حريات الانتقال الأربع» داخل الاتحاد الأوروبى المحددة فى معاهدة روما: انتقال السلع، والخدمات، ورأس المال، والأفراد. وبصفة عامة، كانت الحواجز المتبقية فى عام ١٩٨٥ أمام الانتقال، ومن ثم أمام جدول أعمال الإصلاح من أجل «برنامج السوق الموحدة»، ما يلى: القيود المفروضة على النفاذ إلى الأسواق (على سبيل المثال، من خلال الإجراءات الجمركية الرسمية بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى)؛ والمعايير الفنية الوطنية المختلفة وضوابط النقد الأجنبى؛ والتشوهات فى الظروف التنافسية (من خلال الدعم

(٧) Commission of the European Communities (1985).

الحكومى، والمشتريات العامة المتحيزة، والقواعد التنظيمية للاندماج، وتكتلات شركات الطيران، على سبيل المثال)؛ والنهج الوطنية المختلفة إزاء أداء الأسواق (كما هو الحال، مثلا، فى الضرائب غير المباشرة، والعلامات التجارية، وقانون الشركات، وقواعد الحيطة المصرفية، والمؤهلات المهنية). وكان يتعين عبور المجموعتين الأوليين من الحواجز بواسطة إلغاء الممارسات المسيئة. وانطوى التعامل مع المجموعة الثالثة على تنسيق للوائح التنظيمية الوطنية، على الرغم من أنه انطوى أيضا فى كثير من الأحيان على التحرير – أى تنسيق أقل تقييدا أو تدخلا – من خلال اعتراف الدول الأعضاء بلوائح بعضها البعض، والتنافس بين القواعد الوطنية بدلا من قيام بروكسل بفرض لوائح تنظيمية مشتركة. ويحتوى الكتاب الأبيض على الأقل على نهجين واسعى الخيال إزاء الاندماج. أولا، يعطى الكتاب الأولوية لمسألة النفاذ إلى الأسواق. فما أن تكفل حرية النفاذ إلى السوق حتى يصبح من الأصعب والأعلى تكلفة على الحكومات أن تتبع سياسات تشويهية أخرى، لأنه يمكن تقويض هذه السياسات بواسطة التجارة الدولية. فإذا ما سمح، مثلا، للواردات أن تدخل سوقا محلية، فإن الحكومة تجد أن من الأشق عليها أن تبرر تقييد شركاتها بقواعد تنظيمية مفرطة.

وثانيا، كان للتغلب على الميل إلى وضع اللوائح التنظيمية على نحو مركزى أهمية بالغة: فالاعتراف المتبادل بلوائح بعضها البعض أقل تهديدا للسلطات الوطنية من «التدخل من قبل بروكسل»، حتى ولو كان ذلك ينطوى فى كثير من الأحيان على نفس النتيجة تقريبا. ولم يكن الاعتراف المتبادل فعالا كلية فى إزالة حواجز التجارة المتصلة بالمعايير، إلا أنه ساعد فى ذلك على الأقل.

التوقعات الواقعية والإنفاذ العملى الطابع

وحسبما يتبين من التقدم غير المنتظم صوب إقامة سوق أوروبية موحدة، فإن الاندماج الأوروبى استمر وظل باقيا على قيد الحياة لأن الداعين إليه كانوا واقعيين بشأن ما يمكن إنجازه. كان الحل الوسط والنزعة العملية هما كلمتى السر، ورغم أن النتيجة كانت غير مرتبة ولا تعتبر فى كثير الأحيان أفضل ما يمكن التوصل إليه من الناحية الاقتصادية، فإن الاندماج الأوروبى تفادى الانهيار بشكل مشهود أو حتى الانحدار الخطير. وكان صموده راجعا بدرجة كبيرة إلى قواعد التصويت التى تجعل من الصعب على الأغلبية أن تفرض سياساتها على الأقلية. ولكن بخلاف ذلك، فإن «الرؤية الكبرى» جعلت بقاء عملية الاندماج على قيد الحياة أهم من التفاصيل، مما أفضى إلى حساسية كبيرة بشأن مواجهة المصالح الوطنية الأساسية. ولذلك فإن الأعضاء لديهم فى الحقيقة حقوق اعتراض (فيتو) قوية، حتى ولو طبق التصويت بالأغلبية بصفة رسمية. وثالثا، تعتبر

المفوضية حساسة جدا فى إنفاذها قانون الاتحاد الأوروبى. فجميع الأعضاء ينتهكون بعض التوجيهات واللوائح التنظيمية، إلا أن مثل هذه الحالات نادرا ما تنتهى إلى محكمة العدل. (وعندما يحدث ذلك، فثمة القليل من الحلول الوسط). وبالإضافة إلى هذا، تم فى العديد من الحالات منح استثناءات وإعفاءات من تطبيق التشريعات.

رسم السياسات من أجل إقامة سوق مشتركة

يعالج هذا القسم جانبين من صنع السياسات داخل الاتحاد الأوروبى، يتضمنان دروسا خطيرة للكتل الأخرى. ويتعلق الجانب الأول بتصميم مؤسسات التنفيذ المشتركة. ويتعلق الثانى بتصميم «الدستور» الإقليمى.

مؤسسات لصنع سياسات التجارة

يقوم اتحاد جمركى تم تكوينه حديثا بتحديد تعريفته الجمركية الخارجية عن طريق المفاوضات، إلا أنه لا يزال يحتاج إلى وسيلة لتحديد التغييرات فى هذه التعريفة. وقد تواصل الاندماج الأوروبى جنبا إلى جنب مع تحرير تدريجى فى تجارة مصنوعات الاتحاد الأوروبى مع بقية أنحاء العالم، وهو ما قلل درجة تحويل التجارة، وعزز خلق التجارة الخارجية، وحفز التنافس داخل الاتحاد الجمركى. بيد أنه لابد للمرء من أن يتساءل عما إن كان التحرير الخارجى قد تواصل بيسر كما كان يتعين عليه أن يفعل، وعن الكيفية التى استطاع الاتحاد الأوروبى أن يثابر بها على مثل هذه السياسة غير الكفؤة للتجارة الزراعية. وحتى فيما يتعلق بتحرير التجارة، ثمة دروس مفيدة.[٨]

ويتعلق أول هذه الدروس بصعوبة صنع السياسات من خلال لجان من النواب، وبخاصة إذا ما كانت المسئولية النهائية عن الناتج موزعة أو مشوشة، كما هو الحال فى الاتحاد الأوروبى. وحسبما أشرنا إليه آنفا، يسمح (يتطلب) الفصل بين السلطات فى الاتحاد الأوروبى بأن تقترح المفوضية الأوروبية السياسات وبأن يتصرف فيها المجلس الأوروبى برأيه. والمجلس له سلطة تعديل اقتراحات المفوضية وإقالة المفوضية إن استطاع أن يفعل ذلك بالإجماع، ولكن ليس له بخلاف ذلك، بشكل عام، إلا سلطة قبول سياسات المفوضية أو رفضها فحسب. وقد يبدو أن هذا يعطى المفوضية سلطة بالغة فى تحديد مستقبل الاتحاد الأوروبى، ولكن الأمر ليس كذلك فى الحقيقة، على الرغم من الشكاوى الكثيرة من العواصم الوطنية بشأن فقدان السيادة الوطنية. إن رفض اقتراح للمفوضية الأوروبية لا يسفر إلا عن ترك الوضع الراهن قائما، ولا يتطلب رفض سياسة للتجارة سوى أصوات أقلية فى المجلس، أو صوت واحد حينما يزعم بأن ثمة مصالح وطنية حيوية معرضة للخطر.

---

(٨) يناقش Winters (1995) الكثير من هذه القضايا فى سياق مختلف.

وعادة ما يكون الوضع الراهن حسنا بالنسبة للسياسيين الوطنيين الغيورين على سلطاتهم الوطنية، إلا أنه يترك المفوضية عاجزة عن العمل. ومن هنا، فلو كان للمفوضية أن تنجز أى شىء، فلابد لها من أن تتوسط بين الحكومات الوطنية للوصول إلى حل وسط. وعلاوة على ذلك، يضطلع بيروقراطيون من نوع أو آخر بعملية سياسة التجارة فى الاتحاد الأوروبى بأكملها تقريبا. ويلاحظ ميسرلين أن البيروقراطيين لديهم ولع بالسرية، ولديهم أيضا اهتمام قوى بمخططات الحماية المفرطة والمعقدة إذا لم يستطيعوا أن يجنوا أيا من الفوائد التى تخلقها سياساتهم. وفى هذا الصدد، تختلف إجراءات الاتحاد الأوروبى تماما عن إجراءات الولايات المتحدة التى يكون كل شىء فيها علنيا.[٩]

وينزع هذا الهيكل الخاص بصنع القرارات إلى أن يدفع الاتحاد الأوروبى صوب نتائج حمائية. وقد تتجنب الحلول الوسط والمساومات أشكالا مفرطة من الوقوع فى أسر المصالح الوطنية، إلا أنها تشجع على الانحراف نحو الحماية المعممة، وتقوى يد جماعات الضغط على صعيد الاتحاد الأوروبى التى تستطيع أن تمارس ضغوطا محسوسة ليس فقط فى بروكسل وإنما فى العواصم الوطنية أيضا– وعلى سبيل المثال، جماعات الضغط الزراعية وجماعات الضغط الخاصة بالحديد والصلب.

وأكثر ما يعرف عن إخفاقات صنع السياسة الناجمة عن نهج اللجان الخاصة بالاتحاد الأوروبى هو مشكلة «فاتورة المطاعم»، التى تبتلى بها عمليات تحديد الأسعار السنوية التى يقوم بها المجلس الزراعى. فتكاليف الأسعار الزراعية المرتفعة يتحملها المستهلكون، وتتحملها موازنة الاتحاد الأوروبى – وهو الأهم بكثير بالنسبة لصناع السياسات. والفوائد تكون متناسبة إلى حد ما مع الإنتاج. وحيث إن اليورو الحدى لموازنة الاتحاد الأوروبى يجبى عن كل وحدة من الناتج المحلى الإجمالى، فإن كل حكومة وطنية لديها حافز لالتماس زيادات فى الأسعار فى أى سلعة تتجاوز حصتها فيها من الإنتاج فى الاتحاد الأوروبى حصتها من الناتج المحلى الإجمالى. وكل بلد تقريبا لديه البعض من مثل هذه السلع. وعلاوة على ذلك، فجميع الحكومات الوطنية لديها درجة ما من المتاعب التى تلاقيها من جماعات الضغط فى بلدانها، وجماعة الضغط الزراعية على صعيد الاتحاد الأوروبى متلهفة على رؤية فوائد المساندة وقد انتشرت بين جميع أعضائها. ومن هنا فإن جميع الحوافز السياسية تعمل من أجل زيادات واسعة الانتشار فى الأسعار الزراعية.

وفى الزراعة، لسنا فى حاجة إلى مزيد من التفسير للسبب الذى يجعل الاتحاد الأوروبى يرفع الأسعار الداخلية، ومن ثم الحماية الخارجية، غير أن استحداث نموذج «فاتورة المطاعم» يساعد على تفسير الميل صوب الحماية فى الصناعة؛ فقد نشأ عن

---

(٩) Messerlin (1983).

الصعوبة فى طرح المحاجة التالية بشكل مستساغ ومتفق مع المبادئ: «أننا نعارض هذا التدبير بوصفه ضارا بمصالح الاتحاد الأوروبى، ولكن إذا ما أصررتم عليه فإننا نريد حصة من الفوائد». إنه ذلك الميل نحو نزعة الشمول الذى ناقشه شيبسل ووإينجاست.(١٠)

ونزعة الشمول هى الظاهرة التى تبرز بها حزم السياسات التى يحصل كل فرد فيها على «مجاملة» ما، حتى ولو كانت المجاملات تنتقص، إجمالا، من الرفاهة. وهى تفضى إلى حزم سياسات للحماية يفضل كل شريك فيها أن يكون فى الداخل (أى محمى) عن أن يكون فى الخارج، حتى ولو كان كل منهم يعارض الحماية من ناحية المبدأ. ولذلك، فإذا ما كانت حماية أجزاء معينة من صناعة الصلب، مثلا، موضع نظر، فإن الحكومات الأعضاء تسعى إلى مد الحماية إلى تلك الأجزاء من الصناعة التى لها فيها مصلحة كبيرة كثمن لتعاونها فى هذا الصدد. بل وقد تفعل ذلك حتى ولو كان أفضل نتيجة تحصل عليها عندما لا تحظى صناعة الصلب بالحماية البتة؛ وذلك لأن أسوأ نتيجة قد تتمثل فى أن يكون هناك جزء غير محمى من صناعة تتمتع بالحماية، وهى غير واثقة بقدرتها على عرقلة الحماية بصفة إجمالية. ويتجلى مثال تاريخى فى مناقشات الوزراء البريطانيين لإصلاحات ماكشارى مفوض الزراعة (والتى تعد وافية بالكاد) للسياسة الزراعية المشتركة فى عام ١٩٩٢، عندما أعطوا أولوية لضمان تأهل المزارع الكبيرة لمدفوعات سخية مخصصة للتعويض أعلى من الأولوية المعطاة لهدفهم الأساسى المعلن بشأن قيامهم هم أنفسهم بتخفيض المدفوعات. فالأفضل أن يكون قطاع المزارع الكبيرة البريطانى داخل الصفقة من أن يكون خارجها إذا ما تم إقرارها رغما عن المعارضة البريطانية لها.

ويتجلى بعد آخر للتحيز صوب الحماية فى المشاحنة حول سياسة التجارة فيما بين أجزاء مختلفة من الحكومة. ويتضح ذلك جيدا من خبرة الاتحاد الأوروبى فى الحواجز غير الجمركية على التجارة مع البلدان غير الأعضاء. إذ تعالج هذه الحواجز فقط بموجب قسم غير محدد تماما بشأن السياسة الاقتصادية فى معاهدة روما، ولم يكن واضحا لسنوات كثيرة ما إن كان الاتحاد الأوروبى يسيطر عليها على المستوى المركزى أم تسيطر عليها السلطات الوطنية. وقد سادت السلطات المركزية بمرور الزمن، ولكن ذلك كان على حساب اعتماد سياسات حمائية معينة رغبت حكومات وطنية معينة فى فرضها. وعلى سبيل المثال، التمس الفرنسيون والإيطاليون فى عام ١٩٨٨ حماية من واردات الأحذية الكورية والتايوانية، وقد سمح لهم بأن يدخلوا العمل بقيود وطنية طوعية على الصادرات – وهو مثال لقيام سلطات الاتحاد الأوروبى فى الأساس بإدخال العمل بسياسات تجارة وطنية على الرغم من رسالتها المعلنة بإلغاء مثل هذه الأشياء باسم السوق الأوروبية الموحدة. بيد أنه سرعان ما تم التغلب على الحرج بواسطة مد العمل بالسياسة إلى

(١٠) Shepsle and Weingast (1981).

واردات الاتحاد الأوروبى بأكملها من كوريا وتايوان. وتعين على المفوضية الأوروبية، من أجل الإمساك بمقاليد السيطرة على سياسات التجارة وتدعيم هذه السيطرة، أن تعتمد سياسات تستند إلى سياسات أكثر الأعضاء حمائية وأن تنشرها فى الاتحاد الأوروبى بأكمله، وإن يكن بطريقة ملطَّفة بشكل ما.

وأحد الدروس التى يمكن استخلاصها من صنع سياسات التجارة فى الاتحاد الأوروبى هو أنه ينبغى أن تعطى المسئولية عن سياسة التجارة وعن جميع نتائجها بوضوح إلى كيان واحد، يكون من الناحية المثالية كيانا تنفيذيا يخضع لتوجيه دورى عريض ومراجعة من قبل كيانات تشريعية منتخبة. وينبغى، بأقصى قدر مستطاع، تجنب لجان البيروقراطيين الوطنيين التى تكون آفاق عملها محدودة بالضرورة.

السياسات الدستورية

إذا ما كان هدف الترتيب الإقليمى هو الاندماج العميق، فقد تكون السياسات المشتركة مفيدة جدا. بيد أن التجربة الأوروبية الخاصة بتضمينها فى الدستور كانت صحية. فقد ألزمت معاهدتا باريس وروما الاتحاد الأوروبى بأن يواصل العمل بسياسات مشتركة فى ثلاثة قطاعات: الزراعة والنقل والطاقة، وكانت هياكل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب مصممة، تمشيا مع النزعة التدخلية لأوائل الخمسينيات، لتسهيل الضوابط السعرية والإنتاجية على حد سواء. وقد استخدمت الضوابط الإنتاجية منذ ذلك الحين بشكل مستفيض لدعم قطاع الفحم، مما أسفر عن جعله واحدا من أكثر القطاعات تشوها فى الثمانينيات، وكانت حالة الصلب أفضل بقليل خلال هذه الفترة.

بيد أن الزراعة توفر أنفع الدروس. فقد كانت قطاعا رئيسيا فى الاقتصادات الأوروبية بعد الحرب، وكانت مدعومة بشدة من قبل الحكومات الوطنية. وكان الأمر يحتاج إلى سياسة مشتركة لضمان ألا تعمل الاختلافات الوطنية فى الدعم على تشويه المنافسة فى السوق المشتركة، وكانت بالطبع سياسة تدخلية جدا. وتحتوى سياسات دعم السعر من أجل السلع المرنة العرض على بذور اضمحلالها، ولكن كانت السيطرة عليها صعبة بشكل مضاعف فى الاتحاد الأوروبى. فأولا، أنشأت السياسة الزراعية المشتركة جهازا بيروقراطيا جديدا، وظل ذلك يمثل لسنوات كثيرة الإنجازات البيروقراطية الملموسة بدرجة أكبر لبروكسل. وثانيا، كان الهيكل الإدارى للسياسة الزراعية المشتركة معيبا بشكل عميق – انظر تفاصيل إجراءاته بشأن تحديد الأسعار والتى شرحناها آنفا. وثالثا، كانت «الحاجة» إلى تدخل زراعى راسخة فى معاهدة روما – وهى بالأساس دستور الاتحاد الأوروبى – مما يجعل من الصعوبة معالجتها من خلال نشاط السياسات العادية.

وقد عمل النص صراحة فى المعاهدة - وبخاصة على أى توصيف للسياسات - على إضفاء الشرعية على كوكبة معينة من السياسات، بما يؤكد «الحق» فى الفوائد التى توفرها. وأدى عدم وجود آلية للخروج، مقترنا بنهج المساومة البراجماتى الذى يتبعه الاتحاد الأوروبى فى صنع السياسات، إلى تعرض الحكومات الأعضاء لضغوط كبيرة من أجل التوصل إلى اتفاق بأى شكل من الأشكال. وحيث إن التغيير يتطلب ما يقرب من الإجماع، فقد أصبح الوضع الراهن المكتسب للشرعية هو أرجح نتيجة تنتهى إليها أى مداولة حول السياسات.(١١) وعلاوة على ذلك، فأى تغيير يجرى التفاوض عليه فى ظل مثل هذه الظروف ينزع إلى أن يكون تجميعا لأحكام معينة تلبى شتى المصالح الممثلة فى هيئة صنع القرار، مما يعزز مفهوم «فاتورة المطاعم» وآثار نزعة الشمول التى أشرنا إليها بالفعل: فحيث إن هيئات صنع القرارات فى الاتحاد الأوروبى تتشكل من ممثلى الحكومات الوطنية وليس من المشرعين أو الناخبين، فإن المصالح البيروقراطية تحظى بوزن كبير جدا فى العملية. وتكون النتيجة أن يصبح الإصلاح مستحيلا تقريبا إلا فى الأزمات العميقة التى تجعل الاحتفاظ بالوضع الراهن غير مجد.

خاتمة

لقد حاول هذا الفصل أن يستخلص بعض الدروس المفيدة للاندماج الاقتصادى العربى من التجربة الأوروبية - أقوى مثال حتى الآن للاندماج الاقتصادى بخلاف بناء الدول. وختاما، فقد قُدمت هذه الدروس بحسب ترتيب تقدير أهميتها الاستراتيجية للبلدان العربية الساعية إلى توليد رفاهة اقتصادية أكبر، وليس أقل، من ترتيبات اندماجها.

التصميم الدستورى

تتعلق الدروس المتصلة بالتصميم الدستورى بالحاجة الأساسية إلى مساندة سياسية قوية للاندماج، وإلى نوع ما من الهيئة التنفيذية المركزية:

- كان الاندماج الأوروبى ظاهرة سياسية - أيديولوجية بالأساس. فلم يكن مدفوعا بحسابات متأنية للتكاليف والفوائد الاقتصادية، وإنما برؤية كبرى كان لها فوائد اقتصادية جانبية لحسن الحظ.

- كان دور المفوضية الأوروبية خلال فترات الكساد، بوصفها الحارس للمثال الأوروبى ونصيره، بالغ الأهمية فى المحافظة على الاندماج والدفع به قدما.

- إذا كان هناك خيار بمواصلة السعى من أجل إقامة اتحاد جمركى (سياسة تجارة خارجية مشتركة)، فينبغى إعطاء المسئولية عن سياسة التجارة وجميع نتائجها بوضوح

(١١) انظر Scharpf (1988).

إلى كيان واحد – هيئة تنفيذية خاضعة لتوجيه دورى عريض ومراجعة من قبل الهيئات التشريعية المنتخبة.

– من الخطر إعطاء قطاعات بعينها أو أجهزتها البيروقراطية وضعا دستوريا خاصا. فكل منها يجعل الإصلاح صعبا جدا حتى عندما تتغير الظروف بشكل جذرى.

– الاندماج له آثار جانبية إقليمية، تتمثل عموما فى آثار سياسية بالنسبة للجيران الكبار، وعواقب اقتصادية بالنسبة لأصغر الجيران.

العمليات السياسية

تتعلق الدروس المتصلة بالعمليات السياسية بالأهداف السياسية الوسط – عوامل تساعد على الدفع بالاندماج بغض النظر عن كيفية تصميم المؤسسات. وهى تبرز الحاجة إلى النزعة العملية والواقعية إذا ما كان للاندماج أن يتجنب متاعب التقييم والتحدى المستمرين.

– كونوا واقعيين بشأن ما سينجزه الاندماج.

– التوزيع عامل رئيسى فى صنع القرارات فى الاتحاد الأوروبى، غير أن وجود مؤسسات تعالجه يمنعه من أن يصبح حاجزا لا يمكن اجتيازه أمام التقدم، ويقلل نطاق إخلال القضايا التوزيعية بكفاءة القرارات.

– قاوموا الرغبة الملحة فى صياغة لوائح تنظيمية: فالاعتراف المتبادل أقل خطورة بكثير على السلطات الوطنية من «التدخل من قبل بروكسل»، حتى ولو كان ينطوى فى كثير من الأحيان على نفس النتيجة.

– فترات الانتقال الطويلة تيسر عملية الانتقال إلى العضوية الكاملة من جانب طرفى الصفقة. إذ تعمل بالأساس على فصل الالتزامات المؤسسية عن ضغوط التصحيح، وترجئ الكثير من الضغوط إلى أن تبدو الالتزامات أبعد ما تكون تقريبا عن الجدل.

– أعطوا الأولوية، عند تصميم سياسات من أجل الاندماج العميق، لمسألة النفاذ إلى الأسواق.

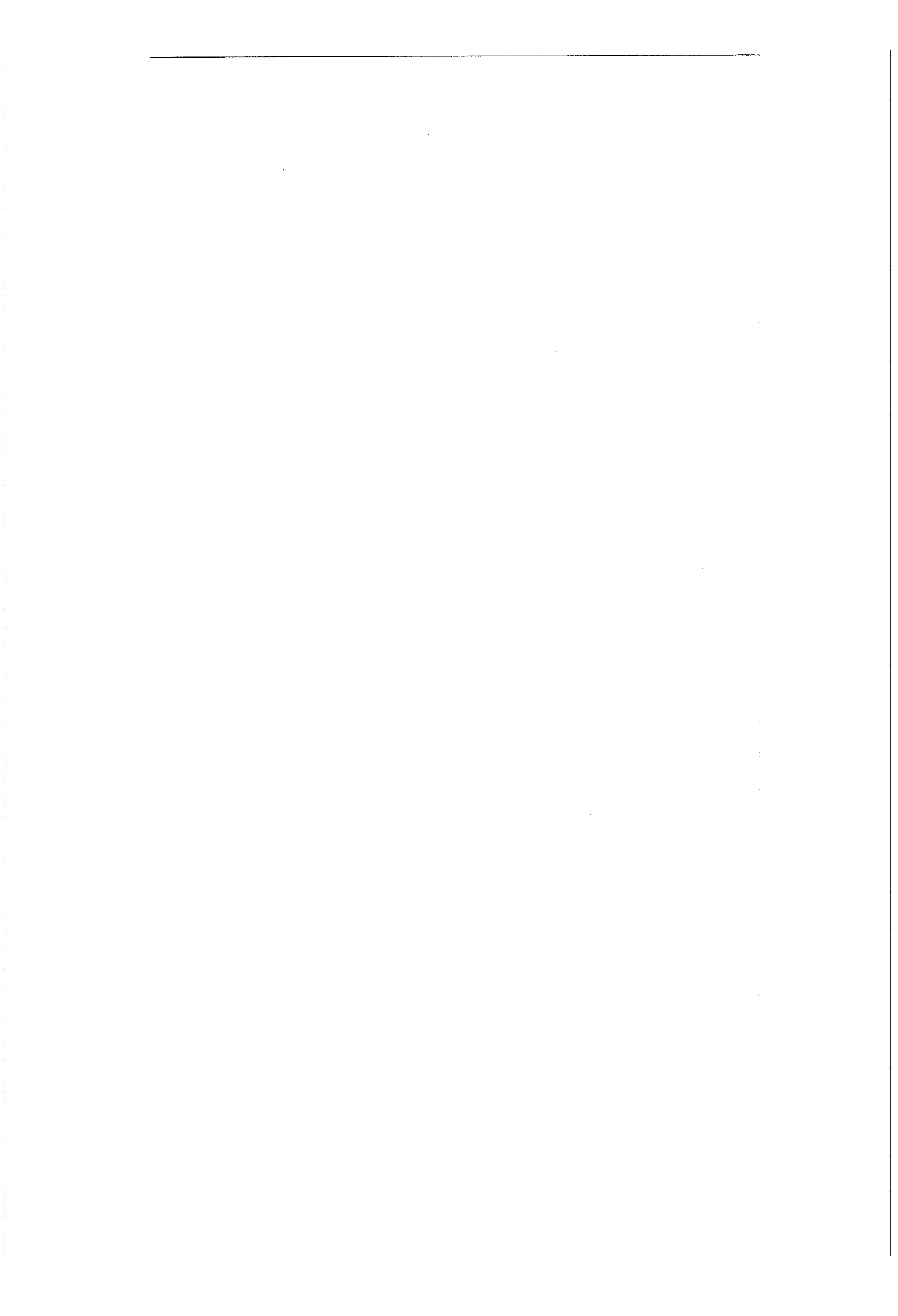
المراجع

Baldwin, R. E. 1995. "A Domino Theory of Regionalism." In *Expanding Membership in the European Union*, edited by R. E. Baldwin, P. Haapranta, and J. Kiander, 25–48. Cambridge University Press.

———. 1997. "The Causes of Regionalism." *World Economy* 20: 865–88.

Baldwin, R. E., R. Forslid, and J. I. Haaland. 1996. "Investment Creation and Diversion in Europe." *World-Economy* 19 (6): 635–59.

Commission of the European Communities. 1985. "Completing the Internal Market." *Com* 85: 310.
Messerlin, P. A. 1983. "Bureaucracies and the Political Economy of Protection: Reflections of a Continental European." *Weltwirtschaftliches Archiv* 117: 461–96.
Molle, W. 2001. *The Economics of European Integration*. Burlington, Vt.: Ashgate.
Scharpf, F. W. 1988. "The Joint-Decision Trap: Lessons from German Federalism and European Integration." *Public Administration* 66: 239–78.
Shepsle, K. A., and B. R. Weingast. 1981. "Political Preferences for the Pork Barrel: A Generalization." *American Journal of Political Science* 25: 96–111.
Winters, L. A., ed. 1995. *Foundations of an Open Economy*. London: Center for Economic Policy Research.
———. 1997. "What Is European Experience Teaching Developing Countries about Integration?" *World Economy* 20: 889–912.



الكتاب المساهمون

أحمد جلال
المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

جميل زروق
صندوق النقد العربى ومنتدى البحوث الاقتصادية للبلدان العربية وإيران وتركيا

سميحة فوزى
المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

دنيس إبى كونان
جامعة هاواى

باتريك ميسرلين
معهد باريس للدراسات السياسية

برنارد هوكمان
البنك الدولى ومركز بحوث السياسات الاقتصادية

ل. آلان ونترز
جامعة ساسكس ومركز بحوث السياسات الاقتصادية

الفهرس

الحرف «ج» يرمز إلى جدول، والحرف «هـ» يرمز إلى هامش.

(ب)

(ت)

(ج)

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة لا تهدف إلى الربح. وقد سعى المركز منذ نشأته فى عام ١٩٩٢ على يد نخبة من القطاع الخاص فى مصر إلى تأكيد دوره كإحدى المؤسسات البحثية الرائدة والمشاركة فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر. وتتمثل المهمة الرئيسية للمركز فى مساندة جهود التنمية الاقتصادية من خلال إعداد ونشر الدراسات حول سياسات الإصلاح الملائمة للاقتصاد المصرى. وتحقيقا لهذه الغاية، يقوم المركز بدراسة وتحليل العديد من القضايا والتحديات التى تعوق النمو الاقتصادى ويبذل جهودا مكثفة لزيادة الوعى العام بنتائج دراساته وكذلك بالتجارب الدولية. ويقوم المركز بهذه المهمة من منطلق الصالح العام.

وللحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالعنوان التالى:

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية
مبنى نايل سيتى – البرج الشمالى – الطابق ٨
كورنيش النيل، رملة بولاق
القاهرة ١١٢٢١ – مصر
تليفون ٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس:٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢).
البريد الإلكترونى: eces@eces.org.eg
الموقع على الإنترنت: www.eces.org.eg

أعضاء المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

الإدارة

رقم الإيداع ١٩٥٤١ / ٢٠٠٤
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 320 - 115 - 5

مطابع التجارية - قليوب - مصر